الرئيس العليمي: النمو الاقتصادي في قلب برنامج الحكومة واولوياتها

المالية

mof-yemen.net

Al-Maliah

مارس 2024

العدد (162)

مجلة فصلية- تهتم بشؤون المال والاقتصاد- تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن
A Quarterly Magazine Concerned with Finance & Economics- Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

رئيس الوزراء يؤكد على مكافحة الفساد

صدور تعميم وزير المالية بشأن تطبيق نظام ضبط النفقات

استكمال تحويل الدفعة الثانية من المنحة السعودية

تعزيز الإيرادات أولوية حكومية

اليمن رئيساً لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لمتابعة أخبار وإصدارات وزارة المالية

زُر موقعنا الرسمي

mof-yemen.net

مُفتتح

تعزيز الإيرادات وضبط النفقات محور الإصلاحات المالية

كتب/ رئيس التحرير

تواصل وزارة المالية جهودها الحثيثة لتعزيز الإيرادات وضبط نفقات الدواوين والهيئات والمصالح والمكاتب التنفيذية للسلطة المركزية، استكمالا للخطوات التي اتخذتها وزارة المالية لتنفيذ الإصلاحات المالية، عقب النجاح الكبير لخطوة صرف المرتبات عبر البنوك المؤهلة.

وتواصلاً لهذه الخطوات أصدر معالي وزير المالية الاستاذ سالم صالح بن بريك تعميما رقم (1) لسنة 2024 بشأن تطبيق نظام ضبط النفقات، والي جاء استنادا لقرار مجلس الوزراء رقم (3) لعام 2004 بشأن تطبيق نظام ضبط النفقات ومراقبة الالتزامات، حيث طالب التعميم جهات السلطة المركزية برفع خطة نفقاتها المتوقع صرفها خلال العام المالي 2024 بموجب أشهر استحقاقها الفعلية في إطار خطة الإنفاق المعتمدة في وزارة المالية للعام 2024 على ألا تتجاوز إجمالي الخطة إجمالي المبلغ للجهة.

وتضمن التعميم عددا من الموجهات منها ما يتعلق بالمجازين الموفدين للدراسة والنفقات الدائمة والاعتمادات المحدودة، وضرورة موافاة وزارة المالية بجملة الالتزامات القائمة في الوقت المناسب مع أرفاق المؤيدات القانونية التي تؤكد استحقاق تلك الالتزامات، كما اهاب التعميم بالجميع بضرورة التفاعل بإيجابية لتحقيق الهدف وتنفيذ ما جاء في التعميم.

وتأتي هذه الخطوة ضمن توجهات مجلس القيادة الرئاسي والحكومة ممثلة بدولة الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك، لتطبيق الإصلاحات المالية وترشيد الإنفاق.

وكان معالي وزير المالية سالم بن بريك، أكد خلال اجتماع ضم نائب وزير المالية هاني وهاب، وعدد من الوكلاء والوكلاء المساعدين بالوزارة، أهمية إعداد خطة عمل شاملة لوزارة المالية للإسهام في تأمين الموارد العامة للدولة، وتنمية الموارد غير النفطية في مختلف المحافظات المحررة، واستقرار وتحسن الاقتصاد الوطني، وتحسين الأوضاع العامة.

وجدد وزير المالية، التأكيد على ضرورة العمل وفقا لتوجهات مجلس القيادة الرئاسي، وبرنامج الحكومة لمواصلة تنفيذ الإصلاحات الشاملة في الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية، ومضاعفة جهود الجميع، والعمل بروح الفريق الواحد، لمساندة الجهود الحكومية في مواجهة التحديات الراهنة التي تعيشها البلاد في مختلف مجالات وقطاعات الحياة من أجل التغلب عليها، وتمكين الحكومة من الوفاء بالتزاماتها الحتمية، وكذا أهمية تواصل دعم الأشقاء والأصدقاء لبلادنا لتجاوز المرحلة الصعبة الراهنة

وتأتي تحركات دولة رئيس الوزراء ووزير المالية الميدانية وزيارتهم التفقدية لرئاستي مصلحتي الجمارك والضرائب في العاصمة المؤقتة عدن، لتأكيد التوجه الجاد نحو تفعيل الإيرادات حيث تعدان اهم رافد لميزانية الدولة.

المالية
Al-Maliah
mof-yemen.net

العـــدد (162) مـارس 2024
مجلة فصلية تهتم بشؤون المال والاقتصاد
تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن
A Quarterly Mgazine Concerned with Finance & Economics
Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

هيئة التحريـر
فاروق عبدالسلام
معاذ عبدالواحد الصبري

المستشار القانوني
د. خالد العسلي

الطباعة الالكترونية
أحلام عبدالواحد

العلاقات العامة
راسخ بامسلم

ترجمـة
ياسر عبدالغني

رئيس التحرير
وائل شائف ثابت
Chif-in- Editor
Wail Shaif Thabet

التصميم والإخراج
Design & Lay-Out
سلطان عبدالحميد الصالحي
Sultan A. Al-Salhi

التسويـق
علي منتصر
عبدالله الشريف
+967 777856997
+967 771679214

المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

كتابـات- دراسات

محمد أمزربه 50

معاذ الصبري 44

حسين الملعسي 11

يوسف سعيد 43

يحيى البعيثي 23

جابر محمد 17

همدان العليي 41

الرئيس: التصعيد الحوثي في البحر الأحمر هروب من استحقاقات السلام

بن مبارك يؤكد على أولوية مكافحة الفساد

اجتماع يناقش إعداد خطة عمل وزارة المالية للمرحلة القادمة

محافظ عدن يناقش سير عمل مكتب الضرائب وفروعه بعد الربط الإلكتروني

رمضان مبارك

يتقدم موظفو وزارة المالية

الديوان العام بالعاصمة المؤقتة عدن وفروعها في المحافظات

بأسمى ايات التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بفخامة

الدكتور/ رشاد محمد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

وكافة أعضاء المجلس

ودولة الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك

رئيس مجلس الوزراء

وكافة أبناء شعبنا داخل الوطن وخارجه

سائلين المولى تعالى أن يتقبل من الجميع الصيام والقيام

وصالح الاعمال، وان يعيد هذه المناسبة وقد تحقق لشعبنا

ووطننا السلام والاستقرار،،،

عنهـــم: **الأستاذ/ سالم صالح بن بريك**

وزير المالية

كل عام وانتم بخير

جدد فخامة الرئيس الدكتور// رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، تمسك المجلس والحكومة اليمنية بخيار السلام، واعتبر تصعيد مليشيا الحوثي الارهابية في البحر الاحمر هروبا من استحقاقات هذا المسار والتزاماته، وتنفيذا للأجندة الايرانية.

الرئيس العليمي لقناة (الحدث):

التصعيد الحوثي في البحر الأحمر هروب من استحقاقات السلام

> المجتمع الدولي بات يدرك ان المقاربات السياسية مع ميليشيات ارهابية لا يمكن ان يؤدي إلى نتائج ولا إلى استقرار لا اليمن ولا الإقليم

> تصنيف الحوثيين كجماعة ارهابية لن يتضرر منه اليمنيين

وقال فخامة الرئيس في مقابلة اجرتها معه قناة العربية (الحدث)،" في المنطقة العربية حاليا مشروعان الاول تقوده إيران لنشر الفوضى والارهاب وتقويض مساعي السلام، والثاني وهو مشروع استراتيجي تقوده السعودية ومصر من اجل السلام في العراق ولبنان وفلسطين واليمن".

وجدد رئيس مجلس القيادة الرئاسي، اتهام إيران بمواصلة العمل على تقويض مساعي السلام في اليمن وتهديد الملاحة الدولية من خلال استمرار تدفق الاسلحة النوعية والمتطورة منها إلى مليشيا الحوثي الارهابية.

وطالب الرئيس المجتمع الدولي بتغيير اسلوب تعاطيه مع مليشيا الحوثي، مؤكدا ان تلك المليشيات هي " مشروع عسكري أمني ارهابي وليس مشروعا سياسيا".

وطالب رئيس مجلس القيادة الرئاسي بدعم الحكومة اليمنية لفرض سيادتها على كامل التراب اليمني واستعادة كافة مؤسسات الدولة اليمنية، لممارسة سلطتها في حماية امن الملاحة البحرية والاسهام في بناء الامن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وجدد الرئيس ترحيب مجلس القيادة الرئاسي، بالجهود التي تقودها المملكة العربية السعودية الشقيقة، مؤكداً الاستمرار في خطوات التعامل مع خارطة الطريق لإحلال السلام في اليمن.

استدرك قائلا:" لكن الحوثيين يتهربون كل يوم من عملية السلام ويخلقون الاعذار".

وأشار إلى ان الهجمات الارهابية التي تطال اليوم البحر الاحمر والملاحة الدولية هي إحدى الوسائل الحوثية للهروب من عملية السلام.

وقال "نحن جربنا الحوثيين لفترات طويلة، أنهم لا يلتزموا باي اتفاق على الاطلاق، لكن رغم هذا نعتبر أن السلام هو مصلحة يمنية، لأنه يخدم اليمنيين ويرفع المعاناة الإنسانية عنهم".

أضاف" السلام ينبغي ان يرتكز على المرجعيات ومنها القرار رقم 2216، وبالتالي نحن مع السلام والكرة في ملعب هذه الميليشيات".

وأوضح أن إيران لا تريد السلام لا في اليمن ولا في أماكن أخرى، وإذا كانت جادة في ذلك فعليها ان توقف نقل الاسلحة والمعدات المتطورة إلى الحوثيين.

أضاف: "للأسف بعد الاتفاق السعودي - الإيراني للتهدئة في المنطقة، تمكنت القوات الدولية من ضبط سفن عديدة كانت تحمل اسلحة متعددة ومتطورة من إيران متجهة إلى الحوثيين".

وأشار في هذا السياق إلى اعلان الامريكيين قبل اسبوعين ضبط سفينة تحمل

> الكثير من الدول عملت على تعطيل قيام الحكومة الشرعية وتحالف دعم الشرعية بإنهاء سيطرة هذه الميليشيات على الدولة ومؤسساتها

اسلحة متطورة بما في ذلك قوارب على شكل غواصات لا تظهر على سطح الماء.

واعتبر فخامة الرئيس هذه المسألة خطيرة و"بالتالي نحن نريد من إيران ان تثبت فعلا أنها تريد السلام في اليمن وفي المنطقة من خلال الأفعال وليس الاقوال.

وأكد أن السلام بالنسبة لليمنيين هو الحياة، والحرب هو الموت، وشعار الحوثيين هو شعار الموت.

وقال هذه جماعة لا تؤمن بالسلام وشعارها يبدأ أصلاً بعبارة الموت، لكننا لا زلنا نعتقد ان السلام هو الخيار بالنسبة لنا ولازال هو الطريق الذي سيخدم شعبنا اليمني وسيحقق الأمن والإستقرار للمنطقة وللملاحة في البحر والأحمر وخليج عدن والبحر العربي.

وانتقد التعاطي الدولي مع الملف اليمني خلال الفترة الماضية، حيث عملت الكثير من الدول على تعطيل قيام الحكومة الشرعية وتحالف دعم الشرعية بإنهاء سيطرة هذه الميليشيات على الدولة ومؤسساتها، مشيرا إلى ان اليمنيين دفعوا اثماناً كبيرة بسبب هذا التجاهل الدولي وعدم الإهتمام، الذي وصل احياناً حد التماهي مع هذه الميليشيات".

وأوضح رئيس مجلس القيادة الرئاسي بان المجتمع الدولي كان ينظر للقضية على انها قضية سياسية، وهي ليست كذلك.

وأشار إلى ان الوضع اختلف اليوم قائلا: بأن المجتمع الدولي بات يدرك أن المقاربات السياسية مع ميليشيات ارهابية لا يمكن ان يؤدي إلى نتائج ولا إلى استقرار لا اليمن ولا الإقليم.

وأكد فخامته أن المجتمع الدولي اتخذ مقاربة عسكرية واضحة لأن هذه الميليشيات للأسف لا تغني معها المقاربات السياسية.

أضاف: نحن منذ 2011 كنا نحاول مع هذه الجماعة ان تكون جزء من العمل السياسي سواء من خلال مؤتمر الحوار الوطني أو اتفاق السلم والشراكة أو من خلال المحادثات التي تلت ذلك من برن إلى جنيف إلى الكويت، لكن هذه المقاربات السياسية كان يستخدمها الحوثيون كمحطة لإعادة بناء قدراتهم العسكرية وبالتالي القيام بأعمال ارهابية جديدة وهجمات جديدة.

وحول الضربات التي ينفذها الامريكيون والبريطانيون ضد معاقل الحوثيين، اوضح فخامة الرئيس،" أنها لن تؤدي إلى القضاء على القدرات التي يمتلكها الحوثيون، لكن ربما قد تضعف هذه القدرات".

وأكد ان القضاء على تلك القدرات يأتي من خلال شيئين، أولاً شراكة ودعم للحكومة الشرعية لكي تستعيد السيطرة على كافة المناطق التي هي تحت سيطرة هذه الميليشيات، وتجفيف منابع الأسلحة التي تأتي من إيران".

وشدد فخامة الرئيس، على ضرورة ان يقدم المجتمع الدولي دعماً للحكومة الشرعية، مشيراً إلى ان هناك اشكال متعددة من الدعم، من بينها على سبيل المثال تحويل مبالغ الدعم الاممي عبر البنك المركزي في عدن نقل مكاتب المنظمات الانسانية إلى العاصمة المؤقتة.

وأكد ان الحكومة الشرعية تقدم الخدمات للمواطنين وتدفع المرتبات شهرياً للموظفين بينما الحوثي منذ تسع سنوات حتى اليوم وهو لا يدفع مرتبات للموظفين ولا يقدم خدمات وانما يسخر كل الاموال التي يحصل عليها سواء من الداخل او الخارج لتزويد قدراته العسكرية والهجمات المتعددة على اليمنيين سواء في الجبهات العسكرية او على المدن أو ضرب المنشآت الحيوية.

وعن التهديدات التي تقوم بها الميليشيات الحوثية في البحر الأحمر، أشار فخامة الرئيس، إلى أن التهديدات والهجمات على البحر الاحمر بدأت من قبل غزة..لافتاً إلى ان إستثمار الحوثيين والإيرانيين لموضوع غزة وهو إستثمار غير أخلاقي، لان الحوثيين يحاضرون تعز التي يصل تعداد سكانها ٤ مليون منذ ثمان سنوات من المياه والمواد الغذائية ومن دخول الناس إليها، ومحاصرين الحكومة الشرعية فيما يتعلق بتصدير النفط من خلال استهداف موانئ النفط، ويمارسوا العنف والارهاب ضد المواطنين ويتكلمون عن قضية غزة، واعتبر هذا تناقضا بين ممارسة غير أخلاقية وتبني قضايا اخلاقية.

وحول تصنيف الحوثيين كجماعة ارهابية، أكد فخامة الرئيس، أن هذا التصنيف لن يتضرر منه اليمنيين والدليل على ذلك أنه خلال المراحل الأولى من الحرب التي فرضتها الميليشيات الارهابية على اليمنيين من العام 2015 و 2016 كان ميناء الحديدة مغلق وكانت المواد والسلع كلها تأتي إلى ميناء عدن وميناء المكلا وكانت تنقل إلى مناطق سيطرة الميليشيات الحوثية، بأسعار أرخص مما هي عليه اليوم.

وحول العلاقة اليمنية- السعودية، قال فخامة الرئيس: (السعودية كانت مع اليمنيين دائماً في كل الظروف، وعلاقتنا معها ليست عابرة بل علاقتنا معها عميقة وتاريخية، وبيننا حدود طويلة، أكثر من 1400 كم، ولدينا 3 مليون عمال يمنيين ومهاجرين ومغتربين في السعودية، ولدينا 200 ألف طالباً في المدارس الابتدائية والثانوية في السعودية).

المالية
Al-Maliah

رأس فخامة الرئيس الدكتور/ رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي في قصر معاشيق، جانبا من جلسة مجلس الوزراء وذلك بحضور رئيس الحكومة الجديد الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك.

لدى ترؤسه جانباً من الإجتماع الأول لمجلس الوزراء..

رئيس مجلس القيادة يضع أولويات وموجهات المرحلة المقبلة

> انتهاج سياسات تقشفية لترشيد الانفاق وتقليص عجز الموازنة العامة بالتوازي مع العمل على تنمية الموارد غير النفطية وتحسين الوصول اليها

وفي مستهل الاجتماع جدد فخامة الرئيس، التهنئة للدكتور/ أحمد بن مبارك بمناسبة نيله ثقة مجلس القيادة الرئاسي، مثنيا في ذات الوقت على ما بذله سلفه الدكتور/ معين عبدالملك من جهود في قيادة العمل الحكومي خلال الفترة الماضية.

وأكد رئيس مجلس القيادة الرئاسي التزامه واخوانه اعضاء المجلس بدعم الحكومة وتمكينها من ممارسة كامل صلاحياتها بموجب الدستور والقانون.

وقال فخامته ان استعادة مؤسسات الدولة واسقاط انقلاب المليشيات الحوثية الارهابية، وصناعة الفارق، وبناء النموذج في المحافظات المحررة ستظل في صدارة اولويات العمل الرئاسي، والحكومي.

وأكد رئيس مجلس القيادة الرئاسي التزام المجلس والحكومة بالعمل على وحدة الصف، وحماية التوافق الوطني العريض بين كافة المكونات حول هدف استعادة مؤسسات الدولة واسقاط الانقلاب كأولوية قصوى.

وحيا الرئيس في هذا السياق الصمود البطولي للقوات المسلحة والامن وكافة التشكيلات العسكرية، وتضحياتها الكبيرة في مواجهة المشروع الامامي المدعوم من النظام الايراني.

وأشار فخامه الرئيس إلى إدراك مجلس القيادة الرئاسي لحجم التحديات والصعوبات التي تواجه الحكومة، خصوصا مع استمرار وقف تصدير النفط بسبب الهجمات الارهابية الحوثية، وما خلفه ذلك من تداعيات انسانية كارثية، لكنه أعرب عن ثقته بإرادة المجلس والحكومة في التغلب على تلك التحديات مع العمل معا بروح الفريق الواحد، وبدعم من تحالف دعم الشرعية بقيادة الاشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة، وافشال مخطط المليشيات الارهابية في اغراق البلاد بأزمة انسانية شاملة.

وجدد الرئيس التأكيد على ان السلام سيبقى أيضا اولوية لمجلس القيادة الرئاسي والحكومة، "لان تلك هي مصلحة الشعب اليمني"، مشددا على ان السلام المنشود هو السلام المشرف والعادل بموجب المرجعيات المتفق عليها وطنيا واقليميا ودوليا، وخصوصا القرار 2216.

وأثنى في هذا السياق بدور الاشقاء في المملكة العربية السعودية ومبادراتهم المستمرة من اجل إنهاء الحرب، واستعادة الامن والاستقرار والسلام في اليمن.

ووضع رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رئيس واعضاء الحكومة امام اولويات المرحلة المقبلة، على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والخدمية والانسانية، لافتا إلى ان مهمة هذه الحكومة هو الاضطلاع بمسؤولياتها لتعزيز ثقة المواطنين والمجتمع الاقليمي والدولي بالمؤسسات العامة، من خلال بناء النموذج المنشود في المحافظات المحررة واعتماد مبادئ الشفافية، والمساءلة وبرامج الحوكمة الشاملة، ودعم السلطة القضائية لممارسة ولايتها الدستورية والقانونية في إقامة العدل وانفاذ سيادة القانون وتعزيز هيبة الدولة.

أضاف" في هذا الإطار نحن ننتظر البت عاجلا في انشاء لجنة المناقصات، وتفعيل اجهزة الرقابة، ومكافحة الفساد، واعادة تشكيل العلاقة بين الحكومة المركزية، والسلطات المحلية".

وأكد فخامته ان المدخل لتحقيق تقدم في برنامج استعادة الثقة بالمؤسسات، يبدأ بإقامة العدل، والنهوض بالعمل الأمني كضامن لاستقرار المؤسسات جميعها في العمل من الداخل، وتأمين الأنشطة الميدانية للوزراء، كما سيبقى هو المؤشر الحقيقي لنجاح الحكومة.

النمو الاقتصادي في قلب برنامج الحكومة واولوياتها المرحلية

وحث رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الحكومة على تعزيز جهودها في مكافحة التهريب، وتفعيل القوانين واللوائح ذات الصلة لما فيه سلامة المواطنين، وحماية الاقتصاد الوطني.

وعلى الصعيد الاقتصادي، شدد رئيس مجلس القيادة الرئاسي على ان كفاءة المؤسسات وتعزيز الثقة بها، مرهون بتأمين الموارد العامة للدولة من اجل الوفاء بالتزاماتها الحتمية، وهو ما يجعل مهمة النمو الاقتصادي في قلب برنامج الحكومة واولوياتها المرحلية.

وقال" سيكون على الحكومة تقديم برنامجها لنيل الثقة من مجلس النواب، واعداد واقرار موازنة عامة للدولة بموجب الاجراءات الدستورية والقانونية".

وشدد على ضرورة انتهاج سياسات تقشفية لترشيد الانفاق، وتقليص عجز الموازنة العامة، بالتوازي مع العمل على تنمية الموارد غير النفطية وتحسين الوصول اليها في كافة المحافظات، وتنمية القطاع الزراعي والسمكي باعتباره عنصر رئيس لحماية الامن الغذائي.

ووجه فخامة الرئيس الدكتور/ رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الحكومة بدعم جهود البنك المركزي واستقلاليته في ادارة السياسة النقدية واستخدام ادواته المتاحة للسيطرة على التضخم، وتعزيز موقف العملة الوطنية، والحفاظ على الاستقرار النقدي.

كما وجه الحكومة بتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص كقائد للتنمية وقاطرتها لتنفيذ المشاريع الحيوية، وتخفيف العبء عن الدولة في توفير فرص العمل وامتصاص البطالة.

وحث الحكومة على مضاعفة الجهود من اجل الوفاء بالتزاماتها، والتوظيف الامثل للموارد في خدمة المواطنين، وتأمين احتياجاتهم وحقوقهم، بما في ذلك تحسين الخدمات الاساسية، وانتظام دفع رواتب الموظفين، والوفاء لأسر الشهداء والجرحى بالشروع في انشاء هيئة لرعاية الجرحى واسر الشهداء.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، وضع رئيس مجلس القيادة الرئاسي امام الحكومة مجموعة من محددات العمل خلال المرحلة المقبلة، والتي ترتكز على حشد الدعم الاقليمي والدولي إلى جانب قضية الشعب اليمني، وتصحيح سردياتها المشوهة، وتعرية ممارسات المليشيات الارهابية وانتهاكاتها الجسيمة لحقوق الانسان.

وأكد فخامته اهمية ابقاء المجتمع الدولي موحدا حول قضيتنا العادلة، والاستجابة الفاعلة لتطلبات تصنيف المليشيات الحوثية منظمة إرهابية عالمية.

ووجه فخامة الرئيس الحكومة بتقديم كافة التسهيلات للوكالات الانسانية والاغاثية والانمائية ومحاسبة المتسببين عن اي عراقيل.

كما شدد على المضي في سياسة تصحيح اوضاع البعثات الدبلوماسية، وتقليص عدد السفارات واللحقيات، والوظائف غير ذات الجدوى، واعادة النظر بسياسة الابتعاث الخارجي واقتصارها على التخصصات الدراسية النادرة، والتوجه نحو المنح الجامعية الداخلية للطلاب المتفوقين.

كما أكد فخامته الحاجة إلى بناء خطاب اعلامي مؤثر وفقا لخطط وسياسات وموجهات تشترك في تنفيذها كافة المكونات المنضوية ضمن تحالف الشرعية، والقوى والمنابر المناهضة لمشروع الامامة المدعوم من النظام الايراني.

وأنهى رئيس مجلس القيادة الرئاسي كلمته بجملة من الموجهات الاضافية التي تضع عدن في دائرة اهتمام الحكومة وترسيخ مكانتها كعاصمة مؤقتة، ومنارة عريقة للتنوير.

وشدد فخامته على العمل من المقار الرسمية، وعدم سفر المسؤول الأول في المؤسسة الا في حالات الضرورة القصوى، وتجنب أي تضارب للمصالح، واعتماد الريال اليمني في جميع التعاملات الداخلية.

كما شدد على الاهتمام بالتوعية والإرشاد لمواجهة الإرهاب والتطرف، وتعزيز الجبهة الداخلية، والتأهيل والتدريب وبناء القدرات، ومنح الافضلية للكوادر الصامدة في العمل من الداخل.

وفي الاجتماع رحب رئيس مجلس الوزراء الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك بفخامة الرئيس، مؤكدا التزام حكومته بما جاء في الموجهات الرئاسية كمصفوفة تنفيذية لعملها خلال المرحلة المقبلة.

ونوه رئيس الوزراء بدور زملائه اعضاء الحكومة

> المحاسبة ومكافحة الفساد ستكون عنوان رئيسي للعمل والأداء إضافة إلى تحسين الخدمات لتخفيف معاناة المواطنين

في الوفاء بالالتزامات الحتمية تجاه المواطنين، والتركيز على الارتقاء بمكانة عدن كعاصمة مؤقتة، وكل مدن البلاد.

كما أكد حرص الحكومة على اعطاء الاولوية لقطاع الكهرباء باعتباره قضية امن قومي، والتخفيف من المعاناة الانسانية التي خلفتها هجمات المليشيات الحوثية الارهابية على المنشآت النفطية، والامن البحري.

وتعهد بن مبارك بالعمل على احداث التغيير المنشود في القطاعات الحيوية، بما في ذلك وضع استراتيجية للتواصل والخطاب الاعلامي الموحد القائم على الشفافية والوضوح.

عقب ذلك ترأس رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك، الاجتماع الأول لمجلس الوزراء، كرس لمناقشة اليات تنفيذ توجيهات فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور/ رشاد العليمي، حول أولويات الحكومة في المرحلة المقبلة، على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والخدمية والإنسانية.

ووجه رئيس الوزراء وزير الخارجية، الوزارات والجهات الحكومية بتحويل توجيهات وموجهات فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي إلى مصفوفات تنفيذية مزمنة لتعزيز ثقة المواطنين والمجتمع الاقليمي والدولي بالمؤسسات العامة.. مشددا على أهمية تحسين أداء الوزارات والمؤسسات ومواصلة برنامج الإصلاحات لتنفيذ الموجهات الأساسية لاولويات عمل الحكومة.

وأكد الدكتور// أحمد عوض بن مبارك أن تفعيل اليات المساءلة والمحاسبة ومكافحة الفساد ستكون عنوان رئيسي للعمل والأداء في هذه المرحلة، إضافة إلى تطبيق سياسة ترشيد الانفاق والتركيز على تحسين الخدمات وتخفيف معاناة المواطنين .. لافتا إلى ان الحكومة ستعمل بكل جهدها بالتزامن مع مهمتها الأساسية في استكمال استعادة مؤسسات الدولة وانهاء الانقلاب على مواجهة التحديات القائمة في مختلف المجالات وفي مقدمتها تحسين الخدمات وتعزيز موارد الدولة.

وشدد رئيس الوزراء وزير الخارجية على أولوية معالجة الملف الاقتصادي، والأوضاع المعيشية، مع التركيز على الوفاء بالالتزامات الحتمية في انتظام دفع رواتب الموظفين، وتحسين الخدمات الاساسية، واعطاء عدن حقها من الاهتمام الذي يليق بمكانتها كعاصمة مؤقتة للبلاد.

واستعرض المجلس التطورات في البحر الأحمر وخليج عدن مع استمرار هجمات المليشيا الحوثية الارهابية ضد السفن التجارية وممرات الملاحة الدولية وتأثيراتها على الوضع الانساني والاقتصادي ومفاقمة الأزمة الإنسانية.. مؤكدا ان تقديم الدعم للحكومة اليمنية لاستعادة مؤسسات الدولة وحماية مياهها الإقليمية، هو الحل لمواجهة تصعيد ميليشيا الحوثي الإرهابية ووقف تهديد الملاحة الدولية في البحر الأحمر، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي والدولي.

كما جدد المجلس، التزام الحكومة بخيار السلام والترحيب بالمبادرات الاقليمية والدولية الرامية إلى إنهاء الصراع واستئناف العملية السياسية وتحقيق السلام الشامل والمستدام المبني على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2216.

واستعرض المجلس، تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع استمرار الجرائم الوحشية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي .. محذرا من التداعيات بالغة الخطورة لاقتحام الكيان الإسرائيلي المحتل مدينة رفح في قطاع غزة باعتبارها الملاذ الأخير لمئات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين الذين أجبرهم العدوان الإسرائيلي الوحشي على النزوح.. داعيا المجتمع الدولي ومجلس الامن إلى القيام بواجبه لوقف هذا العدوان البربري وحماية الشعب الفلسطيني الأعزل من جرائم الاحتلال الاسرائيلي.

وثمن مجلس الوزراء، إيداع الاشقاء في المملكة العربية السعودية الدفعة الثانية من المنحة الكريمة لدعم الموازنة العامة للدولة.. مؤكداً ان هذه الدفعة وما سبقها من الدعم السعودي السخي وفي هذه الظروف الاستثنائية الحرجة والمتغيرات العالمية يعطي دفعة أمل وإنقاذ ويوجه رسالة محبة وتضامن إلى الشعب اليمني، وان هذه المواقف كانت وستظل محل تثمين عال واحترام وتقدير من الشعب اليمني.

رئيس الوزراء يستقبل مدير مكتب البرنامج السعودي لتنمية واعمار اليمن في عدن

استقبل رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور/ أحمد بن مبارك، مدير مكتب البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في عدن المهندس أحمد مدخلي.

واستمع رئيس الوزراء وزير الخارجية من مدير مكتب البرنامج، إلى شرح حول مستوى الانجاز في عدد من المشاريع الحيوية التي ينفذها البرنامج في عدن وخطته المستقبلية في التركيز على المشاريع الخدمية التي تلامس احتياجات المواطنين وتساهم في تخفيف معاناتهم.

حضر اللقاء مدير مكتب رئيس الوزراء المهندس انيس باحارثة.

تأهيل مدراء عموم الشؤون المالية في دواوين الوزارات حول قانون المناقصات

اختتمت في العاصمة المؤقتة عدن، دورة تدريبية لتأهيل مدراء عموم الشؤون المالية في دواوين الوزارات في مجال قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، نظمتها وزارة المالية ضمن مصفوفة بناء القدرات في برنامج الإصلاحات المالية.

وهدفت الدورة التي استمرت 5 أيام إلى إكساب 25 مشاركا من مدراء عموم الشؤون المالية في دواوين الوزارات معلومات ومعارف حول قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية رقم (23) لعام 2007م ولائحته التنفيذية والوثائق النمطية.

حضر الاختتام وكيل أول وزارة المالية الاستاذ عمر العبد، ووكيل وزارة المالية المساعد لقطاع التخطيط الاستاذ خالد الحوثري، ووكيل مساعد قطاع الوحدات الاقتصادية الاستاذ عبدالحكيم بن مخاشن ومدير إدارة التدريب والتأهيل بوزارة المالية عمر الخضيري.

التداعيات الاقتصادية للصراع في باب المندب

بقلم: د.حسين الملعسي*

يعاني الاقتصاد اليمني من ازمة اقتصادية وإنسانية حادة للغاية بسبب الحرب الدائرة منذ حوالي عشر سنوات، حيث يقدر عدد السكان الفقراء بحوالي 23 مليون ومع تزايد الازمات التي تمر بها البلاد نتوقع مزيد من التدهور الاقتصادي و المعيشي وذلك بسبب المواجهات الدائرة في باب المندب وجنوب البحر الاحمر.

أن تدخل الحوثيين في الحرب الدائرة في غزة يشكل عامل تدهور خطير على سلاسل الامداد والتموين إلى الاسواق اليمنية التي تعتمد على استيراد السلع الغذائية الأساسية بنسبة 90٪ كما ويعتمد السكان في سد حاجتهم من القمح حسب بعض المصادر بنسبة 95٪.

وبسبب الحرب في باب المندب تراجع استيراد القمح إلى حوالي 43 % عبر موانى البحر الاحمر و 37٪ عبر موانى عدن والمكلا مقارنة بفترات ماقبل المواجهات وذلك استناداً إلى تقارير أممية ورافق ذلك ارتفاع رسوم الاستيراد إلى اليمن بنسبة 170 %. كما ادت تلك الاضطرابات إلى ارتفاع رسوم التامين على السفن التجارية إلى 16 ضعف عما كان عليه قبل المواجهات بين الدول الغربية والحوثيين.. كما ارتفعت تكلفة النقل البحري إلى ميناء عدن من 100 إلى 150٪ وهذه الارقام مرشحة للزيادة في الايام القادمة.

وبسبب تلك الارتفاعات في رسوم الشحن والتامين ارتفعت اسعار المواد الغذائيه والمشروبات في الاسواق بنسبة 6٪ والارقام دوما حسب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

أن تجاوز ازمة غذاء وأزمة انسانية جديدة في البلاد يمكن ان يتم بالتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص سواء تجار الاستيراد وشركات الشحن وذلك عن طريق تكوين تكتل تجاري ملاحي بتسيير رحلات مباشرة من بلد المنشأ إلى الموانئ اليمنية وخاصة عدن والمكلا و نقترح ان يتم ذلك بالتزامن مع دعم الحكومة الشرعية من خلال حصولها على منحة بمبلغ 50 مليون دولار كوديعة تأمينية للسفن من اجل تشجيعها على التعامل مع الموانى اليمنية .

* رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية.

رئيس الوزراء يؤدي اليمين الدستورية أمام رئيس مجلس القيادة

أدى اليمين الدستورية أمام فخامة الرئيس الدكتور/ رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي بقصر معاشيق في العاصمة المؤقتة عدن، الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك بمناسبة تعيينه رئيسا لمجلس الوزراء.

وعقب اداء اليمين الدستورية هنأ فخامة الرئيس، رئيس الوزراء الجديد بمناسبة نيله ثقة مجلس القيادة الرئاسي، كما اثنى على الجهود المقدرة لسلفه الدكتور/ معين عبدالملك سعيد خلال توليه رئاسة الحكومة في ظل ظروف محلية وإقليمية بالغة التعقيد.

ووضع رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الدكتور/ بن مبارك امام الاولويات العاجلة التي ينبغي ان تضطلع بها حكومته خلال المرحلة المقبلة على كافة المستويات.

وشدد فخامة الرئيس على اولوية معالجة الملف الاقتصادي، والاوضاع المعيشية، مع التركيز على ضرورة وفاء الدولة بالتزاماتها الحتمية بما في ذلك انتظام دفع رواتب الموظفين، وتحسين الخدمات الاساسية، واعطاء عدن حقها من الاهتمام الذي يليق بمكانتها كعاصمة مؤقتة للبلاد.

واعرب رئيس مجلس القيادة الرئاسي عن ثقته برئيس واعضاء الحكومة في العمل بروح الفريق الواحد للتغلب على التحديات، وحشد كافة الامكانات والقدرات لخدمة معركة استعادة مؤسسات الدولة، والتخفيف من معاناة المواطنين.

وحث رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رئيس الوزراء على اهمية انتظام عمل الحكومة بكافة اعضائها من الداخل، والتعاطي العاجل مع هموم المواطنين واحتياجاتهم اولا بأول في مختلف المجالات.

واكد فخامته التزام مجلس القيادة الرئاسي بدعم جهود الحكومة، وتيسير ممارسة اختصاصاتها بكامل صلاحياتها لتخفيف المعاناة الانسانية التي صنعتها المليشيات الحوثية الارهابية، وتحقيق تطلعات الشعب اليمني في الامن والاستقرار والسلام والتنمية.

وصدر قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي رقم (56) لسنة 2024، قضت المادة الأولى منه بتعيين الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك رئيساً لمجلس الوزراء.

وقضت المادة الثانية من هذا القرار استمرار أعضاء الحكومة في أداء مهامهم وفقا لقرارات تعيينهم .

وقضت المادة الثالثة والأخيرة من القرار العمل به من تاريخ صدوره ونشره في الجريدة الرسمية.

وزير المالية يـــــ

بارك معالي وزير المالية سالم صالح بن بريك، لأخيه الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك، نيله ثقة القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس الدكتور/ رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي وأعضاء المجلس، وتعيينه رئيسا لمجلس الوزراء.

وقال الوزير بن بريك " اسأل الله عز وجل التوفيق والنجاح لدولة رئيس الوزراء الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك، في تحمل هذه المسؤولية الوطنية الكبيرة في هذه المرحلة الصعبة الراهنة التي تعيشها البلاد"، مؤكدا وقوفه إلى جانب رئيس الوزراء ومساندته من أجل مواجهة تحديات المرحلة الراهنة

بن مبارك يؤكد على أولوية مكافحة الفساد

عقد رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك، في مقر الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالعاصمة المؤقتة عدن، اجتماعاً بقيادة وكوادر الجهاز لمناقشة السياسات والتدخلات المطلوبة لتأكيد الدور الفاعل للجهاز في كشف حالات الفساد والتصدي الحازم لها.

وأكد رئيس الوزراء وزير الخارجية أن اختيار اللقاء بقيادة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في أول زيارة رسمية بعد أداء اليمين الدستورية، هي تأكيد على أن إعلاء مبدأ المسألة والشفافية التي تعد أولوية قصوى في توجهات المرحلة القادمة، لافتاً إلى الدور المحوري لجهاز الرقابة والمحاسبة في ذلك من خلال تفعيل ادواته الرقابية وفق صلاحياته القانونية لحماية المال العام.

وعبر الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك عن تقديره الكبير للأدوار العظيمة التي يقوم بها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للقيام بدوره في هذه الظروف، مؤكداً أن الحكومة ستكون عوناً لقيادة وكوادر الجهاز وحرصها على أن تكون نتائج أعماله محل تنفيذ وتطبيق، في إطار تكامل الأداء والعمل بين مؤسسات الدولة.

وأوضح رئيس الوزراء وزير الخارجية أن الحفاظ على سمعة وهيبة الدولة لخدمة الشعب اليمني في هذه الظروف الصعبة هي مهمة تكاملية بين جميع المؤسسات، مؤكداً أن الموجهات الشاملة لفخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي للحكومة تهدف إلى تصحيح منظومة الدولة وإصلاحها.

وقال "انقلاب مليشيا الحوثي الإرهابية ومحاولتها اختطاف الدولة هو الذي أوجد هذا الخلل ومعركتنا الحقيقية هي مع هذا الانقلاب وفكره الدخيل بالتوازي مع تفعيل عمل المؤسسات وتحسين الخدمات وتخفيف معاناة المواطنين".

ووجه الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك بتفعيل المراجعة الداخلية في الوزارات ومختلف الأجهزة الحكومية لما لذلك من دور في إيقاف أي تجاوزات ومساءلة المتسببين بها وفق المرجعيات القانونية المنظمة لذلك، مشيراً إلى أن مهمة العملية الرقابية لا يجب أن تتوقف عند المراجعة المكتبية لسلامة وثائق تنفيذ المشاريع أو الأهداف المخطط تحقيقها بل من المهم التحقق من كفاءة تنفيذ تلك المشاريع.

وحث على التفعيل الكامل لدور الجهاز في مباشرة وظيفته الرقابية على كافة الوحدات المشمولة ضمن صلاحياته القانونية مع التركيز على المؤسسات ذات الأثر الأكبر على حياة المواطنين والتي لديها أثر كبير في تنمية إيرادات الدولة وحفظ المال العام، مشيراً إلى أن كفاءة العملية الرقابية وتطوير أدواتها تتطلب من قيادة الجهاز العمل على كفاءة العملية الإدارية واستيعاب التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا.. وسلم رئيس الوزراء وزير الخارجية لرئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة قائمة بأسماء عدد من المؤسسات المطلوب مراقبة ومراجعة أعمالها كمرحلة أولى، مؤكداً الالتزام بتنفيذ توصيات الجهاز على ضوء نتائج المراجعة.

بدوره رحب رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة القاضي أبوبكر السقاف بزيارة رئيس الوزراء وما يبديه من حرص قوي على تفعيل أدوات مكافحة الفساد، مقدماً شرحاً حول رؤية الجهاز لتفعيل أعماله في الفترة القادمة وما أنجزه من مهام خلال الفترة الماضية.

حضر الاجتماع مدير مكتب رئيس الوزراء المهندس أنيس باحارثة.

ـــــبارك لأخيه الدكتور/ بن مبارك تعيينه رئيساً لمجلس الوزراء

والعمل للتغلب عليها بدعم من شركاء الحكومة في الإقليم والعالم وبمقدمتهم الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وأضاف وزير المالية "أن الأوضاع العامة التي تعيشها بلادنا الحبيبة في الوقت الراهن تتطلب من كافة أعضاء الحكومة ومنتسبي مؤسسات الدولة مضاعفة الجهود والعمل بكل عزيمة وإصرار وبروح الفريق الواحد وفقا لتوجيهات القيادة السياسية في سبيل تحسين الأوضاع العامة وتخفيف المعاناة الإنسانية، والمضي صوب استعادة الدولة وإنهاء انقلاب مليشيا الحوثي وتحقيق السلام".

المالية
Al-Maliah

أشاد رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين، الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك، بدور جامعة عدن كصرح علمي عريق في التاريخ الاكاديمي، وما أسهمت به من تخريج كوادر وقيادات، والدور المعول عليها في تقديم رؤى وأفكار لمساعدة الحكومة في صناعة مسيرة البناء وتجاوز التحديات القائمة.

خلال تفقده جامعة عدن..

رئيس الوزراء: التركة الثقيلة في مؤسسات الدولة تشكل تحدياً كبيراً

جاء ذلك خلال ترأس رئيس الوزراء وزير الخارجية لجانب من اجتماع مجلس جامعة عدن لشهر فبراير 2024، حيث تم مناقشة الأوضاع العامة للجامعة وما تواجهه من تحديات، وجهودها المبذولة للتغلب على تلك الصعوبات وأهمية الدور الحكومي لإسنادها بما يمكنها من مواصلة دورها التنويري والوفاء بواجباتها التعليمية تجاه طلابها والمجتمع.

وتحدث الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك، عن مستجدات الأوضاع على المستوى الوطني في مختلف الجوانب والجهود التي تبذلها الحكومة بتوجيهات من فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور/ رشاد العليمي وأعضاء المجلس لتجاوزها، وشارك مع قيادة الجامعة قضايا التعليم العالي واهمية التركيز على جودة التعليم ومعايير الاعتماد الاكاديمي وتطوير مناهج التدريس في الجامعات..

مؤكدا ان الجامعات ليست مؤسسات لتخريج طلاب فقط بل هي منارة للمعرفة وجهات استشارية للحكومة في تقديم الرؤى والأفكار ونشر التوعية المجتمعية وصناعة الرأي العام.

وتطرق رئيس الوزراء وزير الخارجية، إلى التركة الثقيلة في مؤسسات الدولة والمتراكمة منذ سنوات وتشكل تحدي كبير للدولة والحكومة وما يستوجب ذلك من التعامل معها وفق مبدأ الأولويات.. لافتا إلى ان المعضلة الرئيسية والتي لا يجب ان نتغافل عنها هي الحرب المفتوحة مع مليشيا الحوثي الإرهابية التي تعمل بكل الوسائل على تجهيل المجتمع والسعي للسيطرة على كل اليمن وشن حرب اقتصادية على الشعب.. وقال " معركتنا متوازية ودون استكمال استعادة الدولة وانهاء الانقلاب سيتم تدمير كل ما يتم بناءه والعمل عليه".

كما أشار إلى متطلبات المواطنين في الجوانب الخدمية والمعيشية، ومسؤولية الحكومة في الانتصار للمواطن ومعالجة قضاياه، والتركيز على الأولويات التي لها علاقة مباشرة بهم وفي مقدمتها أسعار الصرف والكهرباء وأسعار السلع الأساسية.. متعهدا بعدم ادخار أي جهد في بذل كل ما في مقدوره للعمل وبالامكانات المتاحة على معالجتها رغم الظروف الاستثنائية الصعبة.

وأكد الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك، أنه سيناقش الإشكاليات التي تم طرحها من قبل رئاسة الجامعة مع الوزارات المعنية، والعمل على معالجتها بالتوازي مع قيام الجامعة بالتركيز على الجانب الاكاديمي وتجويد مخرجاتها بما يخدم المجتمع.. موجها بالعمل على ربط مخرجات الجامعة باحتياجات السوق وبناء شراكات فاعلة مع القطاع الخاص.

ووجه رئيس الوزراء وزير الخارجية، الجهات ذات العلاقة باتخاذ إجراءات عاجلة للحفاظ على حرم جامعة عدن وإزالة كل الاستحداثات.

وكان رئيس جامعة عدن الدكتور/ الخضر لصور ألقى كلمة رحب في مستهلها باسم مجلس الجامعة وجميع منتسبيها بدولة رئيس الوزراء، وحرصه على زيارة الجامعة .. مقدما شرح حول خطط الجامعة

وأوضاع العملية التعليمية والأكاديمية وانشطتها المختلفة، والتحديات والمشاكل القائمة ومقترحات معالجتها.. لافتا إلى ان جامعة عدن التي تاسست عام 1970م تضم 17 كلية و13 مركز استشاري خدماتي، إضافة إلى دورها في التأهيل الداخلي.

كما قام رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين، الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك، بزيارة تفقدية إلى كليتي الطب والصيدلة بجامعة عدن والمرافق التابعة لهما، والاطلاع على جانب من فعاليات وانشطة أسبوع الطالب الجامعي.

حيث زار رئيس الوزراء وزير الخارجية، المختبرات العلمية المتخصصة بكلية الصيدلة، ومختبر البحث الجنائي بكلية الحقوق في جامعة عدن، والممولة من قبل البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن والحكومة.

وطاف الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك، بمختبرات الكلية، واستمع من عمادة الكلية والقائمين على المختبرات إلى شرح عن مكوناتها حيث تشمل 28 مختبراً بينها مختبر نوعي متكامل مختص بالصناعات الدوائية، كأول مختبر في الجامعات اليمنية، كمختبر حقيقي غير مقتصر فقط على العملية التعليمية.. منوهاً بأهمية هذه المختبرات في توفير كوادر نوعية مطلوبة لسوق العمل المحلية والإقليمية، وربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي العملي، وتوفير بيئة تعليمية وتدريبية مناسبة وفقاً للمعايير الأكاديمية والفنية المطلوبة في هذا النوع من التعليم المتخصص.

وثمن الدكتور/ بن مبارك، دعم الاشقاء في المملكة العربية السعودية عبر البرنامج السعودي لتنمية واعمار اليمن في تجهيز مختبرات كلية الصيدلة ضمن دعمها التنموي للشعب اليمني.

كما زار رئيس الوزراء وزير الخارجية، المكتبة المركزية واطلع على محتوياتها من الكتب والمراجع التعليمية، إضافة إلى المكتبة الالكترونية التابعة لها والتي تحتوي على (16) جهاز كمبيوتر مع خط أنترنت يتيح للطلاب وأساتذة الكلية متابعة كل جديد في مجال الطب.

وتفقد رئيس الوزراء وزير الخارجية، المختبرات التعليمية في كلية الطب والعلوم الصحية، وتجول في اقسامها المختلفة والتي تحتوي وسائل تعليمية وعملية حديثة وذلك بهدف تحسين جودة التعليم وتوفير بيئة تعليمية محفزة للطلاب والطالبات، تُسهم بتخريج كفاءات عالية لرفد المستشفيات والمنشآت الصحية..وتبادل الاحاديث مع الكادر الاكاديمي والطلاب حول سير العملية التعليمية والتطبيقية في الكلية.

إلى ذلك، اطلع رئيس الوزراء وزير الخارجية الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك، على فعاليات وأنشطة أسبوع الطالب الجامعي الـ(24) في حرم كلية الطب، حيث طاف على عدد من الأنشطة الطلابية المقامة والمتضمنة فعاليات ومعارض متنوعة تبرز قدرات ومواهب ومهارات الطلاب والطالبات الإبداعية.

وأشاد الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك، بما شاهده من أنشطة وفعاليات ومواهب متنوعة.. منوهاً بما يمثله أسبوع الطالب الجامعي من فرصة كبيرة للطلاب لإظهار ابداعاتهم ومواهبهم المختلفة.

إلى ذلك قام رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين، الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك، بزيارة تفقدية إلى كليتي الطب والصيدلة بجامعة عدن والمرافق التابعة لهما، والاطلاع على جانب من فعاليات وانشطة أسبوع الطالب الجامعي.

حيث زار رئيس الوزراء وزير الخارجية، المختبرات العلمية المتخصصة بكلية الصيدلة، ومختبر البحث الجنائي بكلية الحقوق في جامعة عدن، والممولة من قبل البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن والحكومة.

وطاف الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك، بمختبرات الكلية، واستمع من عمادة الكلية والقائمين على المختبرات إلى شرح عن مكوناتها حيث تشمل 28 مختبراً بينها مختبر نوعي متكامل مختص بالصناعات الدوائية، كأول مختبر في الجامعات اليمنية، كمختبر حقيقي غير مقتصر فقط على العملية التعليمية.. منوهاً بأهمية هذه المختبرات في توفير كوادر نوعية مطلوبة لسوق العمل المحلية والإقليمية، وربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي العملي، وتوفير بيئة تعليمية وتدريبية مناسبة وفقاً للمعايير الأكاديمية والفنية المطلوبة في هذا النوع من التعليم المتخصص.

وثمن الدكتور/ بن مبارك، دعم الاشقاء في المملكة العربية السعودية عبر البرنامج السعودي لتنمية واعمار اليمن في تجهيز مختبرات كلية الصيدلة ضمن دعمها التنموي للشعب اليمني.

كما زار رئيس الوزراء وزير الخارجية، المكتبة المركزية واطلع على محتوياتها من الكتب والمراجع التعليمية، إضافة إلى المكتبة الالكترونية التابعة لها والتي تحتوي على (16) جهاز كمبيوتر مع خط أنترنت يتيح للطلاب وأساتذة الكلية متابعة كل جديد في مجال الطب.

وتفقد رئيس الوزراء وزير الخارجية، المختبرات التعليمية في كلية الطب والعلوم الصحية، وتجول في اقسامها المختلفة والتي تحتوي وسائل تعليمية وعملية حديثة وذلك بهدف تحسين جودة التعليم وتوفير بيئة تعليمية محفزة للطلاب والطالبات، تُسهم بتخريج كفاءات عالية لرفد المستشفيات والمنشآت الصحية..وتبادل الاحاديث مع الكادر الاكاديمي والطلاب حول سير العملية التعليمية والتطبيقية في الكلية.

إلى ذلك، اطلع رئيس الوزراء وزير الخارجية الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك، على فعاليات وأنشطة أسبوع الطالب الجامعي الـ(24) في حرم كلية الطب، حيث طاف على عدد من الأنشطة الطلابية المقامة والمتضمنة فعاليات ومعارض متنوعة تبرز قدرات ومواهب ومهارات الطلاب والطالبات الإبداعية.

وأشاد الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك، بما شاهده من أنشطة وفعاليات ومواهب متنوعة.. منوهاً بما يمثله أسبوع الطالب الجامعي من فرصة كبيرة للطلاب لإظهار ابداعاتهم ومواهبهم المختلفة.

رافق رئيس الوزراء وزير الخارجية، رئيس جامعة عدن الدكتور/ الخضر لصور، وقيادات الجامعة وكليتي الطب والصيدلة، ومدير مكتب رئيس الوزراء المهندس انيس باحارثة.

المالية
Al-Maliah

للمساهمة في تنمية الموارد المالية..

رئيس الوزراء يشدد على إعادة تأهيل وتطوير المؤسسات النفطية والتعدينية

شدد رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور/ أحمد بن مبارك، على ضرورة التنفيذ الكامل لخطط إعادة تأهيل وتطوير أداء المؤسسات النفطية والتعدينية للمساهمة في تنمية الموارد المالية، وضمان الاستفادة من الامكانات المتاحة في هذا القطاع الحيوي الذي يشكل رافدا مهما للاقتصاد الوطني.

وأكد رئيس الوزراء وزير الخارجية، خلال حضوره اللقاء التشاوري السنوي لوحدات وزارة النفط والمعادن، أهمية خروج اللقاء التشاوري في الانتقال إلى التخطيط لرفع كفاءة الأداء وتطبيق مبدأ الشفافية والمحاسبة والعمل على ترشيد النفقات.. لافتا إلى أن هناك العديد من المهام الأساسية التي ينبغي استكمالها ومنها رفع كفاءة المؤسسات العاملة في القطاع النفطي والتعديني والاهتمام بالبناء المؤسسي والتدريب ومواصلة برنامج الإصلاحات في هذا القطاع.

وأوضح الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك، ان القطاع النفطي والتعديني من القطاعات الأساسية التي تحظى باولوية قصوى لدى الحكومة لتنمية الإيرادات والمسؤولية الملقاة على عاتق الوزارة والمؤسسات والهيئات التابعة لها في هذا الجانب.. مشيرا إلى تأثر وضع الإيرادات العامة مع توقف تصدير النفط الخام جراء الهجمات الإرهابية لميليشيا الحوثي.

ووجه رئيس الوزراء وزير الخارجية، بمعالجة الاختلالات القائمة في القطاع النفطي والتعديني والتركيز على وضع خطط قطاعية قابلة للتنفيذ وفق مسارين سريع واستراتيجي .

وأشار وزير النفط والمعادن الدكتور/ سعيد الشماسي، إلى المهام الملقاة على عاتق الوزارة لتحسين كفاءة الأداء في وحداتها للقيام بتنفيذ مهامها بفعالية اكبر وتفعيل الدور الرقابي على الشركات وتطبيق مبدأ الشفافية والحوكمة باستكمال الهيكل التنظيمي لها من خلال رفد هذه الوحدات بكوادر كفؤة وفاعلة.

ويهدف اللقاء التشاوري المنعقد تحت شعار رفع أداء المؤسسات النفطية والمعدنية للمساهمة في تنمية الموارد المالية، إلى تعزيز حلقة الاتصال والتنسيق بين قيادة الوزارة ومختلف الوحدات التابعة، ومناقشة الآراء والخطط والبرامج التي يسعى إلى تنفيذها، إضافة إلى معالجة الإشكاليات والتحديات التي تعيق سير عمل الوحدات والخروج برؤية مشتركة تساهم بتعزيز العمل المؤسسي والرقابي والإشرافي والتطويري وتنمية الموارد المالية.

واطلع رئيس الوزراء وزير الخارجية خلال اللقاء التشاوري على عدد من العروض المقدمة عن مشروع الغاز الطبيعي المسال والمؤسسة اليمنية للنفط والغاز وهيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية، وبقية المؤسسات والهيئات والشركات التابعة للوزارة.

حضر اللقاء مدير مكتب رئيس الوزراء المهندس أنيس باحارثة.

المالية
Al-Maliah

وزير المالية يشارك في الاجتماع رفيع المستوى بشأن التمويل المناخي

شاركت اليمن ممثلة بوزير المالية سالم بن بريك، في الاجتماع رفيع المستوى الخاص بالهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن التمويل المناخي، ضمن فعاليات قمة المناخ العالمية في دورتها الـ 28 التي تستضيفها مدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأكد الوزير بن بريك في كلمة بلادنا، أهمية الاجتماع للوصول إلى أرضية مشتركة تحقق أهداف العمل المناخي التي نص عليها اتفاق باريس، وأن الحوارات الحالية حول الهدف الجماعي الجديد المقدر لتمويل المناخ، تعد حاسمة لإنقاذ الدول الضعيفة والهشة مناخيا، كون تغير المناخ يشكل تهديدا فريدا وغير مناسب للدول الأقل نموا.

وتطرق إلى وضع اليمن التي تعد إحدى الدول الأقل نموا والأكثر هشاشة وضعفا أمام آثار التغيرات المناخية .. قائلا " نحن في اليمن نعاني من تأثيرات المناخ بشكل متطرف انعكست آثاره على الأمن الغذائي والأمن المائي وصولا إلى الفيضانات والأعاصير المدمرة، وكان آخرها إعصار (تيج) قبل عدة أشهر، حتى باتت هذه التحديات المناخية تعيق رحلتنا نحو التنمية المستدامة وتعمق من ضعف شعبنا ومعاناته، وندعو إلى أن يكون الهدف الجماعي بمثابة التزام بتغيير حقيقي يعترف بتحدياتنا ويدعم جهودنا، ويمهد الطريق لمستقبل مستدام ومرن".

وشدد بن بريك، على أهمية اتخاذ خطوات عاجلة لرفع مستوى العمل المناخي ليكون قادرا على الاستجابة للتحديات التي يواجهها العالم اليوم .. مضيفا " ومن هذا المنطلق يجب أن يكون الهدف الجماعي الجديد المقدر لتمويل المناخ أكثر من مجرد التزام رمزي، بل ينبغي أن يكون انعكاسا لإرادتنا الجماعية لمواجهة أكبر تحدي في عصرنا، كما أن هذا الهدف يحتاج إلى الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للدول النامية، وتحديدا الأقل نموا وضمان أن تمويل المناخ يكون متاحا وكافيا ومتوافقا مع أولوياتنا الوطنية".

وأشار إلى أنه من أجل هيكلة الهدف الجماعي الجديد المقدر لتمويل المناخ يجب مراعاة عدد من الجوانب الأساسية، وأبرزها أن يعكس الهدف الجماعي بشكل شفاف وشامل المصادر والقنوات المتنوعة لتمويل المناخ، والتركيز على أن تكون آلية التمويل مبسطة ومتاحة للدول الأقل نموا، وكذا ضرورة مقاربة تحديد الهدف بفهم واضح للاحتياجات والأولويات المحددة من قبل الدول النامية في إستراتيجياتها وخططها الوطنية وعلى رأسها الخطط الوطنية للتكيف والمساهمات المحددة وطنيا.

كما أكد وزير المالية بن بريك، أهمية استمرار المشاركة على المستوى السياسي جنبا إلى جنب مع العمل الفني، وأن تشمل هذه المشاركة الحوارات رفيعة المستوى واجتماعات الوزراء والمشاورات مع مجموعة واسعة من ذوي العلاقة وأصحاب المصلحة، بما في ذلك صناديق التمويل المناخي والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

المسؤولية أمانة وطنية

بقلم: جابر محمد

أصدر رئيس مجلس القيادة الدكتور// رشاد محمد العليمي قرار رقم (56) لسنة 2024، قضت المادة الأولى منه بتعيين الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك رئيسا لمجلس الوزراء، بينما قضت المادة الثانية من هذا القرار استمرار أعضاء الحكومة في أداء مهامهم وفقًا لقرارات تعيينهم.

في البداية نُبارك لدولة رئيس الوزراء الجديد الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك هذا التعيين، وهذه الثقة التي منحت له من قبل كل أعضاء مجلس القيادة الرئاسي، ونقول له كان الله في عونكم بتحمل هذه المسؤولية الوطنية الكبيرة في أصعب مرحلة سياسية يمر بها الوطن والمواطن.

نُدرك أن المهام ستكون كبيرة ومثقلة بواقع سياسي وعسكري وخدماتي يتطلب تكاثف جهود الجميع في مجلس القيادة الرئاسي والحكومة ومجلس النواب والشورى وهيئة التشاور والمصالحة وكل مؤسسات الدولة.

المرحلة تتطلب رص الصفوف خلف مجلس القيادة الرئاسي وتوحيد الخطاب السياسي والإعلامي لتحقيق النصر على الانقلاب الحوثي الذي دمر منظومة الدولة وأرهق الوطن أرضا وإنسانا.

نتطلع إلى دعم الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات للحكومة المعلنة وعلى المجتمع الدولي المؤازرة السياسية لإنهاء الانقلاب وإرغام الحوثي في الدخول بمفاوضات السلام.

إنها دعوة صادقة لكل القوى السياسية الفاعلة في الساحة اليمنية بترك أي خلافات تسهم من تشتيت الوفاق الوطني والمجتمعي والوقوف مع العمل المؤسسي ممثلة بالمجلس الرئاسي بقيادة الدكتور/ رشاد العليمي والحكومة التي نصت المادة الثانية من قرار يوم أمس استمرار أعضائها في أداء مهامهم وفقًا لقرارات تعيينهم.

علينا أن نستوعب جيدًا بأن بلادنا تمر بأخطر مرحلة وتحمل المسؤولية هي أمانة لخدمة الوطن والمواطن وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية وعلى كل مسؤول أن يكون لصيقا من هموم الناس وفي خدمتهم.

المالية
Al-Maliah

زار المستشفى واطلع على أحوال المرضى..

رئيس الوزراء يوجه بتحسين أداء هيئة مستشفى الجمهورية

قام رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك، بزيارة تفقدية لهيئة مستشفى الجمهورية العام النموذجي في عدن، التقى خلالها بإدارة المستشفى واطلع على أحوال المرضى ومرتادي المستشفى.

وطاف رئيس الوزراء وزير الخارجية بعدد من مراكز وأقسام المستشفى، واستمع من نائب رئيس هيئة مستشفى الجمهورية الدكتور/ أحمد بلفقيه والأطباء والعاملين إلى شرح حول الخدمات التي يقدمها لمرتاديه من عدن والمحافظات المجاورة، واطلع على الوضع الصعب الذي تعيشه هيئة مستشفى الجمهورية وكادرها الصحي والفني والإداري.

وتبادل الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك الأحاديث مع المرضى ومرتادي المستشفى حول الخدمات المقدمة في مختلف الأقسام والمراكز وملاحظاتهم على الخدمات الطبية العلاجية والتشخيصية، ووقف على معاناتهم وأوضاعهم الصعبة.

كما اطلع ومعه مدير مكتب رئيس الوزراء المهندس أنيس باحارثة من الكوادر العاملة في المستشفى على سير العمل والظروف الصعبة التي يعيشها هذا المستشفى التاريخي الذي تأثر سلباً بشكل كبير بسبب الحرب.

وأكد رئيس الوزراء وزير الخارجية أن المستشفى سيحظى بمتابعة واهتمام لتجاوز التحديات القائمة وتحسين خدماته وحل قضايا الموظفين لتمكين الكادر الصحي من تقديم خدمة صحية مناسبة للمواطنين.

إلى ذلك وجه رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور/ أحمد بن مبارك، بتنفيذ عدد من المعالجات العاجلة والمشاريع الطارئة لتحسين أداء هيئة مستشفى الجمهورية العام النموذجي في عدن، بناءا على نتائج الزيارة الميدانية التي اجراها للمستشفى والاطلاع على احتياجاته.

جاء ذلك خلال ترأس رئيس الوزراء وزير الخارجية، في العاصمة المؤقتة عدن اجتماع ضم وزراء الصحة العامة والسكان الدكتور/ قاسم بحيبح، والمالية سالم بن بريك، والدولة محافظ عدن أحمد لمس، وقيادة هيئة مستشفى الجمهورية.

حيث وجه الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك، وزيري المالية والدولة محافظ عدن، بالبدء في الاعمال الانشائية لسور المستشفى، لحماية حرم المستشفى من الانتهاكات والعبث الحاصل وتحسين صورة المستشفى واضافة المكونات والملحقات الضرورية لرفع كفاءة المستشفى.

كما وجه بالعمل على اعداد المناقصات الخاصة بانشاء العيادات الخارجية وقسم الطوارئ بالمستشفى، بالاعتماد على الموارد المتاحة، والتنسيق مع الدول والمنظمات المانحة لتمويل تطوير المستشفى بما يليق بمكانته التاريخية.

وكلف رئيس الوزراء وزير الخارجية، وزارات الصحة والمالية والخدمة المدنية، بمعالجة أوضاع الكادر الوظيفي والرفع بالمقترحات اللازمة لاعتمادها.. لافتا إلى حرص الحكومة على إعادة الاعتبار لهذا الصرح الطبي العريق والذي وضعت حجر أساسه الملكة اليزابيث الثانية ملكة بريطانيا في 27 إبريل 1954 ويتميز بعراقته ومكانته الاجتماعية، وما قام به خلال تاريخه من أدوار في تقديم الخدمة الصحية للمواطنين في عدن وكل المحافظات اليمنية القريبة منها والبعيدة.

من جانبها عرضت قيادة هيئة مستشفى الجمهورية الخطط والأفكار التطويرية التي تتبناها، وجهودها ضمن الإمكانات المتاحة للاستمرار بالارتقاء بالخدمات الطبية والعلاجية.

المالية
Al-Maliah

المحرّمي يشدد على ضرورة معالجة الاختلالات في الأوعية الإيرادية

التقى عضو مجلس القيادة الرئاسي عبدالرحمن المحرّمي، في قصر معاشيق بالعاصمة المؤقتة عدن، وزير المالية سالم بن بريك، لمناقشة آخر المستجدات المتعلقة بالجوانب المالية والاقتصادية في ظل الظروف الراهنة.

واستمع المحرّمي، من وزير المالية إلى خطة الوزارة خلال الربع الأول من العام الجاري، وفرص تعزيز الاستقرار النقدي والمالي، والمعالجات الحكومية للسيطرة على الانهيار المتسارع للعملة المحلية، وتدخلات الدول الشقيقة والصديقة لدعم الحكومة لمواجهة التحديات التي تمر بها بلادنا.

ووجّه المحرّمي، بمضاعفة وتكاتف الجهود، والتنسيق المشترك مع البنك المركزي لتحقيق التكامل في الأداء المالي والمصرفي، بما يسهم في الحفاظ على استقرار سعر العملة المحلية، ومواجهة التحديات المالية المختلفة .. مشددا على ضرورة التفعيل الكامل لمؤسسات وقطاعات الدولة الإيرادية بما فيها المنافذ والضرائب، ومعالجة الاختلالات في الأوعية الإيرادية وتحصيلها إلى الحساب العام.

في ذات السياق، عبّر المحرمي عن شكره وتقديره للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على دعمهما المتواصل للموازنة العامة للدولة والمساهمة في استقرار العملة الوطنية، والقدرة على مواجهة الالتزامات الحكومية.. مشيدا بالجهود التي تبذلها وزارة المالية بقيادة الوزير سالم بن بريك في ترشيد الإنفاق العام وتعزيز الاستقرار النقدي.

بن مبارك يكرس حضور الدولة

في توقيت حرج ومرحلة ملغومة جاء تعيين د. أحمد عوض رئيسا للحكومة. تولي رئاسة حكومة بهذه المهام الجسيمة وفي ظروف عاصفة ليس نهج مغامر ولا قرار مقامر. وبكل تجلياته الوطنية هو تضحية شجاعة تتجاوز حسابات السياسة الانتهازية وتطوي احاديث سانحات الفرص لإشباع الانا المتورمة وزيادة المكدس في الحسابات المتضخمة.

لقد قبل الرجل التكليف الأعقد والاعباء الجسام في لحظات تاريخية فارقة ليرأس حكومة وطنية تواجه انقلابا مليشويا لازال يثخن الوطن قتلا وتدميرا بعد ان أوصل البلاد آلى مرحلة الافلاس وأغرق المجتمع بثقافة الكراهية والمناطقية وسعَّر الخلافات في كل شبر من ارض الوطن

جبهات متعددة يناضل فيها د أحمد عوض على راس حكومته وكل واحدة منها كافية لاستهلاك ما هو متاح من وقت وامكانات متواضعة وموارد شحيحة.

باسم الحكيمي

يمتلك بن مبارك كفأة وفاعلية ودينميكية تؤهله لإدارة دفة القيادة باقتدار واعيا لكل التناقضات في الشارع اليمني التي أفرزها الانقلاب واضعا ضمن مهامه الاساسية والعاجلة الحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية التي حفرت في عضدها معاول الانقلاب وأدواته العميقة وشبكة مصالحه المتجذرة في أنحاء اليمن.

عاد بن مبارك ليعمل من عدن عاصمة اليمن الموقتة وفي ظل تباينات عميقة ليس المقام للحديث عنها. أولى الرجل واجباته الاهتمام الممكن للملمة اوجاع الشارع وهو يواجه عوائق بعضها موضوعي وأخرى مفتعلة ومساعي للاحتواء الموجه وسياسات ارباك وافشال مبديا قدرا هائلا من الهدوء الرصين والحنكة السياسية الناعمة وطن يدمره الانقلاب الى مآلات مجهولة ويعمق فيه نزعات الانقسام والفرقة اقتصاد معطل وشعب يتعرض للقتل المنهج ويتجه نحو كارثة مجاعة وخدمات مفقودة بل ووصل أكثرها الى المستوى الصفري كل هذا وخزينة فارغة. هذه كلها مقومات البيئة التي يعمل فيهل د بن مبارك وزيادة على ذلك محاولات مستمرة لعكس خط السير وإغلاق نوافذ الامل واحباط المجهودات المجترحة لتوفير الخدمات.

توفير الخدمات لمدينة عدن العاصمة الموقتة معركة يومية أخذت قدرا مهما من اهتمامات بن مبارك فالشارع الجنوبي ينتظر الإنجازات بعد كل المعاناة التي كابدها. تحركات مكثفة داخليا وخارجيا يقوم بها الرجل لتأمين الموارد المطلوبة لتوفير الخدمات خاصة في قطاع الطاقة ولكم ان تراجعوا نشاطه في هذا الجانب فمسوليته تمتد الى أنحاء البلاد وبصره يرنو باهتمام الى كل يمني حيث كان. يحاول الرجل تأسيس ادارة حكومية قادرة وكفوءة تعيد بناء البيت المهدم وترفأ نسيج الدولة البالي والمهترىء . لكن الخرق بل الخروق الكثيرة والعميقة والغائرة والممتدة تتسع على الراتق وأزمات تلد اخرى ومليشيات لا تجيد آلا إيلام الوطن وتجويع المواطن ويلات الانقلاب وبغيه لتنتج أزمات متراكبة

ربما سيلاحظ الشارع المتخم بالمشاكل والقضايا والجوع والمرض بعض القصور هنا وهناك وان كثير من الملفات لازالت مفتوحة لكن الجميع عليه اعادة التفكير في الظروف المحلية والإقليمية التي يعمل فيها د احمد بن مبارك واستقراء جهوده بمعايير منصفة. ولا اظن الا ان الحقيقة جلية سيدركها الجميع.

وسأقول مختتما ان الشارع اليمني لازال ينتظر من بن مبارك الكثير والكثير وفي الصدارة تحدي ارساء السلام بعد القضاء على انقلاب المليشيات الطائفية والتوجه نحو يمن جديد.

اجتماع موسع برئاسة وزيرا المالية والصحة لمناقشة خطط تطوير مستشفى الجمهورية في عدن

ناقش اجتماع موسع عقد في العاصمة المؤقتة عدن، برئاسة وزيرا المالية سالم بن بريك، والصحة العامة والسكان الدكتور قاسم بحيبح، خطط تطوير هيئة مستشفى الجمهورية العام النموذجي في عدن، ومعالجة أوضاع الكادر الوظيفي بالهيئة.

وركز الاجتماع الذي ضم نائب وزير المالية هاني وهاب، وعدد من وكلاء وزارات المالية والصحة والخدمة المدنية والتأمينات، ورئيس هيئة مستشفى الجمهورية في عدن، وعدد من المعنيين في الوزارات والأمانة العامة لرئاسة الوزراء والمستشفى، على الشروع بإنشاء سور المستشفى لحماية حرمها من العبث، والاهتمام بتحسين أقسام الطوارئ والعيادات الخارجية، وإضافة الملحقات الضرورية اللازمة، وإيجاد الحلول لمعالجة أوضاع الكادر الوظيفي، وذلك بهدف الارتقاء بكفاءة المستشفى وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأكد وزير المالية، حرص الحكومة على دعم القطاع الصحي والهيئات والمستشفيات والمراكز الصحية ومنها هيئة مستشفى الجمهورية في عدن من أجل توفير احتياجات المستشفى وتطويرها كونها تعد أحد أكبر المستشفيات التي تخدم شريحة كبيرة من المواطنين.

فيما نوه وزير الصحة، بالجهود الحكومية في دعم القطاع الصحي ودعم المنشآت الصحية، وتحسين أوضاعها لتمكينها من تقديم أفضل الخدمات للمواطنين وفقاً للإمكانيات المتاحة.

كما أكد المشاركون في الاجتماع، على ضرورة تكاتف جهود كافة الجهات الحكومية المعنية والعمل بروح الفريق الواحد من أجل تطوير هيئة مستشفى الجمهورية في عدن والارتقاء بالخدمات الطبية والعلاجية بالمستشفى، ومعالجة أوضاع كادرها الوظيفي وفقاً للإجراءات القانونية.

اجتماع يناقش إعداد خطة عمل وزارة المالية للمرحلة القادمة

ناقش اجتماع عُقد في العاصمة المؤقتة عدن، برئاسة وزير المالية سالم بن بريك، إعداد خطة عمل وزارة المالية للمرحلة القادمة، وفقا لتوجهات مجلس القيادة الرئاسي، وبرنامج الحكومة لمواصلة تنفيذ الإصلاحات الشاملة في الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية.

وخلال الاجتماع الذي ضم نائب وزير المالية هاني وهاب، وعدد من الوكلاء والوكلاء المساعدين بالوزارة، شدد الوزير بن بريك، على أهمية إعداد خطة عمل شاملة لوزارة المالية للإسهام في تأمين الموارد العامة للدولة، وتنمية الموارد غير النفطية في مختلف المحافظات المحررة، واستقرار وتحسن الاقتصاد الوطني، وتحسين الأوضاع العامة.

وجدد وزير المالية، التأكيد على ضرورة مضاعفة جهود الجميع، والعمل بروح الفريق الواحد، لمساندة الجهود الحكومية في مواجهة التحديات الراهنة التي تعيشها البلاد في مختلف مجالات وقطاعات الحياة من أجل التغلب عليها، وتمكين الحكومة من الوفاء بالتزاماتها الحتمية، وكذا أهمية تواصل دعم الأشقاء والأصدقاء لبلادنا لتجاوز المرحلة الصعبة الراهنة.

وزير المالية يبحث مع السفيرة البريطانية المستجدات الاقتصادية

بحث وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة السعودية الرياض، مع السفيرة البريطانية لدى اليمن عبده شريف اوبي، مستجدات الأوضاع المالية والاقتصادية والنقدية وانعكاساتها على الأوضاع العامة في البلاد، وتعزيز أوجه التعاون والتنسيق المشترك بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات.

كما جرى خلال اللقاء التطرق إلى مستوى تنفيذ الإصلاحات الحكومية الشاملة بدعم من الأشقاء والأصدقاء من أجل الإسهام في تحسين الأوضاع العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكذا الحاجة لمزيد من الدعم لمواجهة التحديات الكبيرة نتيجة تصعيد مليشيا الحوثي الانقلابية الإرهابية المدعومة إيرانيا، واستهدافها للمنشآت الحيوية لتصدير النفط الخام، وتوقف عملية تصدير النفط منذ أكثر من عام، إضافة إلى دعم وزارة المالية والمصالح التابعة لها في الجوانب الفنية وبناء القدرات.

واستعرض الوزير بن بريك، مجمل الأوضاع العامة والمالية والاقتصادية، والجهود الحكومية المبذولة لتنفيذ حزمة من الإصلاحات المالية والاقتصادية والنقدية والإدارية لمواجهة التحديات والعمل على تعزيز موارد الدولة واستدامة المالية العامة وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.

وجدد التأكيد على حرص قيادتي مجلس القيادة الرئاسي والحكومة على التعاطي بإيجابية مع كافة الجهود الدولية لتحقيق السلام وفي مقدمتها جهود الأشقاء في المملكة العربية السعودية، وكذا أهمية استمرار دعم الأشقاء والأصدقاء للإسهام في تخفيف حِدة المعاناة الإنسانية جرّاء الأوضاع الراهنة والظروف الاقتصادية والخدمية والمعيشية الصعبة بسبب استمرار حرب مليشيا الحوثي.

ومن جانبها جددت السفيرة البريطانية، التأكيد على مواصلة بلادها دعم اليمن واليمنيين في مختلف المجالات لتحقيق السلام الشامل والدائم وتخفيف المعاناة الإنسانية وتحسين الأوضاع العامة.

اليمن رئيساً لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اختتمت بالعاصمة الموريتانية نواكشوط أعمال الاجتماع العام السابع والثلاثون لمجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال افريقيا، بحضور رؤساء وفود الدول الاعضاء في المجموعة، وبمشاركة وفد الجمهورية اليمنية التي ستتولى رئاسة المجموعة للعام 2024.

وتناول الاجتماع أبرز المواضيع ذات الصلة بعمل المجموعة كالمسائل الداخلية والتقييمات الدولية وبحث الاجتماع حشد الجهود وتكثيف التنسيق لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومناقشة المشاكل المتعلقة بهاتين الجريمتين والحلول الممكنة وتفعيل اكثر لدور المجموعة بهذا الخصوص.

وأقر الاجتماع العام السابع والثلاثون لمجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا تسلم الجمهورية اليمنية رئاسة المجموعة للعام 2024 خلفاً للجمهورية الموريتانية التي ترأست المجموعة خلال العام المنصرم 2023 الذي حصلت فيه اليمن على شرف نائب رئيس المجموعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى الجمهورية اليمنية ممثلة بالاستاذ هاني وهاب نائب وزير المالية رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال قد قدمت رؤيتها لرئاسة المجموعة للعام 2024، إلى سكرتارية المجموعة وتم قبولها بشكل كامل دون تعديلات.

وقد حددت الجمهورية اليمنية في رؤيتها أولويات العمل خلال فترة ترأسها للمجموعة وتمثلت هذه الاولويات في ستة محاور رئيسية ذات صلة بعمل المجموعة من شأنها رفع الكفاءة والفاعلية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويؤمل أن تسهم رئاسة المجموعة في تطوير و إبراز دور الجمهورية اليمنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي إكساب ممثليها للكثير من الخبرات اللازمة لتعزيز منظومة المكافحة على الساحة الوطنية وضمن إطار المجموعة.

وكانت اليمن قد شاركت عبر ممثليها بفاعلية في الاجتماعات التمهيدية التي استمرت لمدة خمسة أيام عن بعد (عبر برنامج الزوم)، والذي تضمن استعراض لأبرز الجهود التي تم بذلها خلال الفترة الماضية، ومناقشات تفصيلية لم يتم التخطيط لإنفاذه خلال المرحلة القادمة وكذا الرفع بعدد من التوصيات للبت بشأنها في الاجتماع العام ومناقشات تفصيلية تم التخطيط لإنفاذها خلال المرحلة القادمة.

مناقشة مع كلشات أوجه الدعم الحكومي لجامعة المهرة

ناقش وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن، مع رئيس جامعة المهرة الدكتور أنور كلشات، أوجه الدعم الحكومي لجامعة المهرة من أجل النهوض بمستوى التعليم الأكاديمي.

وتطرق اللقاء، إلى الجهود الحكومية المشتركة بين الجهات المختصة لاستكمال بناء الهيكل التنظيمي لجامعة المهرة التي تضم 5 كليات تشمل التربية، والعلوم التطبيقية والصحية، والآداب والعلوم الإنسانية، والتعليم المفتوح، والعلوم الإدارية، وكذا 4 مراكز تشمل اللغة المهرية، والتدريب والتأهيل وخدمة المجتمع، والتطوير الأكاديمي وضمان الجودة، وتقنية المعلومات.

وأكد الوزير بن بريك، حرص الحكومة على دعم جامعة المهرة أسوة بغيرها من الجامعات الحكومية الناشئة ضمن التوجهات الحكومية للاهتمام بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الأكاديمي، وتخريج الكوادر المؤهلة لخدمة الوطن في مختلف مجالات وقطاعات الحياة.

ومن جانبه استعرض الدكتور كلشات، أبرز أولويات واحتياجات جامعة المهرة في المرحلة الراهنة، لإمكانية توفيرها من أجل المساهمة بالارتقاء بالعملية التعليمية الأكاديمية في الجامعة.

حضر اللقاء وكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة مختار الشريحي، والوكيل المساعد لوزارة المالية لقطاع الوحدات الاقتصادية عبدالحكيم بن مخاشن، وأمين عام جامعة المهرة محمد بايعقوب، وعدد من المعنيين في الوزارة والجامعة.

وزير الدولة محافظ عدن يناقش سير عمل مكتب الضرائب وفروعه بعد الربط الإلكتروني

ناقش وزير الدولة، محافظ عدن أحمد لملس، في الاجتماع الدوري الأول لمديري المديريات، ومكتب الضرائب وفروع، سير العمل بعد الربط الإلكتروني.

واستعرض الاجتماع، الذي حضره وكيل المحافظة رشاد شايع، سير عمل مكتب الضرائب وفروعه في عموم المديريات لشهر يناير بعد ربطه بمركز تنمية الإيرادات، وأثر ذلك في حل الإشكاليات وضبط الاختلالات التي رافقت سير عملية التحصيل خلال الفترة الماضية، و عدد من الإجراءات التي يجب اتباعها وفقاً للنظام والقانون.

وأكد المجتمعون، على أهمية تعزيز التواصل والتنسيق بين الجهات ذات الصلة، بما يضمن تكامل وتطوير آليات العمل وتصويبه، والحرص على توفير المعلومات الكاملة لتحقيق النتائج المرجوة، و الوقوف بحزم ومسؤولية، ووفقاً للنظام والقانون، أمام التجاوزات المرصودة من قبل بعض المحصلين والمسؤولين.

الماليات
Al-Maliah

العليمي.. المنقذ

كتب/ يحيى البعيثي

حديث فخامة رئيس الجمهورية الدكتور/ رشاد محمد العليمي (خلال ترؤسه، يوم أمس جلسة مجلس الوزراء)، حضي بإهتمام واسع في وسائل الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي، لأن فخامته أطلق حزمة من أولويات عمل الحكومة للمرحلة المقبلة، وهذه المحددات (شملت مجالات متعددة) لاقت ارتياحاً شعبياً منقطع النظير.

لاحظت وأنا أتصفح مواقع إخبارية بأن معظمها تناولت هذا الإجتماع، وافردت مساحة كبيرة لتغطية كل (جملة وفقرة ومفردة) وردت في كلمة فخامة رئيس الجمهورية، حينها أدركت أن الحدث مهم.. ومهم جداً.. وواصلت تصفح مواقع التواصل الاجتماعي، لإكتشف بأن الحدث وصل إلى مستوى عالي من الأهمية والتناول، وقلت حينئذ وبكل ثقة.. وطني اليوم.. أمام تحول تاريخي.

الرجل صاحب تجربة ورصيد نضالي حافل بالإنجازات.. لم يأتي إلى قمة السلطة على ظهر دبابة.. بل إن المرحلة الاستثنائية، وخطورة الأوضاع، ووصل البلاد إلى حافة الهاوية (شرقه وغربه - شماله وجنوبه) دفعته لخوض المغامرة من أجل إنقاذ البلاد والعباد.

أعي وملايين اليمنيين.. أن الرئيس العليمي، هو المنقذ و(الطبيب الماهر والمعالج والقادر والمتمكن) الذي أخذ سنة ونيف من وقته لعقد لقاءات وإجتماعات على إمتداد جغرافيا المحيط (الإقليمي) والبعيد (الدولي)، ومع قادة محليين وخبراء (فكر وسياسة وإقتصاد وإعلام وأمن وعسكريين) للوصول إلى خطة إنقاذ شاملة للحياة والبشر أجمعين.

أدرك أن اليمن واليمنيين.. هم مطالبون اليوم.. وغداً بأن يقفون خلف القائد المنقذ.. ويدعمون خطة هذا الفذ اليمني الذي قادته الأقدار، للوصول إلى الهدف المنشود في وطن واحد ومزدهر، وعلم يرفرف في قمم الجبال، وقبل ذلك في أعماق وقلوب الناس في كل قرى وعزل ومديريات ومحافظات اليمن.

أثق (أنا المواطن يحيى البعيثي) بأن مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران، إلى زوال، وأن الوطن يتجه نحو الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة، لإيماني وثقتي المطلقة برئيس يمني عظيم يحمل هموم وطن ومواطن، ويعمل بكل جهد وإخلاص من أجل تحقيق نهضة وسلام وتنمية في كل ربوع وطني الحبيب.

إليكم أبرز النقاط التي وردت في خطة الرئيس "العليمي" وأولويات المرحلة المقبلة التي شملت الأصعدة (السياسية والاقتصادية والخدمية والإنسانية) وهي كالتالي:

- وحدة الصف، وحماية التوافق الوطني بين كافة المكونات حول هدف استعادة مؤسسات الدولة واسقاط الانقلاب.
- التأكيد على أن السلام المنشود هو السلام المشرف والعادل بموجب المرجعيات المتفق عليها وطنياً وإقليمياً ودولياً.
- تعزيز ثقة المواطنين والمجتمع الإقليمي والدولي بالمؤسسات العامة، من خلال بناء النموذج المنشود في المحافظات المحررة، واعتماد مبادئ الشفافية، والمساءلة وبرامج الحوكمة الشاملة.
- دعم السلطة القضائية لممارسة ولايتها الدستورية والقانونية في إقامة العدل وإنفاذ سيادة القانون وتعزيز هيبة الدولة.
- إنشاء لجنة المناقصات، وتفعيل أجهزة الرقابة، ومكافحة الفساد، وإعادة تشكيل العلاقة بين الحكومة المركزية، والسلطات المحلية.
- إقامة العدل، والنهوض بالعمل الأمني كضامن لاستقرار مؤسسات الدولة، والعمل من الداخل، وتأمين الأنشطة الميدانية للوزراء.
- تعزيز الجهود في مكافحة التهريب، وتفعيل القوانين واللوائح لما فيه سلامة المواطنين، وحماية الاقتصاد الوطني.
- إعداد وإقرار موازنة عامة للدولة بموجب الإجراءات الدستورية والقانونية.
- انتهاج سياسات تقشفية لترشيد الإنفاق، وتقليص عجز الموازنة، وتنمية الموارد غير النفطية، وتنمية القطاع الزراعي والسمكي لحماية الأمن الغذائي.
- دعم جهود البنك المركزي واستقلاليته في إدارة السياسة النقدية واستخدام أدواته المتاحة للسيطرة على التضخم، وتعزيز موقف العملة الوطنية، والحفاظ على الاستقرار النقدي.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص كقائد للتنمية وقاطرتها لتنفيذ المشاريع الحيوية، وتخفيف العبء عن الدولة في توفير فرص العمل وامتصاص البطالة.
- التوظيف الأمثل للموارد في خدمة المواطنين، وتأمين احتياجاتهم وحقوقهم، وتحسين الخدمات الأساسية، وانتظام دفع رواتب الموظفين.
- الوفاء لأسر الشهداء والجرحى بالشروع في إنشاء هيئة لرعاية الجرحى وأسر الشهداء.
- حشد الدعم الإقليمي والدولي إلى جانب قضية الشعب اليمني، وتصحيح سردياتها المشوهة، وتعرية ممارسات المليشيات الإرهابية وانتهاكاتها الجسيمة لحقوق الانسان.
- أهمية ابقاء المجتمع الدولي موحداً حول قضيتنا العادلة، والاستجابة الفاعلة لمتطلبات تصنيف المليشيات الحوثية منظمة إرهابية عالمية.
- تقديم كافة التسهيلات للوكالات الإنسانية والإغاثية والإنمائية ومحاسبة المتسببين عن أي عراقيل.
- تقليص عدد السفارات والملحقيات، وإعادة النظر بسياسة الابتعاث الخارجي، والتوجه نحو المنح الجامعية الداخلية للمتفوقين.
- بناء خطاب اعلامي مؤثر وفقاً لخطط وسياسات وموجهات تشترك في تنفيذها كافة المكونات، والقوى والمنابر المناهضة لمشروع الإمامة المدعوم إيرانياً.
- العمل من المقار الرسمية في عدن، وعدم سفر المسؤول الأول في المؤسسة إلا في حالات الضرورة، وتجنب أي تضارب للمصالح، واعتماد الريال اليمني في جميع التعاملات الداخلية.
- التوعية والإرشاد لمواجهة الإرهاب والتطرف، وتعزيز الجبهة الداخلية، والتأهيل والتدريب وبناء القدرات، ومنح الأفضلية للكوادر الصامدة في العمل من الداخل.

تأكيد "بن مبارك" على التزام حكومته بما جاء في الموجهات الرئاسية كمصفوفة تنفيذية لعملها خلال المرحلة المقبلة، على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والخدمية والإنسانية.

- الارتقاء بمكانة عدن كعاصمة مؤقتة، وكل مدن البلاد، وإعطاء الاولوية لقطاع الكهرباء، والتخفيف من المعاناة الانسانية التي خلفتها هجمات المليشيات على المنشآت النفطية، والأمن البحري.
- إحداث التغيير المنشود في القطاعات الحيوية، ووضع استراتيجية للتواصل والخطاب الاعلامي الموحد القائم على الشفافية والوضوح.
- تحسين أداء الوزارات والمؤسسات ومواصلة برنامج الإصلاحات لتنفيذ الموجهات الأساسية لاولويات عمل الحكومة.
- تفعيل اليات المساءلة والمحاسبة ومكافحة الفساد، وتطبيق سياسة ترشيد الانفاق، وتحسين الخدمات وتخفيف معاناة المواطنين.

استكمال تحويل الدفعة الثانية من المنحة السعودية البالغة 250 مليون دولار

> بن مبارك: تحويل الدفعة الثانية من منحة دعم معالجة الموازنة العامة استمرار لموقف المملكة العربية السعودية الراسخ في دعمها السخي للشعب والحكومة اليمنية

أعلن البنك المركزي اليمني، تحويل الأشقاء في المملكة العربية السعودية الدفعة الثانية من منحة دعم الموازنة العامة للدولة والبالغة 250 مليون دولار إلى البنك المركزي في العاصمة المؤقتة عدن.

وأكد مصدر مسؤول في البنك المركزي اليمني، إطلاق الأشقاء في السعودية الدفعة الثانية من المنحة، واستكمال إجراءات تحويلها إلى البنك المركزي.. متوقعاً دخولها في حسابات البنك المركزي.

كما ثمن المصدر، الدعم السخي والمتواصل للأشقاء في المملكة العربية السعودية للجمهورية اليمنية في كل المراحل وعلى مختلف الأصعدة وخاصة في الظروف الصعبة والاستثنائية.

من جانبه عبر رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور/ أحمد بن مبارك، عن تقديره الكبير لتحويل الدفعة الثانية من منحة دعم معالجة الموازنة العامة للدولة والمقدمة من الاشقاء في المملكة العربية السعودية.

وأكد رئيس الوزراء وزير الخارجية أن هذه الدفعة البالغة 250 مليون دولار لدعم مرتبات وأجور ونفقات التشغيل والأمن الغذائي، هي استمرار لموقف المملكة العربية السعودية الراسخ في دعم الشعب والحكومة اليمنية ومساعدتها للنهوض بواجباتها والوفاء بالتزاماتها.. لافتاً إلى أن هذه الدفعة وما سبقها من الدعم السعودي السخي وفي هذه الظروف الاستثنائية الحرجة والمتغيرات العالمية يعطي دفعة أمل وإنقاذ ويوجه رسالة محبة وتضامن إلى الشعب اليمني، وأن هذه المواقف كانت وستظل محل تثمين عال واحترام وتقدير من الشعب اليمني.

المالية
Al-Maliah

الإرياني وبن بريك يترأسان اجتماعاً موسعاً لقيادات الوزارتين

رأس وزير الاعلام والثقافة والسياحة معمر الارياني، ووزير المالية سالم بن بريك، بالعاصمة الموقتة عدن، اجتماعاً موسعاً بين قيادتي الوزارتين، لمناقشة سبل التعاون بين الوزارتين بالشكل الذي يعزز من دور وزارة الاعلام والثقافة والسياحة في صناعة الرأي العام المؤيد للدولة والداعم للحكومة الشرعية.

وخلال اللقاء الذي عقد بوزارة المالية، نقل الإرياني وبن بريك للجميع، تحيات فخامة الرئيس الدكتور رشاد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، ودعمه ومساندته لجهود حضور مؤسسات الدولة وقيامها بواجباتها على اكمل وجه.

وعبر الوزير الارياني، عن شكره وتقديره للجهود التي يبذلها وزير المالية، وقيادة وكوادر الوزارة في ظل هذه الظروف الاستثنائية رغم شحة الامكانيات..مثمناً الدعم الدائم والمستمر من قبل قيادة وزارة المالية لجهود وزارة الإعلام والثقافة والسياحة والذي يأتي في إطار ادراك أهمية الدور الذي تلعبه في صناعة الوعي والحفاظ على الهوية الوطنية، ومواجهة الأفكار الهدامة التي تعمل مليشيات الحوثي الارهابية التابعة لايران على تفخيخ عقول المجتمع بها.

وقال الإرياني "نحن نقدر الوضع الذي تمر به بلادنا ونعمل بكل طاقتنا رغم الصعوبات والتحديات التي نواجهها في ظل شحة الامكانيات بسبب انقلاب مليشيات الحوثي الارهابية وعدوانها المستمر على الوطن ومقدراته".

وثمن الارياني، الجهود الاخوية الصادقة والنبيلة للاشقاء في المملكة العربية السعودية في دعم الحكومة في كافة المجالات وبالأخص دعم موازنة الدولة وسد الاحتياجات الملحة والضرورية لضمان إيفاء الدولة بإلتزاماتها تجاه المواطنين وانتظام دفع المرتبات.

من جانبه عبر وزير المالية سالم بن بريك عن تقديره لطبيعة وأهمية الدور المناط بوزارة الإعلام والثقافة والسياحة في معركة الوعي ومواجهة مليشيات الحوثي الارهابية المدعومة من إيران والذي لا يقل أهمية عن الدور الذي يقوم به الجندي في مترسه..مبدياً استعداد وزارته للتعاون والتنسيق مع كافة قطاعات الوزارة لما من شأنه تحقيق الاهداف المرجوة على اكمل وجه.

وتحدث وزير المالية، حول الأوضاع والظروف العامة في البلاد والتحديات الكبيرة التي تواجهها المالية العامة بسبب استمرار توقف تصدير النفط الخام منذ نحو عام ونصف بسبب تصعيد المليشيات الحوثية واستهدافها للمنشآت الحيوية الخاصة بتصدير النفط الخام الذي يشكل ما نسبته 65 في المائة من الموارد العامة للدولة ..مثمناً دعم الأشقاء في المملكة العربية السعودية للموازنة العامة للدولة.

وجدد بن بريك، تأكيده حرص الحكومة على إيلاء الاهتمام بكافة مؤسسات الدولة ومنها مؤسسات الإعلام والثقافة والسياحة والعمل على معالجة أوضاعها وتوفير احتياجاتها ومتطلباتها الأساسية وفقا للإجراءات القانونية والإمكانيات المتاحة في الوقت الراهن .. منوها بأهمية جهود وأدوار المؤسسات الإعلامية في القيام بواجباتها بمساندة جهود الدولة بالمرحلة الراهنة.

مناقشة إطلاق التعزيز المالي للموظفين المبعدين

ناقش لقاء عُقد في العاصمة المؤقتة عدن، ضم وزير المالية سالم بن بريك، ووزير الدفاع الفريق الركن محسن الداعري، ونائب رئيس المحكمة العليا رئيس لجنة الموظفين المبعدين عن وظائفهم المدنيين والعسكريين والأمنيين في المحافظات الجنوبية القاضي سهل حمزة، إطلاق التعزيز المالي لمعالجة قضايا الموظفين المبعدين عن وظائفهم، وذلك وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (28) لعام 2023.

وتطرق اللقاء، الذي ضم نائب وزير المالية هاني وهاب، والوكيل المساعد بوزارة المالية لقطاع التنظيم وحساب الحكومة خالد اليريمي، ومدير دائرة شؤون الضباط في وزارة الدفاع العميد علي عبيد، إلى الجهود المبذولة لمعالجة قضايا الموظفين المبعدين والتي تكللت باعتماد مجلس الوزراء التعزيز المالي لمعالجة قضايا الموظفين المبعدين، وإصدار القرارات الرئاسية ابتداءا من القرار رقم (42) إلى القرار رقم (62) التي بمقتضاها تم معالجة ما يزيد عن 62 ألف تظلم للموظفين المبعدين عن وظائفهم المدنيين والعسكريين والأمنيين.

وأكد اللقاء، على ضرورة مضاعفة جهود كافة الجهات الرسمية المعنية والعمل على إنجاز التعزيز المالي الخاص بالموظفين المبعدين وصرف مستحقاتهم المالية، انطلاقاً من الحرص على تخفيف معاناتهم المعيشية في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد.

تأهيل كوادر من مصلحة الجمارك في مجال مكافحة التهريب

اختتمت في العاصمة المؤقتة عدن، ورشة تدريبية لتأهيل عدد من كوادر مصلحة الجمارك حول مكافحة التهريب البري والبحري والجوي، نظمتها رئاسة مصلحة الجمارك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وذلك ضمن المرحلة الأولى من البرنامج التدريبي في مجال مكافحة التهريب للعام الجاري 2024.

وهدفت الورشة التي استمرت نحو أسبوعين، إلى تأهيل 17 موظفا من رئاسة مصلحة الجمارك ومختلف المنافذ الجمركية البرية والبحرية والجوية حول ممارسات التهريب وجهود كشف عمليات التهريب وضبطها والإجراءات اللازم اتخاذها تجاه التهريب والمهربين.

وأكد وكيل مصلحة الجمارك الدكتور محمد دهني، حرص المصلحة على تأهيل وتدريب موظفيها وكوادرها في مجال مكافحة التهريب وتزويدهم بالمعلومات والخبرات الدولية في هذا المجال.

ومن جانبه استعرض الوكيل المساعد بمصلحة الجمارك لشؤون الضابطة أحمد الحاج، نجاحات وإنجازات مصلحة الجمارك على صعيد مكافحة التهريب خلال العام الماضي 2023.

فيما تطرق المدرب الخبير الدولي الأردني التابع لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إسماعيل شدارمة، إلى محاور الورشة التي تشمل التحقيق والتحري والكشف واستخدام المعدات ومعرفة أماكن الاخفاء والمتابعة خلال مكافحة التهري.

الجمارك وبترومسيلة توقعان مذكرة تفاهم

عقد بمقر مصلحة الجمارك بالعاصمة بينهما المؤقتة عدن لقاء مشترك بين مصلحة الجمارك برئاسة الأستاذ/ عبدالحكيم ردمان القباطي رئيس المصلحة و شركة بترومسيلة برئاسة محمد بن سميط المدير العام التنفيذي للشركة.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة المواضيع المشتركة بين الجهتين وفي الاجتماع أكد القباطي على استمرار الجمارك في تقديم كافة التسهيلات المكنة لانجاح عمل شركة بترومسيلة و المشاريع التي تنفذها وذلك بناء على توجيهات معالي وزير المالية الأستاذ/ سالم صالح بن بريك وفي هذا الإطار تم توقيع مذكرة تفاهم مع الشركة بالإفراج المباشر لمستورداتها عبر المنافذ الجمركية وهذه الميزة لم تمنح لأي جهة أخرى وذلك ايمانا بالدور الكبير الذي تقوم به شركة بترومسيلة في دعم الإقتصاد الوطني خاصة ظل الظروف الصعبة التي تمر بها بلدنا بسبب الحرب التي شنها الانقلابيين منذ العام 2014.

من جانبه أشاد بن سميط بالمستوى العالي من التنسيق والتعاون بين الطرفين، مثمنا التسهيلات التي تقدمها الجمارك للشركة والمشاريع التي تكلف بتنفيذها خاصة في مجال الكهرباء والطاقة.

حضر اللقاء من جانب مصلحة الجمارك الأخ/ عبدالله الحبشي الوكيل المساعد للشؤون الفنية وفضل ألبان مدير عام العلاقات والتعاون الدولي ومرسي باغوزة مدير عام الاعفاءات والإدخال المؤقت فيما حضر عن بترومسيلة الأخ سهل بن سهل نائب مدير عام الشركة وعبدالله الزبيدي مدير العمليات بالقطاع 10 بالإضافة إلى عدد من المختصين من الجمارك وبترومسيلة.

المالية
Al-Maliah

صدور تعميم وزير المالية رقم (1) لعام 2024

أصدر معالي وزير المالية الاستاذ سالم صالح بن بريك تعميما رقم (1) لسنة 2024 بشأن تطبيق نظام ضبط النفقات للدواوين والهيئات والمصالح والمكاتب التنفيذية للسلطة المركزية.

وجاء في التعميم: استنادا لقرار مجلس الوزراء رقم (3) لعام 2004م بشأن تطبيق نظام ضبط النفقات ومراقبة الالتزامات والذي يأتي استكمالا للخطوات التي اتخذتها وزارة المالية لتنفيذ الإصلاحات المالية، ولضمان وجود خطط موضوعية لنفقات الدولة للعام المالي 2024م، وهو ما يتطلب من كل جهات السلطة المركزية موافاتنا بالآتي:

1 - خطة للنفقات المتوقع صرفها خلال العام المالي 2024 بموجب أشهر استحقاقها الفعلية في إطار خطة الانفاق المعتمدة في وزارة المالية للعام 2024م وفق النموذج رقم (1) المرفق بالتعميم على الا تتجاوز إجمالي الخطة إجمالي المبلغ للجهة.

2 - يتم تحديث الخطة بداية كل ربع أو في حالة وجود متغيرات على الخطة.

3 - في حالة وجود زيادة أو نقصان في المبالغ المعتمدة سيتم تبليغ الجهة بتلك المتغيرات وعلى الجهة الرفع بالخطة المعدلة لما تبقى من العام المالي.

4 - يتم تقسيم المعتمد بحسب أشهر العام بموجب استحقاقات الدفع الفعلية المتوقعة وليس تقسيم المعتمد على (12 شهر) بالتساوي.

5 - يتم عكس خطة نفقات الباب الأول بحسب الاستحقاق الفعلي المتوقع (بحيث يكون على الجهة استبعاد المجازين بدون راتب طالما أن فترة الأجازة سارية، واعتماد نسبة المبلغ المستحق من مرتبات المجازين دراسيا بحسب قانون الابتعاث) على ان يتم إظهار استحقاقهم في أول شهر بعد انقضاء الاجازة بالنسبة للمجازين بدون راتب، وإعادة كامل الاستحقاق للمجازين دراسياً في شهر توقع عودتهم للعمل بعد إنهاء الإيفاد بحسب القانون، وسيتم الاحتفاظ باعتمادات المجازين محتجزة لدى وزارة المالية وسيتم إطلاقها عند طلبها من الجهة مع أرفاق الوثائق القانونية، وينطبق هذا الإجراء على كل الاستحقاقات في الباب الأول من أجور تعاقدية ومزايا عينية.

6 - تعكس الاعتمادات الجديدة في المرتبات وما في حكمها من شهر استحقاقها المتوقع.

7 - يتم عكس باقي استحقاقات الباب الأول (المكافأة والعمل الإضافي) بحسب أشهر استحقاقها الفعلية.

8 - يتم عكس خطة النفقات الأخرى بحسب تاريخ استحقاق المبالغ على أن يتم الاستناد للبيانات التاريخية للأعوام السابقة والعقود سارية المفعول في توزيع المبالغ المتوقع صرفها بالنسبة للنفقات المستمرة والنفقات المستمرة هي النفقات الدائمة التي تصرف لمستحقيها بصورة منتظمة (شهريا أو كل ربع) مثل: الإيجارات بمختلف انواعها فواتير الكهرباء والمياه والاتصالات / عقود النظافة / استحقاقات المبتعثين/ الإعانات الشهرية والربعية العهد البسيطة لتسيير الأعمال)

9 - يتم عكس الاعتمادات المحدودة (الاستحقاقات الجديدة أو تلك التي ستدفع لمرة واحدة أو على دفاعات محدودة غير منتظمة خلال العام) بحسب تاريخ استحقاقها الفعلي مثل: (التوريدات / وأعمال الأشغال/ التعاقدات الاستشارية/ عقود الصيانة/ المديونيات واجبه السداد بدل السفر تكاليف عقد المؤتمرات والاحتفالات الضيافة المخطط لها مسبقاً خطط البحوث والتطوير... الخ).

10 - على الجهة الرفع بطلب الحصول على الاعتمادات المحتجزة لدى وزارة المالية بحسب النموذج رقم (2) مع أرفاق الوثائق في الوقت الزمني المتناسب مع طبيعة المعاملة لضمان الحصول على الموافقة واستكمال إجراءات التعزيز في شهر استحقاق الدفع بموجب خطة الجهة.

11 - على الجهة موافاة وزارة المالية بجملة الالتزامات القائمة على الجهة مع أرفاق المؤيدات القانونية التي تؤكد استحقاق تلك الالتزامات.

12 - المبالغ المعتمدة في مصرحات الجهة والمبلغة من قبل وزارة المالية سيتم إطلاقها عند طلب الجهة وفق الخطة المقدمة اعتبارا من الربع الثاني لعام 2024م ويستثنى الربع الأول من العام 2024 حيث سيتم إطلاق المصرحات وفق بيانات وزارة المالية، والمبالغ المعتمدة في خطة الانفاق (لمرة واحدة) سيتم إطلاقها بموجب الوثائق المقدمة وبحسب توفر الموارد.

سيتم دراسة خطط الجهات من قبل المختصين في وزارة المالية لإعداد الخطة العامة وإبلاغ الجهات بأي تعديلات بحسب السياسة المالية لوزارة المالية مع توجيه الموارد لتنفيذ خطط الحكومة بحسب الأولوية، وتهيب وزارة المالية بالجميع بضرورة التفاعل بإيجابية لتحقيق الهدف وتنفيذ ما جاء في التعميم.

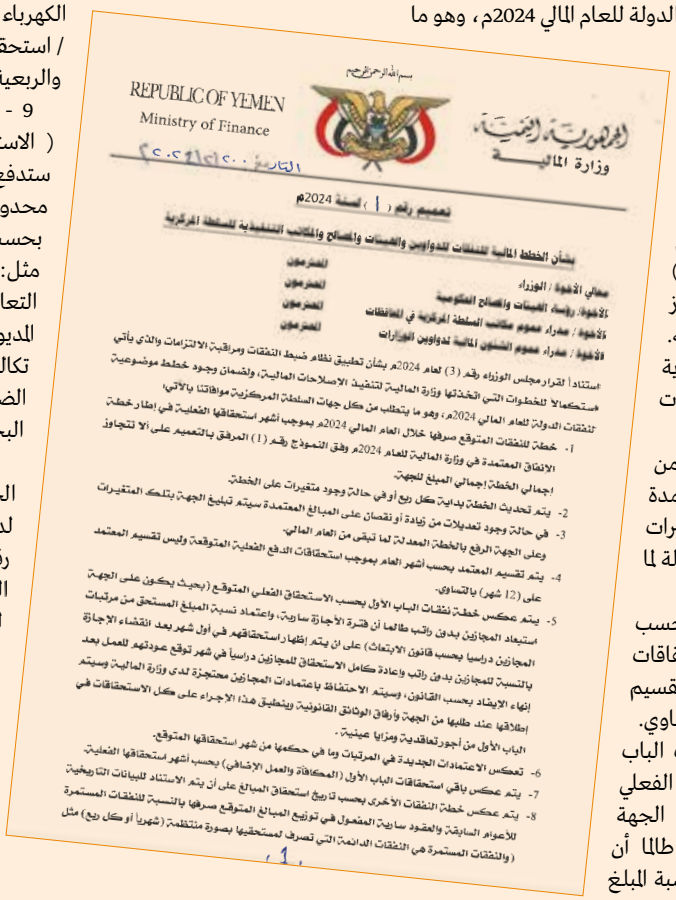
بسم الله الرحمن الرحيم

REPUBLIC OF YEMEN
Ministry of Finance

الجمهورية اليمنية
وزارة المالية

التاريخ: ٢٠٢٤/١/٠٠

تعميم رقم (1) لسنة 2024م

بشأن الخطط المالية للنفقات للدواوين والهيئات والمصالح والمكاتب التنفيذية للسلطة المركزية

معالي الأخوة / الوزراء المحترمون
الأخوة/ رؤساء الهيئات والمصالح المحترمون
الأخوة/ مدراء عموم مكاتب السلطة المركزية في المحافظات المحترمون
الأخوة/ مدراء عموم الشئون المالية لدواوين الوزارات المحترمون

استنادا لقرار مجلس الوزراء رقم (3) لعام 2024م بشأن تطبيق نظام ضبط النفقات ومراقبة الالتزامات والذي يأتي استكمالا للخطوات التي اتخذتها وزارة المالية لتنفيذ الإصلاحات المالية، ولضمان وجود خطط موضوعية للنفقات الدولة للعام المالي 2024م، وهو ما يتطلب من كل جهات السلطة المركزية موافاتنا بالآتي:

١- خطة للنفقات المتوقع صرفها خلال العام المالي 2024م بموجب أشهر استحقاقها الفعلية في إطار خطة الانفاق المعتمدة في وزارة المالية للعام 2024م وفق النموذج رقم (1) المرفق بالتعميم على الا تتجاوز اجمالي الخطة إجمالي المبلغ للجهة.

2- يتم تحديث الخطة بداية كل ربع أو في حالة وجود متغيرات على الخطة.

3- في حالة وجود تعديلات من زيادة أو نقصان في المبالغ المعتمدة سيتم تبليغ الجهة بتلك المتغيرات وعلى الجهة الرفع بالخطة المعدلة لما تبقى من العام المالي.

4- يتم تقسيم المعتمد بحسب أشهر العام بموجب استحقاقات الدفع الفعلية المتوقعة وليس تقسيم المعتمد على (12 شهر) بالتساوي.

5- يتم عكس خطة نفقات الباب الأول بحسب الاستحقاق الفعلي المتوقع (بحيث يكون على الجهة استبعاد المجازين بدون راتب طالما أن فترة الأجازة سارية، واعتماد نسبة المبلغ المستحق من مرتبات المجازين دراسيا بحسب قانون الابتعاث) على ان يتم إظهارا استحقاقهم في أول شهر بعد انقضاء الاجازة بالنسبة للمجازين بدون راتب واعادة كامل الاستحقاق للمجازين دراسياً في شهر توقع عودتهم للعمل بعد إنهاء الايفاد بحسب القانون، وسيتم الاحتفاظ باعتمادات المجازين محتجزة لدى وزارة المالية وسيتم إطلاقها عند طلبها من الجهة وأرفاق الوثائق القانونية وينطبق هذا الإجراء على كل الاستحقاقات في الباب الأول من أجور تعاقدية ومزايا عينية.

6- تعكس الاعتمادات الجديدة في المرتبات وما في حكمها من شهر استحقاقها المتوقع.

7- يتم عكس باقي استحقاقات الباب الأول (المكافأة والعمل الإضافي) بحسب أشهر استحقاقها الفعلية.

8- يتم عكس خطة النفقات الأخرى بحسب تاريخ استحقاق المبالغ على أن يتم الاستناد للبيانات التاريخية للأعوام السابقة والعقود سارية المفعول في توزيع المبالغ المتوقع صرفها بالنسبة للنفقات المستمرة (والنفقات المستمرة هي النفقات الدائمة التي تصرف لمستحقيها بصورة منتظمة (شهريا أو كل ربع) مثل

تحذير من تداعيات أحداث البحر الأحمر على الوضع الاقتصادي والإنساني

دعا ممثلو القطاع الخاص والمنظمات الدولية الإنسانية في اليمن إلى حوار بين الأطراف المعنية وشركات الملاحة الدولية لتخفيف تداعيات الأحداث في البحر الأحمر على الوضع الاقتصادي والإنساني، وتحييد الملف الاقتصادي عن الصراع والحرب التي تعيشها البلاد، وألقت بآثارها الكارثية على الوضع المعيشي.

وطالب المشاركون في ندوة "تداعيات الأحداث في البحر الأحمر وخليج عدن على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في اليمن"، التي نظمها نادي رجال الأعمال في العاصمة المؤقتة عدن وفريق الإصلاحات الاقتصادية، بالشراكة مع مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) بتفعيل دور القطاع الخاص كشريك أساسي في إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية.

وفي افتتاح الندوة، تحدث رئيس فريق الإصلاحات الاقتصادية أحمد بازرعة حول أهمية النظر إلى تداعيات الأحداث في البحر الأحمر وخليج عدن من زاوية إنسانية واقتصادية مشيرًا إلى انعكاسات الحرب التي تشهدها اليمن على الوضع الاقتصادي والإنساني. واستعرض بازرعة جهود الفريق على مدى العقد الماضي في تقديم العديد من الرؤى والسياسات التي تهدف إلى تحسين السياسات الاقتصادية لاسيما ما يتعلق بالعملة الوطنية وتحديات النقل وغيرها.

رئيس مجلس إدارة نادي رجال الأعمال في عدن، علي الحبشي تحدث في الندوة حول تكاليف الشحن عبر البحر الأحمر والتأخير في وصول الحاويات وتأثير ذلك على التجار، باعتبارها أبرز المعضلات التي أفرزتها الأحداث في البحر الأحمر، ناهيك عن صعوبات في تصدير الأسماك إلى خارج البلاد.

وأكد الحبشي بأن القطاع الخاص في اليمن كتلة واحدة ومتماسك للغاية حتى الآن، كما أن رجال الأعمال في اليمن يفكرون بصوت واحد داعيًا إلى خلق حوار بين القطاع الخاص والدولة والمجتمع الدولي مع التأكيد أن تداعيات ما يجري في البحر الأحمر على اليمن، هي مسألة إنسانية لها بعد أخلاقي وإنساني، يجعل من مصالح الناس ومعيشتهم القضية الأهم التي يجب الاهتمام بها.

واقترح الحبشي أن يتم العمل بشكل مكثف على وقف الحرب لأنها مسألة ضرورية، وسبب كل المشكلات الاقتصادية التي أضرت بالبلاد وخلفت هذا الوضع المؤلم، كما اقترح إجراء الحوار مع الخطوط الملاحية، وفتح نقاش حول برامج الرحلات التجارية والمخاطر التي تواجهها وخلق حوارات مع الإقليم وعمل مناصرة للقضية الإنسانية في اليمن.

الأكاديمي والخبير الاقتصادي الدكتور يوسف سعيد تطرق إلى أهمية التحرك لمنع الممارسات المضرة بالاقتصاد ومصالح القطاع الخاص، مثل الإتاوات المالية التي تفرض من المناطق الداخلية، وضرورة الحاجة إلى الضغط من أجل مساءلة المنتهكين للقانون الإنساني الدولي، كما الحاجة إلى زيادة تدخلات الدولة في مجال البنية التحتية والكهرباء والمياه والصرف الصحي، وإصلاح الطرق وزيادة الاستثمارات.

بالإضافة إلى حماية المدنيين ومكافحة الفساد، ودور المنظمات الدولية والاستجابة الإنسانية عبر برامج مرنة، يكون لها قدرة للوصول إلى المناطق المحتاجة، بحسب الأكاديمي يوسف سعيد.

وحول التداعيات الإنسانية، تحدث نائب مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في عدن الدكتور سعيد حرسي، الذي كشف عن تركيز قوي على رفع مستوى الدعم الإنساني بالشراكة مع

المنظومة الدولية والشركاء المحليين، ورفع جودة الاستهداف وضمان ذهاب المساعدات لمستحقيها، والنظر للسياق الإنساني أو التنموي وبرمجة التدخلات التنموية والخدمية، وعدم الاقتصار على العمل الإنساني البحت.

كما أشار إلى أهمية التركيز على التوجه إلى تعزيز الصمود للأسر والمجتمعات المحلية، لافتًا إلى أن هناك بعض الشراكات المشجعة، واستغلال الموارد المتاحة، وتفعيل المساءلة، ووجه الدكتور/ مرسي رسالةً للجميع من أجل العمل على توحيد الجهود من داخل اليمن، وجهود الدول المانحة وشركاء اليمن والمجتمع الدولي حتى تكون في نفس السياق.

وقلل من تداعيات تصنيف جماعة الحوثي كجماعة إرهابية على العمليات الإنسانية في اليمن، مؤكدًا أن الأمم المتحدة ستستمر في برامجها الإنسانية.

من جانبه، دعا المستشار الأول في مجموعة هائل سعيد أنعم وشركائه، وعضو فريق الإصلاحات الاقتصادية، مازن أمان إلى ضرورة التركيز على قضية تدهور العملة، كونها أم المشاكل، وأساس للكثير من التحديات المذكورة التي يواجهها القطاع الخاص، وقال أمان: إن أي إصلاحات سواء على مستوى الدولة أو القطاع الخاص لن تحقق شيئًا طالما هناك تدهور في قيمة العملة المحلية، حيث أن تأثيرها يكون كبيرًا على المواطن والقطاع الخاص.

أمان اعتبر أن الموانئ اليمنية من أكثر موانئ العالم تكلفة حتى قبل الأزمة الراهنة بسبب التوتر المستمر الحاصل في المنطقة منذ سنوات، كما أنه لا توجد خطوط ملاحية مباشرة إلى الموانئ اليمنية، فالأزمة الراهنة لم تأتِ على وضع طبيعي، ولكن هناك ارتفاع في التكفلة ضاعف الأزمة، ورغم القوة الشرائية الضعيفة لليمنيين إلا أن القطاع الخاص واجه مشكلة مضاعفة تكاليف التأمين التي غالبا ما تكون على عاتق المواطن.

وأضاف أمان: في السنوات الأخيرة أثبت القطاع الخاص اليمني أنه خاض تحديًا كبيرًا وأثبت مرونته في امتصاص الضغوط والحفاظ على توفير الغذاء الأساسي للمواطنين، مقارنة بدول أخرى واجهت مشكلات أكبر، مشيرًا إلى أن استمرار هذه الضغوط دون توفير تمويلات دولية سيضاعف الأزمة والتداعيات، وربما لن يستطيع القطاع الخاص تحمل المزيد.

وشهدت الندوة مداخلات من رجال الأعمال والخبراء الاقتصاديين المشاركين فيها، حيث طالب رئيس الغرفة التجارية والصناعية بعدن، أبوبكر باعبيد استمرار الرواتب للموظفين وزيادتها، باعتبار أنها ستخفف من التداعيات، خاصة إذا لم تنجح الدولة والمجتمع الدولي من الحد من هذه الأزمة، حتى يستطيع المواطن أن يتحمل ما يجري.

فيما اقترح رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي مصطفى نصر، إيجاد صندوق لتوفير مبالغ التأمين بالعملة الصعبة؛ لتخفيف حدة ارتفاع التأمين على الشحن البحري والسلع الواصلة إلى اليمن.

المشاركون في الندوة أوصوا بفتح حوار عاجل بين الأطراف اليمنية المعنية بالشأن الاقتصادي والإنساني مع شركات واتحادات الملاحة الدولية لوضع حلول وإجراءات تخفف من تكاليف الشحن إلى الموانئ اليمنية وتنظيم جداول الشحن وتسهيل إجراءاته بالتعاون مع السلطات المختلفة.

وطالبوا في ختام الندوة بضرورة معالجة التصاعد المستمر في ارتفاع كلفة التأمين البحري على البضائع المتجهة إلى اليمن، حيث تم اقتراح إنشاء صندوق ممول من أطراف إقليمية ودولية لمواجهة مخاطر النقل البحري والمساهمة في تخفيف كلفة التأمين على النقل البحري.

واقترح المشاركون عددًا من البدائل المهمة لتحسين عملية النقل والشحن البحري ومنها خلق بديل محلي للقيام بعملية الشحن البحري بين الموانئ اليمنية الرئيسية بحيث يتم استئجار أو إيجاد أسطول نقل بحري للقيام بالمهمة، كما أوصوا بضرورة إعادة طرح العديد من الرؤى والتوصيات التي كان قد تقدم بها فريق الإصلاحات الاقتصادية بشأن توحيد العملة والحد من تدهور سعر الريال اليمني تحت ما يسمى "مبادرة توحيد السياسة النقدية في اليمن"، وكذلك مبادرة معالجة مشكلات النقل.

> ضرورة معالجة التصاعد المستمر في ارتفاع كلفة التأمين البحري على البضائع المتجهة إلى اليمن ومواجهة مخاطر النقل البحري والمساهمة في تخفيف كلفة التأمين على النقل البحري

اعتماد مشروع قرار بشأن لائحة مكافحة تهريب العملات والأموال والمعادن المقدم من وزير المالية

منع تسرب الموارد المالية

تسرب الموارد المالية إلى خارج البنك المركزي، كانت أحد أهم الأسباب التي تسببت في تراجع الاقتصاد إلى حد كبير، وهو ما ترتب عليه ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العُملة، وما إلى ذلك من الأزمات والمشاكل التي كانت عائق أمام الحكومات المتتالية والتي لم تستطع حلها لأسباب كثيرة، إلا أنه ومنذ تعيين الدكتور أحمد عوض بن مُبارك رئيساً للوزراء، وبدأت الحكومة معركة ضبط الموارد المالية، وإيقاف تسربها إلى خارج البنك المركزي.

إيقاف تسرب الموارد

ومن ضمن الموارد التي تسربت إلى خارج البنك المركزي وبدأت حكومة بن مُبارك في معركة إيقاف تسربها إلى خارج البنك المركزي، الرسوم الجمركية والضريبية ومبالغ شراء الوقود واستهلاك الكهرباء والمياه، إلى جانب عائدات قطاع الاتصالات التي تسببت في خسارة الخزانة العامة مليارات الريالات، وفق ما أكدته مصادر حكومية متطابقة في تصريحات صحفية.

معالجة الاختلالات

الحكومة - في ثاني اجتماع لها بعد تعيين أحمد عوض بن مبارك رئيساً للوزراء - أقرت جملة من الإجراءات الهادفة إلى معالجة الاختلالات في المنافذ البرية والبحرية، وتصحيح المخالفات القائمة، استناداً إلى تقرير اللجنة الوزارية بشأن الاختلالات في المنافذ البرية والبحرية.

تدوير وظيفي

ووجَّهت الحكومة، استناداً إلى تقرير اللجنة الوزارية بشأن الاختلالات في المنافذ البرية والبحرية، وزراء الدفاع والمالية والزراعة والثروة السمكية والداخلية والصناعة والتجارة والنقل والمياه والبيئة، ورئيسي جهازي الأمن السياسي، والأمن القومي (المخابرات) وجميع رؤساء الجهات الحكومية الأخرى التي يوجد لها ممثلون في المنافذ البرية والبحرية، بإجراء عملية تدوير وظيفي فوري لكافة القيادات والموظفين العاملين في تلك الفروع والجهات التابعة لها في الموانئ البرية والبحرية، ومعالجة أوضاع العاملين بالمنافذ والمكلفين بالعمل من قبل القيادات المحلية، بالإضافة إلى المتعاقدين والمستعان بهم والبالغين أحد الأجلين، ووضع الحلول المناسبة.

إغلاق منافذ التهريب

ومنحت الحكومة هذه الجهات مهلة شهر كحد أقصى لتنفيذ هذه المهام، وهي خطوة إذا ما تم تنفيذها ستشكل - وفق المصادر- ثورة في مواجهة الفساد والتلاعب بالإيرادات العامة التي كانت سيدة الموقف طوال السنوات التسع الماضية، لكن الأهم في جملة القرارات الحكومية هو إغلاق كل المنافذ غير الرسمية التي تُستخدم لتهريب البضائع والوقود، والتي يجني القائمون عليها مليارات الريالات شهرياً، وفق تقدير المصادر الحكومية، وتذهب هذه العائدات لصالح جهات نافذة محلية أو عسكرية أو أمنية.

قوات أمنية مُتخصصة لحماية المنافذ

وعلى جانب آخر، وافق مجلس الوزراء برئاسة الدكتور أحمد عوض بن مُبارك ضمن الإصلاحات، على مشروع قرار بشأن مُعالجة الاختلالات في الجوانب العسكرية والأمنية في المنافذ البرية والبحرية؛ حيث ألزم وزيرَي الدفاع والداخلية، ورؤساء الأجهزة الأمنية، بإسناد حراسة وحماية المنافذ البرية والبحرية إلى قوات أمنية متخصصة؛ والعناية بتدريبها وتأهيلها وتزويدها بالإمكانات وبما يمكِّنها من تأدية مهامها على أكمل وجه، ووقف تدخلاتها في عمل الجهات المدنية، وتحديد حجم الوجود من القوات المسلحة والأمن في المنافذ، بالقدر الذي يتناسب مع المهام والمسؤوليات الموكلة إليها.

> بيَّنت المصادر أن قطاعاً عريضاً من السكان لا يدفعون فواتير استهلاك التيار الكهربائي والمياه في عدن، منذ نحو 10 سنوات، إلى جانب عملية الربط العشوائي

بوابة رسمية واحدة

ووجَّه أيضاً مجلس الوزراء بالالتزام بالعمل في المنافذ البرية من خلال بوابة رسمية واحدة للدخول من الدول المجاورة إلى أراضي البلاد، وإغلاق جميع البوابات غير الرسمية، ووجَّه وزيرَي الدفاع والداخلية بتفعيل دور قوات حرس الحدود وخفر السواحل لأداء مهامها في مكافحة التهريب والرقابة الحدودية، كما صادق مجلس الوزراء على مشروع قرار إصلاح الاختلالات في البنية التحتية للمنافذ البرية والبحرية، وتوفير متطلبات العمل اللازمة لها، بما يُمكِّن العاملين من إنجاز المهام والأنشطة المُسندة إليهم والقيام بمسؤولياتهم وواجباتهم، وتسليم المواقع العامة للمنافذ البرية لوزارة النقل، وتوفير ما تحتاج إليه المنافذ من إمكانات التشغيل والصيانة والتطوير.

لجنة مُناقصات للإشراف على شراء الوقود

التوجيهات أيضاً (وفق المصادر الحكومية) شملت قطاع الكهرباء الذي يوصف بأنه الثقب الأسود في جدار الموارد المالية؛ حيث تنفق الحكومة شهرياً نحو 50 مليون دولار لتغطية نفقات شراء الوقود، ودفع إيجار محولات التوليد التابعة للقطاع الخاص في محافظات عدن ولحج وأبين فقط؛ حيث تم تشكيل لجنة مناقصات للإشراف على شراء الوقود، وأقرت استئجار سفينة توليد للكهرباء بقدرة 100 ميغاواط لتغطية العجز في محطات التوليد الحكومية، والاستغناء عن مولدات القطاع التجاري الحالية.

تحصيل فواتير المياه والكهرباء

وحسب مصادر الحكومة، فإن من ضمن خطوات جمع موارد الدولة، ستتولى المؤسسة العامة للكهرباء، بإسناد من قوات الحزام الأمني، تنفيذ عملية فصل شاملة للتيار الكهربائي عن المتخلفين عن السداد، وسيمتد الأمر كذلك إلى قطاع مياه الشرب، حيث وبيَّنت المصادر أن قطاعاً عريضاً من السكان لا يدفعون فواتير استهلاك التيار الكهربائي والمياه في عدن، منذ نحو 10 سنوات، إلى جانب عملية الربط العشوائي، وقد تسبب ذلك في خسائر كبيرة؛ حيث تتولى الحكومة تغطية تلك النفقات على حساب مشاريع التنمية، بعد أن تولت السعودية تغطية وقود محطات توليد الكهرباء لعدة سنوات.

مكافحة تهريب العملات

وفي خطوة إضافية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، اعتمد مجلس الوزراء مشروع قرار بشأن لائحة مكافحة تهريب العملات والأموال والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، بناء على العرض المقدم من وزير المالية، حيث يهدف القرار إلى تحقيق مستويات أعلى من الحفاظ على النظام المالي والاستقرار النقدي للعملة الوطنية، من خلال مكافحة تهريب ونقل العملات الأجنبية بشكل مخالف للقوانين، ومكافحة تهريب ونقل المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، ومنع المخالفات التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي.

إيجاد حلول للمشكلات الملحة

وكان الدكتور بن مبارك، قد أكد أن أحد أهم معايير تقييم عمل الوزراء والمسؤولين، هو مقدار ما يبذلونه من جهود في التجاوب مع احتياجات المواطنين، بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ومكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية، بوصفها عنواناً رئيسياً للعمل في هذه المرحلة، وشدد على أن الحكومة وهي تنهض بمسؤولياتها في إيجاد حلول للمشكلات الملحة التي تمس حياة ومعيشة المواطنين، فإنها في الوقت نفسه لا تدعي أن لديها حلولاً جاهزة وسحرية لحلها، ولن تنزلق إلى إعطاء وعود لن تستطيع الوفاء بها.

تلمُّس مُعاناة المواطنين

وقال دولة رئيس الوزراء، إن الصعوبات الاقتصادية الاستثنائية لا تحتمل وجود أي تقصير في الأداء، أو هدر في الموارد من أي نوع كان، والتزم بأن الحكومة - بناء على توجيهات ودعم مجلس القيادة الرئاسي- ستكون حاسمة في هذا الأمر، موجهاً الوزارات والجهات، بالتسريع في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، ونبَّه الوزراء إلى أهمية النزول الميداني لتلمُّس معاناة المواطنين بشكل مباشر، وتخفيف الأعباء عنهم، باعتبارها مهمة وطنية وأخلاقية، وتجسيداً حياً للعلاقة الوثيقة والالتزام المهني بين المسؤول والمواطن.

رفد الخزانة العامة بمليارات الريالات

وأشار مُحللون سياسيون، إلى أن هذه الملفات ستكون من أصعب الملفات التي سيواجهها رئيس الحكومة الجديد؛ مؤكدين أن النجاح في هذه الخطوة من شأنه أن يرفد الخزانة العامة بمليارات الريالات، ويقوي من خططها لمواجهة تراجع أسعار العملة الوطنية في مقابل الدولار، وفي حل نهائي للأزمة الاقتصادية وأزمة ارتفاع الأسعار.

وجه بإحالة قيادات في الضرائب للتحقيق..

رئيس الوزراء ووزير المالية يتفقدان مصلحتي الجمارك والضرائب

قام رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور أحمد عوض بن مبارك ووزير المالية سالم بن بريك بزيارة تفقدية إلى رئاسة مصلحتي الجمارك والضرائب بالعاصمة المؤقتة عدن، للاطلاع على سير العمل في المرفقين الحيويين اللذان يعدان رافداً هاماً للاقتصاد الوطني.

وطاف رئيس الوزراء وزير الخارجية بكافة أقسام ووحدات مصلحة الجمارك، واستمع من رئيس المصلحة عبدالحكيم ردمان القباطي وموظفيها إلى شرح حول الدور الذي تقوم به في تعزيز الشراكة مع المجتمع التجاري وتحقيق رضاء متلقي الخدمة، وكذا تطبيق نظام فعال وقوي للرقابة الجمركية يحقق الحماية والتأمين للمجتمع اليمني من كافة مخاطر التهريب.

واطلع الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك من قيادة وكوادر المصلحة على خطط التطوير والتحديث المستمرة للدوائر الجمركية التابعة لها في المحافظات

والمنافذ البرية والبحرية والجوية، وتنمية الإيرادات الجمركية وفع كفاءة وفعالية تحصيلها.

كما زار مركز التدريب الجمركي بالمصلحة، والتقى بالمشاركين في الدورة التدريبية حول مكافحة التهريب ومخاطره والتي تقام بالتعاون مع مكتب الأمن البحري.

وعبر رئيس الوزراء وزير الخارجية عن تقديره لما لمسه من اهتمام وتنظيم في عمل رئاسة مصلحة الجمارك، وأهمية أن ينعكس ذلك أيضاً في المكاتب والدوائر الجمركية التابعة لها في المحافظات، مؤكداً أن الاهتمام بتنمية الإيرادات الجمركية والضريبية هي من أولويات الحكومة القصوى.

كما حث منتسبي مصلحة الجمارك وجميع المصالح الإيرادية على بذل أقصى الجهود بأمانة ونزاهة وتمثل مصلحة الوطن والمواطنين في كل عملهم، مؤكداً أن الحكومة ومجلس القيادة الرئاسي لن يتهاونوا في أي تقصير أو اختلالات أو فساد مع أي قيادي أو موظف عام.

إلى ذلك وجه رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور / أحمد بن مبارك، بإحالة قيادات في مصلحة الضرائب للتحقيق على الإهمال في الأداء والتغيب عن أعمالهم وعدم إنجاز المهام الموكلة إليهم بالكفاءة المطلوبة، موضحاً أنه سيتم بناء على نتائج التحقيق إيقاف قيادات عن العمل.

جاء ذلك خلال زيارة ميدانية تفقدية مفاجئة قام بها رئيس الوزراء وزير الخارجية، إلى مصلحة الضرائب بالعاصمة المؤقتة عدن، للاطلاع على سير العمل في المصلحة، حيث تفقد أقسام ودوائر ووحدات العمل، مؤكداً أن ضعف الانضباط الوظيفي الذي شاهده وغياب أغلب قيادات المصلحة مؤشر سلبي يستوجب المحاسبة والمساءلة.

وشدد الدكتور / أحمد عوض بن مبارك على أن التسيب والإهمال غير مقبول في أي وزارة أو مؤسسة حكومية وسيكون الجميع محل مساءلة ومحاسبة على مستوى الموظفين أو القيادات دون استثناء، ووجه وزير المالية برفع تقرير متكامل عن كافة القضايا المتصلة بعمل مصلحة الضرائب ومقترحات معالجتها وسيتم التوجيه فيها عبر قرارات صارمة.

وأكد رئيس الوزراء وزير الخارجية على أن وجود خطط على الورق لا يعكسها الواقع لا يمكن قبولها بالمطلق، فالرأي العام والمواطنين يراقبون أداء الحكومة ومؤسساتها وأي تقاعس في القيام بواجباتها ووفقاً لتوجيهات فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي سيتم التعامل معه بحزم وعدم تهاون، لافتاً إلى الإهمال في الاهتمام بنظام قواعد المعلومات والبيانات وعدم تفعيل الأنظمة الحديثة مثلما هو ملاحظ في عمل مصلحة الضرائب، إضافة إلى غياب التدريب ورفع قدرات الكوادر العاملة.

رافق رئيس الوزراء خلال الزيارة مدير مكتب رئيس الوزراء المهندس أنيس باحارثة.

اللواء الزُبيدي يطّلع من رئيس الوزراء على الإجراءات المتخذة للنهوض بالوضع المعيشي للمواطنين

التقى عضو مجلس القيادة الرئاسي اللواء عيدروس الزُبيدي، رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك.

وفي مستهل اللقاء هنأ اللواء الزُبيدي الدكتور بن مبارك بمناسبة نيله ثقة مجلس القيادة الرئاسي لقيادة الحكومة..مجدداً تأكيده وقوف مجلس القيادة إلى جانب رئاسة الحكومة، ومساندته لها لإحداث تغيير حقيقي وملموس في مؤسسات الدولة يُسهم في انتشال البلاد من وضعها الحالي.

واطّلع اللواء الزُبيدي، من بن مبارك على جُملة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للنهوض بالوضع المعيشي للمواطنين، والجهود المبذولة لتحسين الخدمات وفي مقدمتها خدمة الكهرباء مع قرب دخول فصل الصيف.

وشدد اللواء الزُبيدي، على ضرورة أن تضطلع الحكومة بمسؤوليتها في إيجاد آليات فاعلة لوقف التدهور المتسارع في قيمة العملة المحلية، وتساعد على تنمية الإيرادات المركزية والمحلية التي تضمن توافر السيولة النقدية اللازمة لصرف مرتبات موظفي الدولة بصورة منتظمة دون أي تأخير.

كما شدد اللواء الزُبيدي، على ضرورة أن تنسق رئاسة الحكومة عملها مع جميع المؤسسات الرقابية وفي مقدمتها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، للحفاظ على موارد الدولة، والمال العام من الهدر والعبث، وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة لخدمة المواطن.

بدوره أعرب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين، عن شكره لعضو مجلس القيادة اللواء الزبيدي وزملائه في المجلس على الدعم والمساندة لجهوده في قيادة الحكومة..مؤكدا أن الحكومة ستبذل أقصى الجهود لتكون بحجم الثقة الممنوحة لها والمسؤولية الملقاة على عاتقها، وعند حسن ظن القيادة والمواطنين.

وزيرا المالية والنفط ومدير شركة صافر يناقشون آلية الدعم الحكومي لتطوير إنتاج صافر

ناقش لقاء عُقد في العاصمة المؤقتة عدن، وضم وزير المالية سالم بن بريك، ووزير النفط والمعادن الدكتور سعيد الشماسي، والمدير العام التنفيذي لشركة صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج المهندس سالم الكعيتي، آلية الدعم الحكومي لخطط تطوير إنتاج شركة صافر.

وأكد اللقاء، على أهمية مواصلة شركة صافر لدورها التنموي في القطاع النفطي، بما ينعكس في زيادة إنتاجها وإيراداتها والإسهام في رفد الخزينة العامة للدولة وتعزيز الاحتياطي النقدي، وتحسين واستقرار الاقتصاد الوطني في ظل الأوضاع الصعبة الراهنة التي تعيشها البلاد بسبب الحرب.

وجدد اللقاء التأكيد على مضي الحكومة بمواصلة تنفيذ برنامج الإصلاحات الإدارية والمالية الشاملة في كافة مؤسسات الدولة، وهو ما يستوجب تضافر وتكاتف جهود الجميع والعمل بروح الفريق الواحد من أجل تمكين الحكومة من أداء واجباتها وتحسين الأوضاع العامة وتخفيف المعاناة الإنسانية.

المالية
Al-Maliah

تشكيل لجنة مناقصات شراء الوقود وتوجيه بالتعاقد مع باخرة عائمة..

كهرباء عدن.. أولوية حكومية

ترأس رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين، الدكتور أحمد بن مبارك، في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماع حكومي، لمناقشة الخطط المعدة لإيجاد بدائل لزيادة الطاقة التوليدية للكهرباء استعدادا للصيف القادم، وتخفيف معاناة المواطنين.

وأجرى الاجتماع، بحضور محافظ البنك المركزي اليمني أحمد غالب، ووزراء المالية سالم بن بريك والشؤون القانونية أحمد عرمان والكهرباء مانع بن يمين والدولة محافظ عدن أحمد لملس، نقاشا مستفيضا حول اليات الاستفادة من البدائل الأكثر كفاءة والأقل كلفة لتوفير خدمة الكهرباء، وتجاوز المشاكل والمعوقات لتنفيذ الاتفاقات الموقعة سابقا في هذا الجانب، والمعالجات المقترحة.

ووجه رئيس الوزراء وزير الخارجية، الوزراء المعنيين بدعوة الشركة المتعاقد معها لتوفير باخرة عائمة لتوليد الطاقة بقدرة 100 ميغاوات لتعزيز الكهرباء في العاصمة المؤقتة عدن، لمناقشة جوانب تنفيذ الاتفاق والعوائق القائمة، والرفع بالمقترحات اللازمة لاعتمادها.

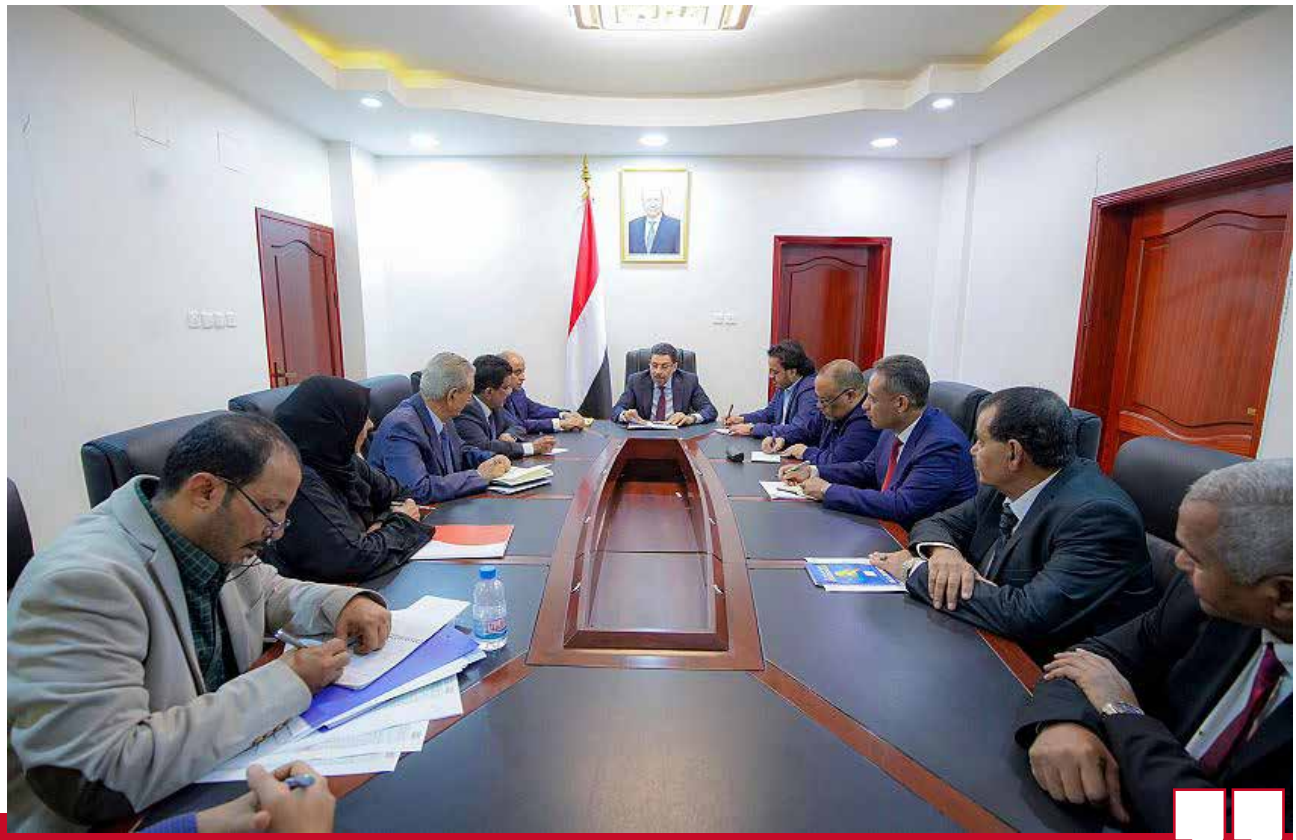

من أبرز مهام لجنة المناقصة تلقي احتياجات محطات توليد الكهرباء من الوقود، المرفوعة من قبل وزارة الكهرباء والطاقة (المؤسسة العامة للكهرباء) ولجنة الإشراف والرقابة على الوقود بناءً على معدل الاستهلاك لكل محطة ونوع الوقود المطلوب وادراجها ضمن خطة اللجنة

لجنة مناقصات الكهرباء

إلى ذلك أصدر رئيس مجلس الوزراء الدكتور أحمد عوض بن مبارك، قرار بتشكيل لجنة مناقصات شراء وقود محطات توليد الكهرباء، وتحديد مهامها.

وأكد قرار رئيس الوزراء رقم 20 لسنة 2024م، على تشكيل لجنة مناقصات شراء وقود محطات توليد الكهرباء، برئاسة وزارة المالية وعضوية الوزارات والجهات ذات العلاقة.

وتتولى اللجنة القيام بعدد من المهام ابرزها تلقي احتياجات محطات توليد الكهرباء من الوقود، المرفوعة من قبل وزارة الكهرباء والطاقة (المؤسسة العامة للكهرباء) ولجنة الإشراف والرقابة على الوقود بناءً على معدل الاستهلاك لكل محطة ونوع الوقود المطلوب وادراجها ضمن خطة اللجنة، وإعداد المواصفات والشروط الخاصة بعملية شراء الوقود وتحديد الكميات المطلوب الإعلان عنها.

كما تتولى اللجنة إقرار وثائق المناقصات بحسب المواصفات الفنية المقرة من (شركة مصافي عدن) وإصدار الموافقة عليها قبل انزال المناقصة، وإقرار الصيغة النهائية للعقد، والإعلان عن شراء وقود محطات توليد الكهرباء وفق قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية رقم (23) لسنة 2007م، وإعطاء فترة محدودة لإرساء العطاء على أحد المتقدمين المستوفين لشروط المناقصة، على ان يتضمن الإعلان: (موعد فتح المظاريف، وكميات الوقود المطلوبة، والمواصفات).

وتتولى اللجنة المشكلة أيضا، فتح المظاريف على ان يتم في المكان والوقت المحددين، بحضور جميع المتقدمين وإرساء المناقصة على أفضل العروض، وتسجل اللجنة قراراتها في محاضر رسمية وتبليغ الجهات المعنية بها خطياً ونشرها، إضافة إلى متابعة تنفيذ عمليات الشراء، والاشراف عليها، ومتابعة وصولها إلى محطات توليد الكهرباء في الوقت المناسب.

ونص القرار على ان ترفع اللجنة تقارير دورية بنتائج أعمالها إلى رئيس مجلس الوزراء.

وأجاز القرار للجنة الحق بالاستعانة بمن تراه من ذوي الخبرة والاختصاص، وبما يمكنها من تأدية مهامها.

الاجتماع الأول للجنة

وترأس رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين، الدكتور أحمد بن مبارك، في العاصمة المؤقتة عدن، الاجتماع الأول للجنة مناقصات شراء وقود محطات توليد الكهرباء، بحضور وزراء المالية سالم بن بريك والكهرباء مانع بن يمين والنفط والمعادن سعيد الشماسي ومدير مكتب رئيس الوزراء المهندس

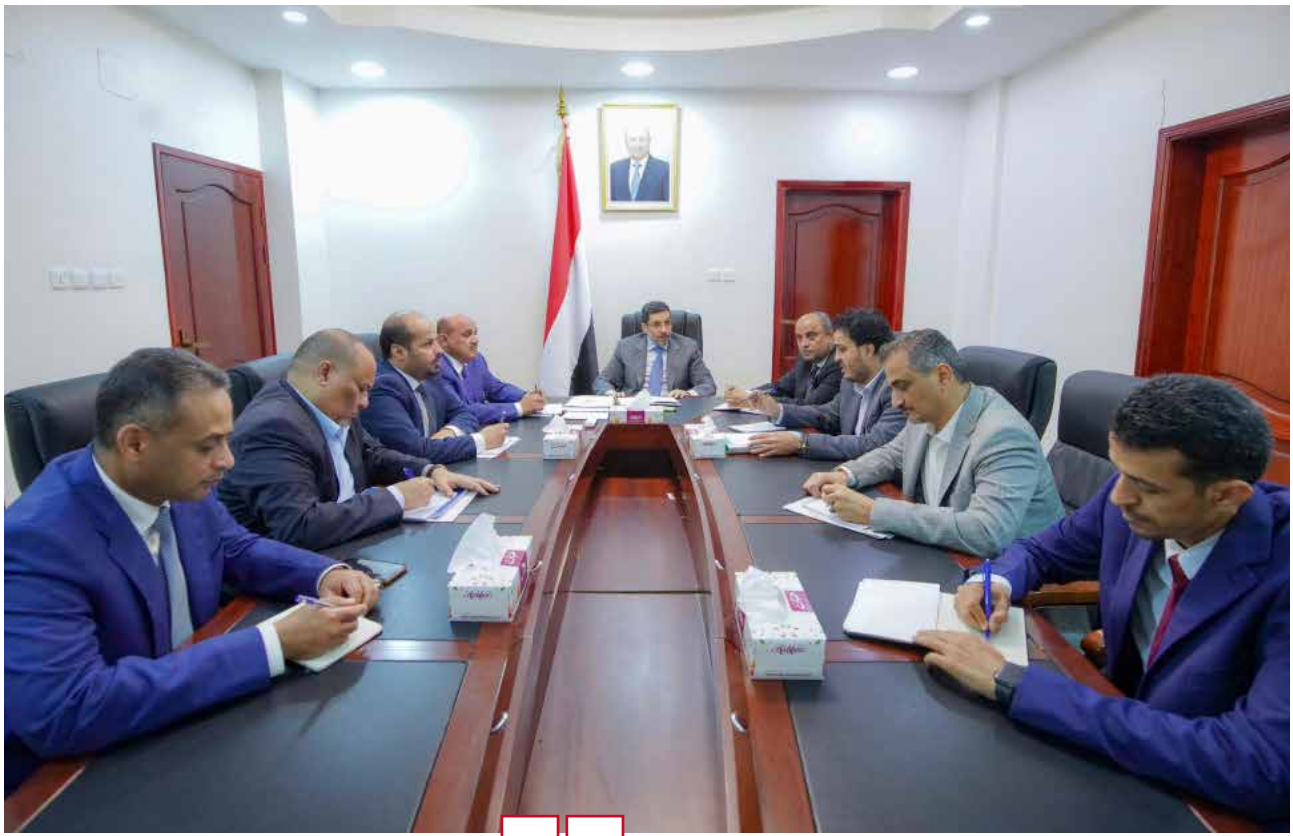

انيس باحارثة.

استعرض الاجتماع آليات انجاز اللجنة لمهامها وفق قرار تشكيلها، والدور المطلوب من الوزارات والجهات ذات العلاقة لتسهيل عملها، بما يحقق مبدأ الشفافية وكفاءة الإجراءات، وتجاوز أي إشكالات سابقة في جانب تزويد محطات توليد الكهرباء بالوقود.

وأكد رئيس الوزراء وزير الخارجية، دعم الحكومة للجنة ومساندتها في انجاز مهامها والالتزام بأقصى معايير درجات الشفافية والمساءلة في كل إجراءات

> دعم الحكومة للجنة المناقصة ومساندتها في انجاز مهامها والالتزام بأقصى معايير درجات الشفافية والمساءلة في كل إجراءات المناقصات، وفقا لقرار تشكيلها

المناقصات، وفقا لقرار تشكيلها.. موجها الوزارات والجهات ذات العلاقة بالتعاون مع اللجنة لتسهيل مهامها وخلق شراكة حقيقية مع القطاع الخاص في اطار المسؤولية التكاملية في هذا الظرف الاستثنائي.

وكشف الدكتور أحمد عوض بن مبارك، عن مضي الحكومة في إجراءات تشكيل اللجنة العليا للمناقصات وفقا لتوجيهات فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي.. لافتا إلى ان قياس مدى جدية الحكومة لدى الرأي العام هو الالتزام بالمسار القانوني خاصة في المناقصات.

وشدد رئيس الوزراء وزير الخارجية على المهام الملقاة على عاتق اللجنة فيما يخص فحص سلامة الوقود وانتهاج التخطيط طويل الأمد لتوفير الوقود وبأسعار مناسبة وتنافسية.

بدورهم عبر رئيس وأعضاء اللجنة، عن شكرهم للثقة التي أوليت لهم لتحمل هذه المسؤولية الجسيمة.. متعهدين بتنفيذ توجيهات دولة رئيس الوزراء بالتزام الشفافية في كل إجراءات المناقصات.

المالية
Al-Maliah

زيارات ميدانية

وكان رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور أحمد بن مبارك، قام بزيارة ميدانية إلى محطة الرئيس لإنتاج الطاقة الكهربائية في مديرية البريقة بالعاصمة المؤقتة عدن، والتي نفذتها وتديرها شركة بترومسيلة.

واستمع رئيس الوزراء من وزير الكهرباء والطاقة مانع بن يمين والمهندسين العاملين إلى شرح حول سير العمل في المحطة وسبل تعزيز واقع التوليد ورفع الكفاءة، وبما يضمن انسيابية وصول الطاقة الكهربائية إلى المواطنين والإسهام في استقرار الخدمة، منوهاً بجهود العاملين والمهندسين والإداريين وما يبذلونه من تفانٍ وجهد متواصل في العمل.

واطلع الدكتور أحمد عوض بن مبارك على عمل المحطة وآليات التشغيل، إضافة إلى سير إنجاز مشروع تصريف الطاقة الكهربائية والمتوقع الانتهاء منه في مارس القادم، وكذا خطط تشغيل المحطة بكامل طاقتها الإنتاجية، والاستعدادات الجارية للصيف القادم.

وتحدث رئيس الوزراء وزير الخارجية مع غرفة التحكم لمتابعة سير توزيع الطاقة الكهربائية وخطط تخفيف ساعات الانقطاع، ووجه بمضاعفة الجهود لتخفيف المعاناة عن المواطنين، في إطار العمل التكاملي والجهد المشترك للنهوض بأوضاع هذا القطاع الحيوي.

وترأس رئيس الوزراء وزير الخارجية الدكتور أحمد عوض بن مبارك، اجتماعاً ضم مسؤولي المحطة والمهندسين وممثلي شركة بترومسيلة، حيث جرى مناقشة مختلف الجوانب المتعلقة بعمل محطة الرئيس الكهربائية من حيث الإنتاج وخطط زيادتها وتوفير مخزون كافٍ من الوقود، وبرنامج الصيانة، والاحتياجات القائمة ومقترحات معالجتها.

وحيا الدكتور أحمد عوض بن مبارك جهود جميع العاملين في المحطة، مشيراً إلى ما يمثله حل مشكلة الكهرباء من أولوية قصوى للحكومة وأهمية تكاتف كل الجهود لمعرفة الاحتياجات وحل المشاكل التي تعترض منظومة الكهرباء وفق خطط ورؤية واضحة على المدى القصير والبعيد.

وأصدر رئيس الوزراء وزير الخارجية عدة توجيهات متعلقة بعمل المحطة وقطاع الإنتاج، لتسهيل المهام وتجاوز الروتين واختصار الزمن والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للمواطنين، بالإضافة إلى تفعيل الخطط الاستراتيجية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد لحل المشاكل المزمنة في قطاع الكهرباء.

بدوره، عبر وزير الكهرباء والطاقة عن شكره لدولة رئيس الوزراء على ما يوليه من اهتمام كبير بقطاع الكهرباء ومعالجة أوضاعه بما ينعكس على مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين، مؤكداً أن هذه الزيارة هي رسالة واضحة على هذا الاهتمام.

> حل مشكلة الكهرباء من أولوية قصوى للحكومة وأهمية تكاتف كل الجهود لمعرفة الاحتياجات وحل المشاكل التي تعترض منظومة الكهرباء وفق خطط ورؤية واضحة على المدى القصير والبعيد

تجهيز محطة الطاقة الشمسية

وصلت لميناء عدن شحنة معدات ومكونات تصريف الطاقة الخاصة بمحطة الطاقة الشمسية 120 ميجاوات، والمقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقال وزير الكهرباء والطاقة المهندس مانع بن يمين:" إن وصول آخر مكونات محطة الطاقة الشمسية والمعدات يمثل "لحظة مهمة" في مسيرة قطاع الكهرباء في اليمن..

مؤكداً أن العمل لإنجاز المحطة يمضي بوتيرة متسارعة، وأن تشغيلها سيشكل علامة فارقة في مسار التحول نحو الاعتماد على الطاقة البديلة والنظيفة".

من جانبه أشار محافظ عدن وزير الدولة أحمد لملس أهمية وصول معدات المرحلة النهائية من محطة الطاقة الشمسية التي تعد أول مشروع استراتيجي و نوعي في اليمن للطاقة النظيفة، على طريق التحول الكامل للاعتماد على الطاقة البديلة والنظيفة .. مشدداً على ضرورة رفع وتيرة العمل واستكمال كافة التجهيزات والبدء بالدخول التدريجي للمحطة في منظومة كهرباء عدن خلال الفترة المقبلة.

المالية
Al-Maliah

تشكيل لجنة حكومية لمناقصات شراء وقود محطات توليد الكهرباء

أصدر رئيس مجلس الوزراء الدكتور احمد عوض بن مبارك اليوم قراراً بتشكيل لجنة مناقصات شراء وقود محطات توليد الكهرباء، برئاسة وزارة المالية وعضوية الوزارات والجهات ذات العلاقة، وذلك في سياق توجهات الحكومة نحو إعلاء مبادئ الشفافية والمساءلة خلال المرحلة المقبلة.

مهام اللجنة

- تلقي احتياجات محطات توليد الكهرباء من الوقود، المرفوعة من قبل وزارة الكهرباء والطاقة (المؤسسة العامة للكهرباء) ولجنة الإشراف والرقابة على الوقود بناءً على معدل الاستهلاك لكل محطة ونوع الوقود المطلوب وإدراجها ضمن خطة اللجنة.
- إصدار الموافقة على وثائق المناقصات قبل إنزال المناقصة.
- إعطاء فترة محدودة لإرساء العطاء على أحد المتقدمين المستوفين لشروط المناقصة.
- إرساء المناقصة على أفضل العروض.
- إعداد المواصفات والشروط الخاصة بعملية شراء الوقود وتحديد الكميات المطلوب الإعلان عنها.
- إقرار الصيغة النهائية لعقود الشراء.
- إعلان مواعيد فتح المظاريف، وكميات الوقود المطلوبة، والمواصفات.
- تسجل اللجنة قراراتها في محاضر رسمية وتبليغ الجهات المعنية بها خطياً ونشرها.
- رفع تقارير دورية بنتائج أعمالها إلى رئيس مجلس الوزراء.
- إقرار وثائق المناقصات بحسب المواصفات الفنية المقرة من (شركة مصافي عدن).
- الإعلان عن شراء وقود محطات توليد الكهرباء وفق قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية.
- فتح المظاريف في المكان والوقت المحددين، بحضور جميع المتقدمين.
- متابعة تنفيذ عمليات الشراء والإشراف عليها.
- متابعة وصول شحنات الوقود إلى محطات توليد الكهرباء في الوقت المناسب.

رئاسة مجلس الوزراء

2024-02-18م
@Yemen_PM

CAC BANK
شاركنا الريادة

حيث ما تكون
بنكك في جوالك

Download on the App Store

BANKi

GET IT ON Google Play

www.cacbankye.com 8000818 الادارة العامة - عدن

المالية
Al-Maliah

تحديات كبيرة أمام الحكومة

بقلم: همدان العليي

> الحوثية تعلم أن نجاح الدولة في المناطق المحررة يُعتبر انتصاراً حقيقياً واستراتيجيا يهز جذورها كعصابة إرهابية ويجعلها أمام تهديد وجودي

يعرف القاصي والداني أن الحوثيين يستمدون جزءا من قوتهم من ضعف المؤسسات في المناطق المحررة؛ ولهذا يصنعون -بشكل مباشر وغير مباشر- الأزمات والمشاكل في هذه المناطق عبر عناصرهم المتواجدة في القطاع الخاص والعام ومواقع أخرى، وكذلك بواسطة بعض الإجراءات التي يهدفون من خلالها إلى إيصال الحكومة لمرحلة تكون فيها عاجزة عن توفير أهم احتياجات المواطنين في المناطق المحررة. هذه ليست مبالغة مني كوني ممن يخوضون المعركة الفكرية ضد الحوثيين، بل حقيقة واضحة وجلية وسأذكر أمثلة على ذلك في هذا المقال.

دائماً ما نسمع من يقول إن عامة اليمنيين لا يثورون ضد الحوثي في صنعاء لعدم وجود نموذج ناجح في عدن. وهذا -باعتقادي- سبب كافٍ يجعل هذه العصابة تحرص على عدم نجاح أي جهود تهدف إلى تفعيل المؤسسات الحكومية في المناطق المحررة، بل ويجعل من أولوياتها عملية إفساد العمل في المؤسسات. كلامي هنا ليس من باب تبرير الفشل والأخطاء والتقصير..

لا يوجد مبررات لهذا العجز الحاصل، لكن نحن بحاجة إلى الاعتراف بالتحدي الماثل أمام اليمنيين لينجحوا في القضاء عليه. كثيرة هي الخطوات والممارسات التي قامت بها جماعة الحوثي بهدف إفشال مؤسسات الدولة في المناطق المحررة خلال السنوات الماضية.. من بينها:

- تنفيذ إجراءات مالية وبنكية هدفها إفشال البنك المركزي في عدن منذ أيام بن دغر حتى اليوم، وقد أشرت إلى بعضها في كتابي "الجريمة المركبة.. أصول التجويع العنصري في اليمن"

- تنفيذ عمليات إرهابية (تفجير واغتيالات) في عدن والمخا وتعز ومأرب بهدف صناعة الفوضى ونشر الرعب بين الناس، وقد تم إلقاء القبض على العديد من الخلايا الحوثية المسؤولة عن هذه العمليات، ومن المعروف أنه لا تنمية بلا أمن.

- قصف ميناءي النشيمة والضبة النفطيين في محافظتي حضرموت وشبوة بطائرات مسيرة إيرانية، وتهديد الشركات العالمية الناقلة للنفط والغاز بهدف حرمان الحكومة اليمنية من الإيرادات التي تستخدم لتقديم الخدمات وصرف المرتبات لملايين اليمنيين في المناطق المحررة.

- منع نقل الغاز اليمني من مأرب إلى مناطق سيطرتها، واستبداله بالغاز الإيراني المستورد بأسعار مضاعفة بهدف حرمان الحكومة اليمنية من الإيرادات التي تساعدها على تقديم الخدمات وصرف المرتبات.

- الاستمرار في المتاجرة بالعملة المحلية والأجنبية من خلال نافذين وخلايا نائمة متواجدة في المحافظات المحررة ونهب فوارق الصرف والتحويلات الخارجية والداخلية من خلال فرص أسعار وهمية.

- منع دخول البضائع المستوردة عبر الموانئ الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية، وتهديد التجار في مناطق سيطرتهم لإلزامهم باستيراد البضائع عبر ميناء الحديدة فقط؛ وهذا يعني حرمان الحكومة اليمنية من إيرادات الضرائب.

- منع دخول أعداد كبيرة من ناقلات البضائع المستوردة عبر المنافذ الجمركية التي استحدثتها في مديرية نهم بمحافظة صنعاء، وفي محافظات البيضاء وذمار وتعز، كما منعت استيراد بعض المواد الغذائية من الخارج لاستهداف بعض كيانات القطاع الخاص المتواجدة في المناطق المحررة.

- منعت -لأكثر من مرة- دخول بعض البضائع والمنتجات الأساسية التي يتم إنتاجها في المناطق الخاضعة لسيطرتها ويتم إدخالها للمناطق المحررة مثل البيض والدواجن بهدف رفع أسعارها في المناطق المحررة.

- إجبار مكاتب المنظمات الدولية الإغاثية في صنعاء على عدم تقديم مساعدات غذائية وصحية لملايين المهجّرين والنازحين والفقراء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية في مأرب وتعز والمخا وغيرها من المحافظات. كذلك عدم الإيفاء بالتزاماتها تجاه المهاجرين الأفارقة الموجودين في هذه المناطق، وهو ما فاقم الوضع الإنساني بشكل عام.

- شددت الخناق والحصار على المناطق المحررة لمفاقمة الوضع الإنساني وتأليب الناس ضد السلطات الشرعية، ولعل من أبرز الجرائم التي ارتكبتها هذه العصابة في مايو الماضي هي تشديد الحصار على تعز من خلال استهداف معدات شق وزفلتة طريق "الكدحة - تعز"، بقصف نفذته طائرات مسيرة إيرانية الصنع.

هذا جزء بسيط من الجرائم الاقتصادية والأمنية التي نفذتها عصابة الحوثي لإفشال الجهود التي تسعى إلى تفعيل مؤسسات الدولة وتحسين الوضع الاقتصادي بما يضمن توفير احتياجات المواطنين.

خلاصة ما سبق: وضعت القيادة الجديدة للحكومة أمام تحديات كثيرة على رأسها في المرحلة الحالية:

- مواجهة المشكلات المتراكمة خلال المرحلة السابقة وتفعيل دور المؤسسات في المناطق المحررة بما يساعد على تحرير بقية المناطق اليمنية.

- الاستعداد للخطوات الحوثية القادمة التي سيعملون من خلالها على إفشال الدولة في المناطق المحررة وتأليب الناس ضدها.

الحوثية تعلم أن نجاح الدولة في المناطق المحررة يُعتبر انتصارا حقيقيا واستراتيجيا يهز جذورها كعصابة إرهابية ويجعلها أمام تهديد وجودي؛ ولهذا ستعمل على عدم السماح بذلك وستخوض مواجهة مختلفة عن المواجهات السياسية والعسكرية والإعلامية المعروفة والظاهرة للناس، وستكون الحكومة اليمنية أمام طريق إجباري يجعلها ملزمة بصد ممارسات الحوثيين بل وتنفيذ خطوات هجومية لتعطيل أدوات هذه العصابة التي تستخدمها لسرقة وتجويع وإخضاع اليمنيين في مناطق سيطرتها أو لإضعاف الدولة في المناطق المحررة.

أخيرا.. تابعت- كغيري من اليمنيين- النشاط الميداني لرئيس الوزراء الجديد الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك وهي تحركات إيجابية ومهمة في هذا التوقيت المليء بالإحباط والقلق من القادم. لكن من المهم القول إن القيادة الحالية وإن كانت ذات كفاءة وخبرة، إلا أنها تحتاج إلى إسناد اقتصادي وأمني وسياسي لتنجح في مواجهة المشاكل التي تعاني منها المؤسسات، وكذلك مؤامرات الحوثيين التي لن تتوقف إلاّ بتحرير صنعاء وصعدة.

اجتماع يقر موازنة وخطة البرنامج الاستثماري للعام 2024

أقر أجتماع عقد برئاسة وزير الدولة محافظ عدن أحمد لمس، الموازنة العامة للبرنامج الاستثماري للعام 2024، والمقدرة بـ 21 مليار و862 مليوناً و600 ألف ريال، بنسبة زيادة بلغت 19 بالمائة عن الموارد الفعلية المحققة في العام المنصرم 2023.

واستعرض الاجتماع، الذي ضم الأمين العام للمجلس المحلي بدر معاون، ووكيل أول محافظة عدن محمد نصر الشاذلي، وعدد من الوكلاء ومدراء المكاتب التنفيذية ومديري المديريات، مؤشر مقترح البرنامج الاستثماري لمشاريع السلطة المحلية للعام 2024، حيث بلغ عدد المشروعات للنفقات الاستثمارية 596 مشروعاً، منها 419 مشروعاً جاري استكمال تنفيذها، كما بلغ عدد المشروعات الجديدة ذات الأولوية الاستثنائية الخدمية، ومنها تأهيل البينة التحتية وشبكة الصرف الصحي وصحة البيئة وتحسين شبكة الكهرباء 177 مشروعا.

ولفت وزير الدولة محافظ عدن، إلى أن تحقيق هذه الانجازات تأتي بتضافر جهود الجميع في تفعيل تحصيل الأوعية الإيرادية للموارد المحلية من رسوم تراخيص المهن المختلفة وتجديداتها والمنصوص عليها في المادة 123 من قانون السلطة المحلية.

وشدد لمس، على ضرورة الالتزام بقيمة الرسوم المنصوص عليها في القانون دون زيادة أو نقصان إلى حين إعادة النظر فيها من قبل الحكومة، بما يتلائم مع سعر الصرف الحالي للعملة المحلية.

صدور تعميم وزير المالية رقم 2 لسنة 2024

أصدر معالي وزير المالية سالم صالح بن بريك تعميما رقم (2) لسنة 2024 بشأن تحديد سعر زكاة الفطر للعام 1445هـ.

وجاء في التعميم: بناء على الكتاب الدوري رقم (1) لسنة 2024 بشأن زكاة الفطر للعام 1445ه للنفس الواحدة بمبلغ (1000) الف ريال.

وعليه يتم العمل بما جاء في الكتاب الدوري المشار إليه اعلاه واستقطاع المبالغ المستحقة من مرتبات موظفي وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام والمختلط والتعاوني على الموظف زمن يعول بموجب الاقرارات الخاصة بذلك.

اليمن تجدد التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل الموارد المتاحة

جددت الجمهورية اليمنية، التزامها بمضاعفة الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل الموارد المتاحة، والعمل على تحقيق أهداف وغايات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية للعام 2025، وإعادة الالتزام بإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل وتنفيذهما، ولا سيما القضاء على الفقر، وتعزيز التنمية والعدالة الاجتماعية.

ودعت الجمهورية اليمنية في بيانها الذي القاه، المندوب الدائم لدى الامم المتحدة السفير عبدالله السعدي، أمام الدورة الثانية والستين للجنة التنمية الاجتماعية بالأمم المتحدة، المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الوطنية للمضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

وقال البيان "تلعب السياسات الاجتماعية دوراً مهماً في تعزيز التنمية والعدالة الاجتماعية وفقاً لما ورد في إعلان كوبنهاغن لعام 1995 لتحقيق تنمية اجتماعية شاملة تجمع بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية ،وتسريع التقدم نحو الهدف الشامل المتمثل في القضاء على الفقر، من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية التعليم، الصحة، والسكن، وتعزيز فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل ، بما في ذلك السياسات والبرامج الموجهة نحو الأسرة للحد من الفقر والجوع، والمساعدة على كسر نقل الفقر بين الأجيال ، مؤكدين أهمية التعاون الدولي في مواجهة التحديات التي تواجه الدول النامية والدول الأقل نمواً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030".

واضاف "رحبت الحكومة اليمنية وبهدف تحقيق السلام في اليمن وإنهاء الصراع و إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية بكافة المبادرات الدولية والإقليمية والاممية الرامية إلى انهاء الحرب التي شنتها الميليشيات الحوثية الإرهابية و التي تسببت في خلق اسوء كارثة انسانية وتعاطت بإيجابية مع كل هذه الجهود والتزمت بخيار السلام ودعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن وبما يكفل رفع المعاناة عن شعبنا اليمني وتحقيق تطلعاته لإحلال السلام العادل والشامل والمستدام المبني على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها".

وأشار الى انه ورغم كل التنازلات التي قدمتها وتقدمها الحكومة اليمنية، والمرونة الكبيرة التي أظهرتها في تعاطيها مع جهود السلام واستمرار المساعي المبذولة لطي صفحة الصراع، إلا أن الميليشيات لا تمتلك للأسف الرغبة الجادة لتحقيق السلام، ولا تكترث بالأوضاع الإنسانية والاقتصادية الكارثية في البلاد، حيث دأبت على التصعيد عسكرياً واقتصادياً لإطالة أمد الصراع و استهداف الموانئ النفطية والمنشآت الاقتصادية الحيوية والاستراتيجية، وتواصل انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني ومساومتها بمصالح الشعب اليمني ومكتسباته الوطنية، وتهديد الامن والسلم الاقليمي والدولي بما في ذلك ماتقوم به هذه الميليشيات اليوم من تهديد واستهداف للممرات الملاحة الدولية والبحر الأحمر ومضيق باب المندب ومضاعفة الازمة الانسانية للشعب اليمني والهروب من استحقاقات السلام وتقويض كل الجهود الرامية إلى انهاء الحرب ورفع المعاناة الانسانية.

ولفت البيان، الى انه وامام كل التحديات الهائلة التي تواجه الحكومة اليمنية، إلا أنها لم تألوا جهداً في مضاعفة جهودها على مختلف المستويات لاستعادة مؤسسات الدولة وتفعيل دورها، و اتخذت سلسلة من الإجراءات لتنفيذ عدد من الإصلاحات لدعم الاقتصاد الوطني وتصحيح مسار الاداء في الجوانب المالية والنقدية بما في ذلك تهيئة البيئة المؤاتية لتعزيز دور القطاع الخاص وإشراكه في مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة لتوسيع القاعدة الانتاجية وتنويعها، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وخلق فرص العمل للتخفيف من معدلات البطالة والفقر، ودعم المشاريع متناهية الصغر والصغيرة بما في ذلك المشاريع التي تديرها المرأة و الشباب في المناطق الريفية لتحقيق الدخل وسبل كسب العيش بدعم من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية.

ما وراء توجه الحوثيين لأسلمة البنوك؟!

د.يوسف سعيد أحمد

ربح البنوك هو الفرق بين اسعار الفائدة التي تدفعها البنوك للمدخرين والمودعين لاجل واسعار الفائدة التي تحصل عليها من المقترضين من البنوك للأغراض المختلفة ومنها مشروعات الاستثمار .

ومعلوم أن موارد البنك التجارية تتكون من جانبين جانب المطلوبات وجانب الموجودات لكن جانب جانب المطلوبات أو " الخصوم" تأتي مبدئيا من قسمين :

قسم لموارد الخاصة بالمساهمين وتتمثل في راس المال المدفوع. والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة او مايعرف ب"حقوق المساهمين".

والقسم الثاني يأتي من الودائع والقروض وهي" حقوق الغير".

وفي جانبي الموارد أو الموجودات والاستخدامات التي تتضمنها ميزانية اي بنك تجاري فتتكون من ثلاث مجموعات رئيسية مختلفة لايتسع الحيز لذكرها لكن هناك

عاملان يتنازعان اي بنك تجاري في إدارته للموجودات وهما عاملي السيولة والربحية و مسؤولية إدارة البنك تتحدد في القدرة على الموازنة بين السيولة والربحية.

وفق هذا السياق تطورت البنوك في اليمن تطورا طبيعيا دون إكراه .

وتواجدت جميع انواع البنوك التجارية والإسلامية والمتخصصة تعمل جنبا إلى جنب بل إن البنوك التجارية فرضت عليها المتغيرات والحاجة والمنافسة القيام بفتح نوافذ إسلامية في مختلف البنوك التجارية تقريبا وبعضها فتح بنوك إسلامية تابعة يقوم عملها على الشريعة الإسلامية ومع ذلك لم نلمس أن البنوك التجارية اليمنية مارست مايمكن اعتباره استغلالا مفرطا للغير فيما يتصل بالارباح التي حققتها من عملياتها أو تنطبق عليها عمليات الممارسات الربوية لان البنوك التجارية تقع تحت إشراف البنك المركزي والذي يحدد اسعار الفائدة الاساس.

منذ بداية الحرب واجهت البنوك اليمنية بكل انواعها العديد من التحديات الداخلية والخارجية كغيرها من القطاعات الاقتصادية كنتيجة لاثارو تداعيات الحرب مما إثر على سيولتها وعلى أرباحها وعلى عملياتها الخارجية ولايزال جزء من أصولها الخارجية محتجز لدى بنوك مراسلة في الخارج.

وفي هذا افتقدت البنوك بعض ثقة زبائنها بعد أن حلت في مرحلة قامت شركات الصرافة في بعض المناطق محل البنوك في إجراء عمليات التحويل الخارجي واستقبلت الودائع بدلا عن بنوك الإيداع .

وهو ما كان يستوجب على السلطات الحكومية في عدن وصنعاء تقديم المزيد من التسهيلات والدعم لاستنهاض دور البنوك مجددا للقيام بدورها المصرفي وتعزز مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية في هذه الظروف الاقتصادية والمعيشية البالغة الصعوبة.

لكن الذي حدث هو العكس حيث أصدرت صنعاء العام الماضي قانوناً غير مسبوق في المنطقة بل و في العالم تحت ماسمي "بتحريم الممارسات الربوية" والذي كان الهدف منه كما يبدو منع البنوك من تحقيق الأرباح الطبيعية الهدف الاول لاي بنك ولاي مؤسسة تجارية وليس منعها من التربح أو الإثراء وبذلك دخلت البنوك التجارية منذ صدور القانون في منعطف خطير وصعب قد يهدد استمرارها بل ويضع مستقبل وجودها الحقيقي على المحك.

بعد أن أغلق القانون كل الفرص التي تسمح للبنوك من تأدية أعمالها مع الغير ومع بعضها البعض ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم تعمقت أزمة البنوك حيث تواجه أزمة سيولة غير مسبوقة بعد تهافت معظم المودعين على إثر صدور القانون على سحب أموالهم من البنوك التجارية بحثا عن الأمان والعائد بعيدا عن البنوك بعد أن حضر القانون على البنوك دفع الفوائد للمودعين لاجل والمدخرين أو القيام بالاقراض نضير فائدة أو المطالبة بفوائد استثماراتها في أذون الخزانة الحكومية . وبهذا تكون البنوك غير قادرة في القيام بوظائفها ومنها القيام بعمليات الوساطة المالية بين أصحاب الفائض واصحاب الندرة اي بين المدخرين والمستثمرين.

وفي هذا يمكن القول أن صدور قانون منع الممارسات الربوية شكل ضربة موجعة للبنوك ومرحلة أخرى من الإجراءات التعسفية شديدة القسوة الموجهة ضد المرتكزات الاقتصادية التي يقودها القطاع الخاص في اليمن.

وهنا جاء الدور على البنوك التجارية باعتبارها تشكل القلب النابض للحياة الاقتصادية والمساهم الأكبر في عملية التنمية .

وبنظرة واقعية وغير متحيزة يمكن النظر إلى مايجري بأنه سيقود في المحصلة البنوك التجارية وحتى الإسلامية إلى العدم وتسريح موظفيها وإقفال أبوابها خاصة بعد توحيد اسعار الصرف حيث وجدت البنوك ضالتها في الوقت الراهن فرصة المتاجرة بالنقود من زاوية فوارق اسعار الصرف بين عدن وصنعاء و بعد أن عطل القانون كل وظائف البنوك التجارية عمداً أو جهلاً.

وفي هذا يتساءل المرء هل السلطة التي أصدرت قانون منع الممارسات الربوية كانت واعية بإثارة أو تريد من خلاله استهداف البنوك الخاصة القائمة واستبدالها ببنوك أخرى تابعة سيجري إنشاءها من قبل أصحاب الثروة الجدد وهكذا يتواصل الأمر في أكثر من قطاع مما يقوض نشاط القطاع الخاص التقليدي الذي أسهم في نهضة اليمن.

> صدور قانون منع الممارسات الربوية شكل ضربة موجعة للبنوك ومرحلة أخرى من الإجراءات التعسفية شديدة القسوة الموجهة ضد المرتكزات الاقتصادية التي يقودها القطاع الخاص في اليمن

إنّ المأزق الاقتصادي الذي نواجهه اليوم هو تحدٍّ يهددنا جميعًا، ولن نستطيع الخروج منه إلا بمشاركة الجميع.. لذا يجب على كلّ فردٍ منّا أن يُدرك أهمية دوره في هذا المجال، وأن يُساهم بِما يستطيع من أجل تحسين الأوضاع.
فيما يلي بعض الأمور التي يمكننا جميعًا القيام بها للمساعدة في الخروج من المأزق الاقتصادي:

الخروج من المأزق الاقتصادي
مسؤولية جماعية

معاذ عبدالواحد محمد الصبري

الالتزام بدفع الضرائب

إنّ دفع الضرائب واجبٌ وطنيٌّ لا ينكر أهميته أحدٌ. فعن طريقها، نُساهم في بناء دولتنا وتطويرها، ونُعزز استقرارها وازدهارها.

ترشيد الاستهلاك

يجب علينا جميعًا أن نُقلّل من استهلاكنا للسلع والخدمات غير الضرورية. فهذا الأمر سيُساعد على تقليل الإنفاق، وبالتالي سيُؤدّي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية.

دعم الإنتاج المحلي

يجب علينا أن نشتري المنتجات المحلية بدلًا من المنتجات المستوردة. فهذا الأمر سيُساعد على تحفيز الاقتصاد الوطنيّ وخلق فرص عمل جديدة.

الاستثمار

يجب علينا أن نستثمر أموالنا في مشاريع جديدة. فهذا الأمر سيُساعد على تنمية الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة.

الابتكار والإبداع

يجب علينا أن نُشجّع الابتكار والإبداع في جميع المجالات. فهذا الأمر سيُساعد على تحسين الأوضاع الاقتصادية وخلق فرص جديدة للعمل.

التعاون

يجب علينا جميعًا أن نتعاون مع بعضنا البعض من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية. فهذا الأمر يتطلب جُهدًا جماعيًا من جميع أفراد المجتمع.

جراءات يجب على الحكومة القيام بها:

- وضع خططٍ اقتصاديةٍ واضحةٍ وفعّالةٍ.

المالية
Al-Maliah

- محاربة الفساد وتحسين بيئة الاستثمار.
- توفير الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستثمار في البنية التحتية.

- إنّ دفع الضرائب واجبٌ وطنيٌّ لا ينكر أهميته أحدٌ. فعن طريقها، نُساهم في بناء دولتنا وتطويرها، ونُعزز استقرارها وازدهارها.
- إنّ التهرب من الضرائب فهو يُحرم الدولة من مواردها، ويُعيق تقدّمها، ويُؤثّر سلبًا على جميع أفرادها.
- لذا، أدعوكم جميعًا إلى الالتزام بدفع الضرائب بأمانةٍ ومسؤوليةٍ. ففي ذلك خيرٌ لكم وللدولة وللمجتمع ككلّ.
- **إنّ دفع الضرائب له فوائدٌ جمةٌ، منها:**
- تمويل المشاريع العامة: مثل المدارس والمستشفيات والطرقات، مما يُحسّن من مستوى الخدمات المقدّمة للمواطنين.

توفير فرص العمل

- من خلال استثمار إيرادات الضرائب في مشاريع تنموية تُنشّئ فرصًا جديدة للعمل.
- تحفيز الاستثمار: فوجود نظام ضريبيّ عادلٍ يُشجّع المستثمرين على ضخّ أموالهم في مشاريع تُعزّز من الاقتصاد الوطنيّ.
- تعزيز العدالة الاجتماعية: من خلال إعادة توزيع الثروة وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع.
- إنّ الجهات المختصة بتحصيل الضرائب تعمل جاهدةً لتسهيل عملية الدفع وضمان عدالتها.
- أُناشدُ هذه الجهات بمواصلة جهودها لضمان توريد جميع إيرادات الضرائب إلى حساب الحكومة في البنك المركزي.
- أهمية الشفافية والنزاهة في إدارة هذه الأموال.

معًا، نستطيعُ بناء مستقبلٍ أفضلٍ لوطننا ولأجيالنا القادمة.

دفع عجلة التنمية المستدامة

تلعب الضرائب دورًا محوريًا في دفع عجلة التنمية المستدامة، وذلك من خلال:

تمويل الخدمات العامة

تُستخدم إيرادات الضرائب لتمويل الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم والصحة والأمن والبنية التحتية.

ضمان حصول جميع المواطنين على هذه الخدمات، بغض النظر عن مستويات دخلهم.

تحقيق العدالة الاجتماعية

تُستخدم الضرائب لإعادة توزيع الثروة، من خلال فرض ضرائب تصاعدية على الدخول المرتفعة.

تمويل برامج الرعاية الاجتماعية التي تُساعد الفقراء والمحتاجين.

تحفيز النمو الاقتصادي

تُستخدم الضرائب لتشجيع الاستثمار، من خلال تقديم إعفاءات ضريبية للمستثمرين.

تمويل مشاريع البنية التحتية التي تُحسّن من بيئة الأعمال.

حماية البيئة

تُستخدم الضرائب لفرض رسوم على الأنشطة الضارة بالبيئة، مثل التلوث.

تمويل مشاريع الطاقة المتجددة التي تُساعد على حماية البيئة.

تعزيز الاستقرار الاقتصادي

تُستخدم الضرائب لتمويل احتياجات الدولة المالية، مثل الدفاع والأمن.

ضمان استقرار الاقتصاد الوطني، وحماية من التقلبات الاقتصادية العالمية.

كما ذكرت، تُستخدم الضرائب لدفع رواتب الموظفين، وهذا يُؤدّي إلى إعادة تدوير الأموال في الاقتصاد.

فالموظفون يُنفقون رواتبهم على شراء السلع والخدمات، مما يُؤدّي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات.

هذا الطلب المُتزايد يُشجع على الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى نمو الاقتصاد.

وبالتالي، فإنّ الضرائب تُساهم بشكلٍ كبيرٍ في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تمويل الخدمات العامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحفيز النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي

ختامًا، أُكرّر دعوتي لجميع رجال الأعمال للالتزام بدفع الضرائب، إيمانًا منّا بأهمية هذا الواجب الوطنيّ في بناء دولةٍ قويةٍ ومزدهرةٍ.

أيها السادة رجال الأعمال

إنّ دفع الضرائب واجبٌ وطنيٌّ على كلّ مواطنٍ ومؤسسةٍ، وهو مسؤوليةٌ مشتركةٌ تقع على عاتقنا جميعاً. فمن خلال دفع الضرائب، نساهم في تمويل الخدمات العامة التي نستفيد منها جميعاً، مثل التعليم والصحة والأمن والبنية التحتية.

إنّ التهرب من الضرائب ظاهرةٌ خطيرةٌ لها آثارٌ سلبيةٌ على الاقتصاد الوطني.

أولاً: يهدد التهرب من الضرائب استقرار المالية العامة للدولة: ويُعيق قدرتها على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

ثانياً: يُؤدّي التهرب من الضرائب إلى عدم المساواة بين المواطنين: حيث يُصبح عبء تمويل الخدمات العامة على عاتق من يدفعون الضرائب فقط.

ثالثاً: يُؤثّر التهرب من الضرائب سلباً على سعر صرف العملة.

إنّ مسؤولية تحصيل الضرائب تقع على عاتق الجهات المختصة، ونُطالبها بضرورة تكثيف جهودها لمكافحة التهرب الضريبي، وضمان وصول جميع الأموال المستحقة إلى خزينة الدولة.. ولكن، لا يمكن حلّ هذه المشكلة دون مشاركة الجميع.

فمن واجب رجال الأعمال أن يُبادروا بدفع الضرائب بانتظام، وأن يُساهموا في بناء اقتصادٍ وطنيّ قويّ.

وعلى المواطنين أيضاً أن يُدركوا أهمية دفع الضرائب، وأن يُساهموا في تحقيق العدالة الاجتماعية.

إنّ الخروج من هذا المأزق الاقتصادي يتطلب تضافر جهود الجميع، من رجال أعمالٍ ومواطنين وجهاتٍ حكوميةٍ.

فمعاً، نستطيع بناء اقتصادٍ وطنيّ قويّ، وتحقيق مستقبلٍ أفضلٍ للجميع.

> دفع الضرائب واجبٌ وطنيٌّ لا ينكر أهميته أحدٌ.. فعن طريقها، نُساهم في بناء دولتنا وتطويرها

إجتماع في عدن يناقش سبل تطوير خدمات قطاع الإتصالات والإنترنت

ناقش إجتماع عقد في العاصمة المؤقتة عدن برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي، وزير الإتصالات وتقنية المعلومات المكلف، سبل تفعيل التكامل والموائمة بين خطط وزارة الإتصالات ومؤسساتها الكفيلة تطوير خدمات قطاع الاتصالات والانترنت.

وتطرق الاجتماع، الذي ضم كيل وزارة الاتصالات تقنية المعلومات رغيد السعيدي والمدير التنفيذي لشركة اليمنية للاتصالات الدولية تيليمن المهندس طارق بكران والمدير العام للمؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية المهندس وائل طرموم ورئيس المكتب الفني للوزارة عمار الارياني ومدير عام مشروع عدن نت المهندس منصور الوليدي، إلى خطة الوزارة أولويات المرحلة الراهنة ومشروع خطتها أمام الأمانة العامة.

وأشار الوزير باذيب إلى ان هذا اللقاءات استكمالًا للجهود المبذولة في وضع الخطة العامة لبرنامج الوزارة للعام الجاري للارتقاء بتحسين الاداء والخدمات المقدمة للمواطنين والقطاعات المختلفة، مشدداً على ضرورة وضع رؤية واضحة في تحديد الأولويات الأساسية للنهوض بوتيرة النشاط الخدمي والايرادي لقطاع الاتصالات لما من شأنه تعزيز موارده وتحسين خدماته تنفيذاً لتوجيهات القيادة العليا، لمواجهة التحديات التي فرضها واقع المرحلة الحالية للبلاد.

وكان الدكتور واعد باذيب، اليوم، قد تفقد مبنى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الجديد،الكائن بمديرية المعلا، وأستمع إلى شرح تفصيلي من قبل المسئولين والمختصين حول سير العمل بالمبنى التي يضم عدة مكاتب والتجهيزات

الجارية ومستوى الانجاز لما تبقى من الطوابق والاحتياجات من التاثيث والأجهزة، وتسمية قاعة الاجتماعات بالمبنى الجديد، بأسم الفقيد الدكتور نجيب العوج.

كما اطلع وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المكلف، على نشاط عمل الشركة اليمنية للاتصالات الدولية تيليمن، وأجراءات نقل البوابة الالكترونية والاستعدادات الجارية العمل بها بالشركة.

اليمن تشارك في افتتاح المؤتمر الوزاري الـ 13 لمنظمة التجارة العالمية في أبوظبي

شاركت الجمهورية اليمنية، في افتتاح المؤتمر الوزاري الـ 13 لمنظمة التجارة العالمية، المنعقد في العاصمة الإماراتية أبوظبي، بوفد ترأسه وزير الصناعة والتجارة محمد الأشول.

وشهد افتتاح المؤتمر، ولي عهد أبوظبي رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي الشيخ خالد بن محمد بن زايد، كما يعقد المؤتمر الذي يستمر 4 أيام، برئاسة وزير الدولة للتجارة الخارجية الإماراتي الدكتور ثاني الزيودي، ومشاركة عدد من الوزراء ورؤساء وفود الدول المشاركة وممثّلون عن المنظمات الاقتصادية والتجارية العالمية.

ويشمل المؤتمر، عدداً من الفعاليات والبرامج والجلسات، بهدف تحسين فاعلية السياسات والبرامج التجارية، وإجراء نقاشات حول القواعد واللوائح الناظمة لأنشطة التجارة العالمية، وتبادل الأفكار والرؤى حول الحلول المناسبة للتحديات التي تواجه التجارة الدولية، واستكشاف سُبل تعزيز التنمية الاقتصادية.

كما تضمن حفل افتتاح المؤتمر، انضمام دولتي جزر القمر وتيمور الشرقية، رسمياً إلى منظمة التجارة العالمية، بصفتهما أوّل عضوين جديدين منذ عام 2015، ليرتفع بذلك عدد أعضاء المنظمة إلى 166 دولة، وستتيح العضوية في المنظمة للدولتين الجديدتين المشاركة الكاملة في النظام التجاري الدولي، ما يسرّع جهودهما التنموية، ويتيح المزيد من الحوافز للاستثمارات الدولية الضرورية لدعم اقتصادهما.

ويعد المؤتمر الوزاري أيضاً حدثاً عالمياً وفرصة مهمّة للقادة والوزراء وصنّاع القرار من جميع أنحاء العالم، لحشد جهود التوافق على القضايا الرئيسية المُلِحّة لتحفيز حركة التجارة العالمية، كما يمثل أعلى هيئة للتداول في منظمة التجارة العالمية، وهي المنظمة الدولية المعنية بتنظيم التجارة العالمية وتسهيلها، وتعدُّ أكبر منظمة اقتصادية عالمياً تضمُّ 164 دولة، وتمثِّل 98% من حركة التجارة العالمية ومن إجمالي الناتج المحلي العالمي، كما يتضمن المؤتمر، برنامجاً متكاملاً من الاجتماعات وجلسات التفاوض بين الوفود، تهدف إلى تطوير نظام التجارة العالمي، والتركيز بشكل رئيسي على رسم مسار واضح لعمل المنظمة في المستقبل.

المالية
Al-Maliah

ورشة عمل لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في عدن

نظمت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، في عدن، "حلقة نقاشية بعنوان: مهام ومسؤوليات جهات الإشراف والرقابة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".

وحضر الورشة أعضاء من اللجنة الوطنية "ممثلي الجهات المعنية باللجنة"، وعدد من منتسبي وحدة جمع المعلومات المالية، وقد تطرقت الحلقة إلى عديد الأدوار المناط العمل بها من قبل تلك الجهات، وآليات التنسيق اللازمة بينها بما يعزز من جهود مكافحة تلك الجرائم، كما تم استعراض أبرز التحديات والمشكلات التي يتم مواجهتها أثناء العمل.

وخرجت الورشة بعدد من التوصيات التي سيتم رفعها إلى الاجتماع القادم للجنة الوطنية للبت فيها.

وفي الختام تم تكريم الخبير الدولي د. نبيل المصري ممثل مشروع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، حيث أشاد الجميع بما قدمه من جهود في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في اليمن.

أهمية إنفاذ قانون الأوزان

بقلم: سليم المعمري

المشاهد لعودة صندوق صيانة الطرق والجسور المركز الرئيسي-العاصمة المؤقتة عدن إلى إدارة محطات الوزن أثارت ضجة كبيرة من قبل ممن خسروا أرباحهم التي كانوا يجنوها ويستثمروا منها عبر فرض الجبايات دون فرض القانون وهو إفراغ الحمولات الزائدة والمخالفة للقانون التي تتسبب بإهدار المال العام من خلال تهالك الطرقات بالمحافظات المحررة.

والمتابع لعودة صندوق صيانة الطرق والجسور من خلال وضع يداه على محطات الوزن بموجب توجيهات نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي اللواء عيدروس قاسم الزبيدي القاضي بتسليم كل المحطات المحورية للصندوق منعطف نحو كشف حقيقة ممن يدعي أنه مع النظام والقانون ومع عودة الدولة لإدارة الميازين من أجل الحفاظ على شبكات الطرقات وديمومتها.

والملاحظ بدقة للأصوات التي ارتفعت مؤخراً تناهض الحملة التي يقوم بها صندوق صيانة الطرق والجسور المركز الرئيسي-عدن، في إنفاذ قانون الأوزان والأبعاد الكلية أنه مثل هؤلاء يريدون قانون بالقلم الرصاص وليس بالقلم الحبر لانه متى ما يريدونه يسيرون به ومتى مايتعارض مع مصالحهم يقومون بمسحه.

فعندما تكون المصلحة الخاصة فوق العامة هنا المصيبة التي لا يجب السكوت عنها من أجل مجابهة ومواجهة ممن يريد القانون بالقلم الرصاص لتحقيق مآربهم وأهدافهم على ظهر الوطن والمواطن.

فهناك الكثير والكثير الكثير تفاعلوا بقوة مع عودة الميازين المحورية إلى حضنها القانوني صندوق صيانة الطرق والجسور المركز الرئيسي-عدن، لأجل ضبط الأوزان الزائدة والمخالفة للقانون التي تحمي الطرقات بالمحافظات المحررة من التهالك في ظل فوضى الأوزان الزائدة.

فالغياب بل الاحرى الفراغ الذي عاشته الدولة منذ 2015 جعل الميازين تخضع بل تتعرض للبسط من قبل نافذين جعلوها للاستثمار والربح والتجارة وسط غياب تام لفرض القانون بل يعملون برائحة القانون لتمرير أعمالهم وأفعالهم في المحطات المنتشرة على ظهر الطرقات الممتدة من باب المندب غرباً إلى المهرة شرقاً.

والغريب من الأمر هو الصمت المطبق من قبل مسؤولي الدولة تجاه العمل الذي يقوم بها هؤلاء من خلال الاستثمار وليس حماية الطرقات بالمحافظات المحررة من فوضى الحمولات الزائدة والمخالفة للقانون.

ويقول متابعون مؤيدون لوضع صندوق صيانة الطرق والجسور يداه على الميازين أنهم متفائلون بقوة أن الدولة تعود بل وجه الدولة يعود من خلال صندوق صيانة الطرق والجسور لفرض قانون الأوزان والأبعاد الكلية تحت حماية ألوية العمالقة بقيادة ربانها وقائدها العميد عبدالرحمن أبو زرعة المحرمي عضو مجلس القيادة الرئاسي الذي وجه أفراده منذ الوهلة الأولى على حماية الحملة التي يقوم بها صندوق صيانة الطرق والجسور من خلال فرض القانون.

وقد كانت العمالقة هي اليد التي جعلت الصندوق يمضي للأمام في توسيع نطاق الميازين المحورية في محافظتي أبين ولحج وعدن.

وتأتي هذه الخطوة التي قام بها الصندوق هي لحماية الطرقات وديمومتها بالمحافظات المحررة التي بها وفيها ومنها تنطلق روح الدولة في فرض قانون الأوزان الزائدة والمخالفة للقانون.

ختاماً نقول للمناهضين نريد القانون والقانون ومن ثم القانون لا سواه الذي يحفظ حقي وحقك وحق كل مواطن في الحفاظ على المال العام وعدم اهداره ولا نريد قانون يكتب بالقلم الرصاص متى ما نريده نعتمده ومتى ما نريده نقوم بمسحه.

تنشر مجلة المالية ورقة عمل قدمها حامد الشاطري مدير عام المراجعة والمخاطر بمصلحة الجمارك، ونفذت بالتعاون بين الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ومؤسسة الرابطة الاقتصادية، وخرجت بتوصيات هامة موجهة للحكومة والجهات المعنية.

رغم ما تمر به بلادنا من ظروف اقتصادية ومعيشية صعبة نتيجة الحرب الدائرة فيها منذُ ما يقارب تسع سنوات الا ان مصلحة الجمارك تبذل جهوداً حثيثة مستخدمة كافة السبل الممكنة في تنفيذ مهامها ووظائفها الجمركية.

حيث استطاعت المصلحة تجاوز مختلف الصعوبات والتحديات وتمكنت خلال فترات زمنية متعاقبة ان تخطو خطوات ناجحة على الميدان ما يعكس ادراك قيادة المصلحة لتوجيهات القيادة السياسية في تكديس الجهود لخدمة المواطنين والتخفيف من معاناتهم.

نحو تحصيل الموارد المالية للحكومة وفعالية استخدامها في ظروف الحرب

وتعد مصلحة الجمارك من اهم المصالح الإيرادية حيث تقوم بعملية تحصيل الموارد المالية على السلع المستوردة من خارج الجمهورية من رسوم جمركية وضرائب وعوائد أخرى وتوريدها إلى حساب الايراد العام في خزينة البنك المركزي وفقاً لأرقام الحسابات المحددة بذلك.

وقد حدد قانون الجمارك رقم 14 لعام 1990م والمعدل بالقانون رقم (12) لعام 2010 وكذا قانون التعرفة الجمركية رقم (41) لعام 2005 كافة الإجراءات الجمركية لمهام ونشاط الجمارك.

لذا ووفقاً لتقارير الايرادات حيث بلغت الرسوم الجمركية والضرائب والعوائد الأخرى المحصلة منذ عام 2019م حتى مايو 2023م وفقاً للجدول التالي:

إسم الحساب	2019	2020	2021	2022	يناير- مايو 2023	الإجمالي
الرسوم الجمركية	97,121,840,623	115,277,072,805	196,731,633,725	237,881,080,619	87,190,303,392	734,201,931,164
رسوم الضرائب	136,727,298,147	147,123,839,028	318,294,858,312	391,770,731,275	158,653,519,962	1,152,570,246,724
العوائد الأخرى	16,254,072,944	23,863,787,448	56,217,290,558	73,030,736,060	20,135,303,318	189,501,190,329
الإجمالي	**250,103,211,714**	**286,264,699,281**	**571,243,782,595**	**702,682,547,954**	**265,979,126,672**	**2,076,273,368,217**

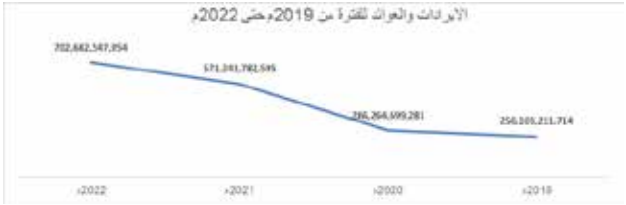

ويلاحظ من خلال الجدول السابق للإيرادات أن نسبة الزيادة ترتفع من عام لأخر لعدة عوامل ساعدت في زيادة الإيرادات منها:

1) العمل على تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية ودولة رئيس الوزراء ووزير المالية وتعليمات رئيس المصلحة لمتابعة وتقيم مستوى التنفيذ من الدوائر بخصوص التوريد مركزياً للبنك المركزي.

2) تحصيل كافة الايرادات الجمركية والضريبية على جميع واردات المشتقات النفطية من جميع المنافذ مع ضمان توريد الإيرادات المحصلة إلى البنك المركزي.

3) تنفيذ القرارات المتعلقة بتعديل سعر الصرف الجمركي من 250 ريال لدولار إلى 500 ومن 500 إلى 750 ريال لدولار.

4) تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المتعلق بزيادة اوعية بعض الصناديق.

5) إتخاذ التدابير اللازمة لتحصيل الأرصدة المتأخرة والارصدة المدورة من جميع القطاعات والجهات.

تواجه مصلحة الجمارك العديد من المشاكل والصعوبات ولها اثار سلبية بالغة الضرر على الاقتصاد والمجتمع وهي كالاتي:

تأثير الحرب على الموارد المالية (مصلحة الجمارك)

مصلحة الجمارك كأحدى المصالح الإيرادية تأثرت في ظل الحرب فيما يخص الموارد المالية حيث ظلت تعاني من تدخلات السلطة المحلية في محافظتي

رؤية مصلحة الجمارك: الريادة في تقديم خدمات جمركية متميزة تواكب المستويات المطلوبة عالمياً

(حضرموت /المهرة) من عدم توريد تلك الإيرادات المحصلة للفترة من 2016م وحتى عام 2020م حيث قامت بفتح حسابات خاصة بالسلطة المحلية وتوريد جميع الإيرادات المحصلة من الدوائر الجمركية إلى تلك الحسابات طرف فروع البنك المركزي في محافظاتها إضافة إلى جباية مبالغ أخرى وفرضها على السلع المستوردة لأنشطة أخرى مثل (صندوق الكهرباء/ صندوق التعليم/ صندوق الغرف التجارية / تنمية المحافظة...) وغيرها من تلك الصناديق دون مسوغ قانوني الا انه ومنذ عام 2020م وبموجب القرار الرئاسي تم توريد كل الإيرادات إلى حساب الايراد العام للبنك المركزي ومنح نسبة 20% كميزانية تشغيلية للسلطات المحلية للمحافظات الا انه لازالت تلك الصناديق وايرادات الضرائب التي تخص محافظة المهرة يتم الجباية لها لحساب السلطة المحلية حتى يومنا هذا.

وعلماً يتم استقطاع نسبة 20% بشكل مباشر من جميع الإيرادات الجمركية والضريبة ماعدا الصناديق التي تخص الدوائر لمحافظة حضرموت وتوريدها لحساب السلطة المحلية بدءً من تاريخ 2023/5/8 حتى يومنا هذا.

- تهريب العديد من القاطرات المحملة بالبضائع من الباب للباب من بوابات منفذ شحن دون اتخاذ أي إجراءات جمركية بحقها بناء على توجيهات المحافظ للجهات الأمنية في المنفذ.
- قائمة الممنوعات التي أتت من التحالف عبر السلطة المحلية وتم ابلاغ رئاسة المصلحة بذلك واثارها السلبي على الإيرادات.

قيام السلطة المحلية لمحافظة المهرة بالتوجيه بصرف تصاريح التخليص دون موافقة مصلحة الجمارك ودون مراعاة الشروط الضرورية التي يجب ان تتوفر في المخلص.

- قيام السلطة المحلية لمحافظة المهرة بالتوجيه بالأفراج عن البيانات بتعهدات ولسنوات سابقة وتراكمها مع مضي كل عام.
- وجود كم من الكرفانات داخل مساحة جمرك شحن بتوجيهات السلطة المحلية والتي سببت كثير من المصاعب.
- قيام محافظي حضرموت والمهرة بالتوجيه بإدخال السيارات الأوروبية المخالفة للقانون مما يترتب على ذلك من اضرار امنية ومجتمعية واقتصادية (ميناء شحر- ميناء نشطون).
- قيام السلطة المحلية لمحافظة المهرة السماح بإدخال سلعة السجائر دون ان تحمل طابع البندرول عبر ميناء(نشطون).
- تدخل وكيل محافظة حضرموت للصحراء والوادي بالأفراج عن ضبطيات للسجائر من قبل النقاط (بدون طابع بندرول).

تأثير الحرب وانقسام المصلحة

للحرب اثر كبير في انقسام المصلحة حيث بدء تأسيس المصلحة في اطار حكومة الشرعية منذ منتصف عام 2016م بطاقم اداري لا يتجاوز أصابع اليد بالإضافة إلى رئيس مصلحة الجمارك ومنها أصبحت الإدارة الجمركية تدير العمل في اطار المناطق المحررة وترتيب الوضع الإداري والفني في مصلحة الجمارك من خلال استقطاب العناصر المجربة والكفؤة والقادرة على استمرارية العمل الجمركي والفني وكذا الاشراف ومتابعة اعمال الدوائر اليومية والحصول على المعلومة اليومية للإيرادات المحصلة ومع استمرارية ترتيب وضع المصلحة تم تفعيل إدارات (القيمة / المراجعة/ الشؤون المالية/ الإعفاءات) في المرحلة الأولى وكذلك سكرتارية رئيس مصلحة الجمارك وخلال عام 2019م تم تفعيل الإدارات (الموارد البشرية / النظام الالي / الاشعة/ الرقابة والتفتيش/ الشؤون القانونية/ التأمين الصحي/ والعلاقات والتعاون الدولي / الإحصاء).

تحول معظم الاستيراد للمشتقات النفطية (اهم السلع من حيث الايراد) إلى ميناء الحديدة.

تحويل البواخر الخاصة بالحديد والاخشاب والاسمنت والزيوت النباتية وبعض الحاويات إلى ميناء الحديدة.

المقترحات التي تراها الجمارك لتحسين الأداء وتبسيط الإجراءات وتنمية الإيرادات

1- العمل على إيقاف نزوح بواخر المشتقات النفطية إلى ميناء الحديدة الواقعة تحت سيطرة المليشيات الحوثية وتحويلها إلى الموانئ الواقعة تحت سلطة الشرعية.

رسالة مصلحة الجمارك: حماية الوطن ودعم الاقتصاد بالإيرادات الجمركية الواجبة وتنمية القدرات

2- إيقاف التهريب من البوابة العسكرية في منفذ شحن.

3- التوجيه للسلطة المحلية في محافظة المهرة بالتوريد الإيرادات الضريبية والصناديق إلى الحسابات المركزية في البنك المركزي.

4- وقف تدخلات الجهات الخارجية الغير قانونية في اعمال الجمارك سواء كانت سلطات محلية او امنية.

5-العمل على تفعيل جمرك ميناء الشحر وإصدار قرارات وزارية باعتماد الجمرك.

6-تفعيل عمل اللجنة العليا لمكافحة التهريب والإدارة العامة للضابطة الجمركية في رئاسة المصلحة وادارات مكافحة التهريب في الجمارك الرقابية.

7-السماح باستيراد جميع السلع المسموح استيرادها ومنها التي منع استيرادها من قبل التحالف.

خطط المصلحة مستقبلاً

1- توحيد تطبيق الإجراءات والأنظمة الآلية الجمركية في جميع المنافذ والدوائر (النظام الالي - نظام الضمانات - نظام الإفراجات - البوابات) والتي لا زالت تعمل بالنظام اليدوي.

2- العمل مع الجهات الحكومية المعنية على البدء بتطبيق النافذة الواحدة لإجراءات الإفراج عن البضائع لما لذلك من تسهيل في قيمة تكلفة البضاعة المستوردة وعكسها على سعر البيع للمستهلك وتقليص فترة وزمن انجاز تخليص البضائع وبالتالي زيادة حجم البضائع وزيادة الإيرادات.

3- القيام بمشاريع تحديث وصيانة البنى التحتية.

4- توفير موازين للمنافذ الجمركية للحد من التلاعب في الأوزان والكميات.

5- توفير أجهزة الاشعة الخاصة بالفحص الآلي للمنافذ التي لا يوجد بها.

6- فرض وتحصيل رسوم على التجارة الالكترونية.

تسببت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتقدم أساليب وطرق الترويج للمنتجات والخدمات. حيث تسعى الدول المتقدمة اقتصادياً إلى تحريرها وإزالة الحدود والقيود الجمركية لتعزيز التجارة الخارجية التي تمكن المستهلك أينما كان من الطلب الفوري للسلع والخدمات. وفي المقابل، استغلت بعض الدول الأخرى عوائد الاقتصاد الجديد وقامت بتهيئة اقتصاداتها ومؤسساتها للاستفادة القصوى منه. كما وضعت أنظمة تسعى إلى زيادة الحصيلة الجمركية لوارداتها، تجسدت في شكل رسوم جمركية.

وتعتبر الإيرادات الجمركية والضريبية من أهم الموارد المالية للدولة وبما أن التجارة الإلكترونية أصبحت سائدة على التجارة التقليدية حيث يلاحظ في السنوات الأخيرة تفضيل نسبة كبيرة من المواطنين للشراء عبر الأنترنت من مواقع عالمية مثل (موقع أمازون وموقع علي بابا وموقع شي إن) نظراً لانخفاض الاسعار وارتفاع الجودة مقارنةً بالسوق المحلي، فاقتران التجارة الالكترونية بالنظم الجمركية سيشكل مورداً هاماً من موارد الدولة، يتميز بالزيادة المستمرة.

أسباب تراجع دور ميناء عدن محلياً واقليمياً

إعداد دكتور/ محمد علوي أمزربه
الرئيس التنفيذي - رئيس مجلس الإدارة مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية
رئيس مجلس الإدارة لشركة عدن لتطوير الموانئ

المستخلص

هدفت الورقة البحثية هذه إلى دراسة وتحليل مسببات تراجع دور ميناء عدن طيلة الفترة الماضية رغم افضلية الموقع والميزات الطبيعية التي يحظى بها الميناء ومعرفة مكامن القصور والضعف خلال الفترة من العام 2011 حتى العام 2023، للوصول لمقترحات من شأنها أن تسهم في تعزيز مكانه الميناء ورفع قدرته التنافسية محليا وخارجيا لا سيما بالمقارنة مع نظراء الميناء في دول الجوار والموانئ خصوصا تلك الواقعة في منطقة غرب البحر العربي وخليج عدن والبحر الأحمر. يصنف هذا البحث كونه بحث وصفي وكمي تحليلي أعتمد على إجراء المقارنات وتحليلها، حيث تم تحليل القدرات التنافسية لميناء عدن من خلال إستخدام مصفوفة تحليل SWOT.

المقدمة

في ستينيات القرن الماضي، كان ميناء عدن واحدًا من الموانئ الرائدة في العالم، كان يُعرف بتقديم خدمات متعددة للسفن العابرة، حيث كان قاعدة للتموين وتلقي الخدمات المختلفة، شهد بعد ذلك الميناء خفوت واضمحلال لدوره الريادي في المنطقة والاقليم أبان الاستقلال وتغيير النهج السياسي للبلد إلى النمط الاشتراكي. الا انه في ثمانينيات القرن الماضي، قامت الحكومة اليمنية في جنوب اليمن بالاستجابة للتحول العالمي في نقل البضائع فعملت على إنشاء محطة حاويات متخصصة في نهاية ثمانينيات القرن الماضي في ميناء المعلا، بهدف خدمة سفن الحاويات.

بلغت نسبة البضائع المنقولة بحراً أكثر من 80% من حجم التجارة العالمية، وأصبح نشاط الحاويات يشكل أهمية بالغة في عالم النقل البحري لاسيما والتطور الهائل الحادث في صناعة النقل البحري منذ البدء بالعمل بنظام التحوية، شهد العالم تطوراً متسارع وكبير في هذا المجال وبالتالي كان للموانئ البحرية القادرة على خدمة ومواكبة هذا النشاط المتصاعد دور كبير في إستقطاب أكبر قدر من تجارة الترانزيت وتحولت الكثير من هذه الموانئ إلى موانئ محورية عالمية (Hubs) كميناء شنغهاي وهونج كونج وسنغافورة شرقاً وميناء جبل علي في منطقة الشرق الأوسط وميناء روتردام في أوربا اللذين يعتلون الريادة كونهم موانئ رئيسية متجددة استطاعت المحافظة على تربعها في قمة الموانئ المجهزة والقادرة على التعامل مع سفن الحاويات العملاقة وصولاً إلى تقنية الموانئ الذكية.

لذا أصبح من المهم تحليل أسباب تراجع ميناء عدن مقارنة بالمنافسين المحليين والمنافسين الإقليميين في منطقة البحر العربي والبحر الأحمر، لما كان لميناء عدن من بادية إيجابية تمثلت بمحطة عدن للحاويات التي منذ إنشائها كانت مبشرة وإيجابية وذلك ملحوظ من خلال إحصائيات وأرقام الحاويات الترانزيت التي تم مناولتها منذ بدايات إنشاء محطة للحاويات متخصصة بمعايير عالمية الا أنه اليوم وبعد قرابة الخمسة وعشرين عام منذ إنشاء محطة عدن للحاويات نجد بأن ميناء عدن قد إبتعد كثيراً عن مسار المنافسة الإقليمية وتراجع من قائمة المؤانئ المنافسة في منطقته الجغرافية لذا أصبح من الضروري تحليل أسباب تراجع قدرة ميناء عدن التنافسية وفقدان حصته السوقية من نشاط حاويات الترانزيت العابرة لصالح المنافسين في الإقليم بل على العكس اصبح يكابد للحصول على حصة من ورادات السوق المحلي مع ازدهار دور المنافذ البرية.

وعليه فان ورقة العمل البحثية ستسلط الضوء على أداء ميناء عدن خلال الفترة الممتدة من عام 2011 حتى عام 2023م، والذي شهد الكثير من التحديات الناتجة عن عدم الاستقرار السياسي والامني في الجمهورية اليمنية ابتداء من

ثورات الربيع العربي في العام 2011 وما تبعها من حرب أهلية داخلية اشعلت نيرانها القوى الانقلابية الحوثية عام 2015م.

الدراسات السابقة:

لقد تناولت الكثير من الدراسات والبحوث موضوع تنافسية الموانئ البحرية وخصوصا موانئ الحاويات ومدى تأثيرها على الصناعات والمؤسسات ولا سيما القدرة التنافسية للموانئ بإعتبارها الركيزة الأساسية لاقتصاديات الدول وحظيت انشطة الحاويات ومحطات الحاويات بتركيز اكبر لدى الدول والشركات العالمية لدورها الحالي والمستقبلي في صناعة النقل البحري واهميتها لانشطة الموانئ والتي أصبحت تشكل ما نسبته 49% من إجمالي كميات البضائع المتداولة عبر الموانئ البحرية (UNCTAD, 2019) بإعتبار نشاط الحاويات ركيزة أساسية في نقل الشحنات التجارية بين الدول، لذا تم التركيز في هذا البحث على أهم الدراسات السابقة التي تناولت ميناء عدن ومنها؛

1) (سالم، 2004): هدف البحث إلى توضيح أهمية تركيب القوى العاملة لميناء عدن وإبراز النشاط الإقتصادي في الميناء وتطوراته وإدارته. وتوصلت الدراسة إلى العديد من الإستنتاجات أهمها:

- إن ميناء عدن بحاجة إلى تطوير الإدارة وهذا ممكن أن يتم عن طريق الإستفادة من الخبرات الأجنبية؛ لتساعدها بالإستشارات في مختلف الجوانب لإنجاز المهام بكفاءة.
- لابد من القطاع الخاص الذي اذا أتيحت له فرصة واسعة للعمل في الميناء، فينبغي عليه توفير جميع المعلومات والبيانات الإحصائية ولإنجاز ذلك لابد من توفير نظام يضمن ذلك.

2) (السياني ، 2006): هدف البحث إلى در اسة مقارنة لميناء عدن والموانئ المنافسة في منطقتي البحر الأحمر وبحر العرب من خلال بحث وتحليل عناصر المنافسة بين الميناء والموانئ المحيطة ودراسة المؤثرات المختلفة على أداء وتشغيل الميناء وذلك بهدف كيفية خلق الزيادة النسبية لميناء عدن. ومن أهم نتائج البحث توافر معظم الخدمات والتسهيلات الضرورية التي لابد لأي ميناء من تقديمها، وهذه الخدمات من الممكن تطويرها وتحسين أدائها بحيث تكون أجور وتكاليف الخدمات المقدمة مناسبة ومنافسة لتعريفة الموانئ الأخرى وتوفير السرعة في الإنجاز لأن وقت السفينة غالي الثمن. ومن أهم التوصيات في هذا البحث زيادة عدد الأرصفة وتطويرها وزيادة أعماقها وأعماق القناة الملاحية والحوض إلى 25 متر لكي تتناسب مع السفن العابرة لقناة السويس وتنفيذ برنامج دوري ومستمر للصيانة العامة لمكونات الميناء ومنشآته المختلفة وتوسيع الطرق الرئيسية وصيانتها ورفع كفاءتها التشغيلية، وتطبيق رسوم تنافسية بالمقارنة مع موانئ الجوار.

3) (جبران، 2008): هدفت الدراسة إلى إبراز دور الموارد البشرية في إنجاز مهام وأهداف ميناء عدن بالإطلاع على واقع ميناء عدن والخدمات التي يقدمها وأثر الخدمات على عملية التنمية داخلياً وعلى المستوى الخارجي وتحديد أبرز العوائق التي تقف أمام تحسين أداء ميناء عدن وموارده البشرية، وتكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على حجم ونوعية الموارد البشرية من حيث مستوى تأهيلها وتدريبها وخبرتها وأثره على جودة الخدمات المقدمة وإلى الدور المهم الذي تلعبه عوامل تطوير الموارد البشرية في تحسين جودة خدمات الموانئ. وتوصلت الدراسة إلى العديد من الإستنتاجات أهمها:

- إن تخصصات الموارد البشرية غير متجانسة مع طبيعية نشاط ميناء عدن وأهدافه.
- عدم مواكبة ميناء عدن للتقنيات الحديثة، حيث يعاني من ضعف في إستخدام أدوات العمل المكتبي منها الكمبيوتر والتي تعد أبسط الوسائل في عصر التطورات العلمية والتكنولوجية.
- يعاني ميناء عدن من ضعف تقديم الخدمات في التدريب في مبنى مركز التدريب البحري التابع لمؤسسة الميناء.

4) (البيشي، 2010): تتمحور مشكلة الدراسة حول ضعف مستوى القدرة التنافسية لميناء عدن مقارنة بالموانئ الإقليمية، وقد هدفت إلى دراسة المقومات التنافسية التي يمتلكها ميناء عدن، والتعرف على نقاط الضعف والقوة في ميناء عدن، كما ناقشت الدراسة المواصفات الطبيعية لميناء عدن،وأسلوب الإدارة المتبع في الميناء وكفاءة الموارد البشرية، وركزت على أهمية وضع مخطط عام

لتطوير وتحديث ميناء عدن يعتمد على المفهوم اللوجستي لنشاط الميناء، وقد توصلت الدراسة إلى إن خدمات الميناء ضعيفة ولا تواكب التطورات في النقل البحري والأسباب الحديثة لنقل التجارة العالمية، وإلى أهمية القيام بالتخطيط الإستراتيجي اللوجستي وتحديد أولويات الأهداف المتعددة لأنشطة ميناء عدن للإرتقاء بنشاط الميناء، وأوصت الدراسة إلى ضرورة عمل الدراسات والخطط الإستراتيجية لتنمية إمكانات ميناء عدن والعمل على تطبيقها،وضرورة تطوير الموارد البشرية،وزيادة الإنفاق الإستثماري من خلال رصد الإعتمادات المالية لتطوير ميناء عدن في الموازنة العامة للدولة.

5) (سعيد، 2012): هدفت الدراسة إلى تقييم القدرة التنافسية لمحطة عدن للحاويات من خلال مقارنة مقومات القدرة التنافسية لمحطة عدن للحاويات مع مقومات القدرة التنافسية لمحطات الحاويات في الموانئ المنافسة - ميناء جدة، وميناء جيبوتي، وميناء دبي، وميناء بورسعيد، وقد توصلت الدراسة إلى إن القدرة التنافسية للموانئ البحرية تقوم على مجموعة من المقومات الداخلية والخارجية، وتتمثل العوامل الداخلية بالبنية التحتية من الأرصفة والأعماق والمخازن وكذلك البنية الفوقية من المعدات ونظم المعلومات، كما توصلت الدراسة إلى إن محطة عدن للحاويات أقل قدرة تنافسية مقارنة بالموانئ المنافسة الأخرى (جدة، وجيبوتي، ودبي، وبور سعيد)، من حيث مستوى الإمكانات، والأداء، والحصة السوقية. وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة وضع مخطط استراتيجي شامل لميناء عدن بشكل عام ومحطة الحاويات بشكل خاص،لتعزيز القدرة التنافسية للميناء،والإسراع في تطوير محطة عدن للحاويات بما يتناسب مع التطورات في صناعة السفن من أجل جذب السفن الكبيرة والمنافسة لجذب حاويات الترانزيت.

6) (عراسي ، 2014): هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية ميناء عدن إقتصادياً وإستراتيجياً لما له من مكانه عالمية، وإلى دراسة حالة الإزدهار والركود للميناء ومقارنة ركوده بالمقارنة مع الموانئ الإقليمية والعالمية، من خلال دراسة المؤشرات الإحصائية التي تعكس أداء الميناء من حركة السفن والبضائع، وكمية الوقود والمياه المقدمة لخدمة السفن، وإستخدام الأساليب الإحصائية لقياس نشاط الميناء وتنبؤ بنشاط الميناء حتى عام 2030م.

7) (قردش، 2021): هدفت الدراسة إلى تحليل الوضع التنافسي لمحطة عدن للحاويات في ظل المنافسة المتزايدة في الاقليم، ومن خلال استخدام ادوات تحليل HHI و CI تبين بان المنطقة تعاني من احتكار كبار محطات الحاويات المتمثل بميناء جده الإسلامي وميناء صلالة العماني على حساب بقية الموانئ في منطقة خليج عدن والبحر الأحمر، اضف إلى ان التحديات الداخلية للجمهورية اليمنية المتمثله بعدم الاستقرار الأمني والسياسي حال دون النهوض بميناء عدن وتطوير بنيته التحتية والإدارية لتمكينه من استعادة دورة على خارطة التنافسية في الإقليم.

8) (امزربه، 2023): هدفت الدراسة إلى التعرق على المتطلبات الضرورية لتطبيق مفهوم الموانئ الذكية وذلك سعيا لتعزرز القدرة التنافسية لمحطة عدن للحاويات، لا سيما والتعرف على مصادر التي من خلالها يتم تحقيق القدرات التنافسية في الموانئ ومعرفة محددات الاداء التنافسي لمحطة عدن للحاويات واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحث بجمع

البيانات المتعلقة بالموانئ المجاورة والمنافسة كما تم استعراض تطبيقات الموانئ الذكية عالميا، بالاضافة إلى استعانة الباحث بالدراسات السابقة. وخلص البحث على عدة استنتاجات لعل من اهمها هو وجوب تحسين الخدمات اللوجستية والعناية بجودة سلسلة التوريد؛ بما يؤدي إلى تحسين القدرات التنافسية في مطة عدن للحاويات. كما ركز الباحث على اهمية مراعاة والاهتمام بادارة الجودة الشاملة ودعم التوجه نحو تطبيق مفهوم الموانئ الذكية من خلال توفير نظم معلومات متطورة كأحد اهم ركائز نجاح إدارة الجودة الشاملة في محطة عدن للحاويات.

ونستخلص من الدراسات السابقة بأنها في المجمل ركزت على ضرورة وجود الخطط والدراسات الإستراتيجية وكذلك وجوب تعزيز تركيبة الموارد البشرية وتحسين الإدارة والإستعانة بالقطاع الخاص المتخصص والعمل في شراكة تهدف إلى تحسين جودة خدمات ميناء عدن بكل مرافقة وقطاعاته والتعامل معها ككل من منظور شامل والذي يتطلب في المقام الاول وجود استقرار امني وسياسي.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال التالي:

(ما أسباب تراجع دور ميناء عدن محلياً واقليمياً، على الرغم من موقع ميناء عدن المتميز؟).

لذا فأن هناك حاجة ماسة لدراسة وتحليل أسباب ومسببات تراجع دور ميناء عدن وضعف دوره التنافسي كمحور تجاري خدمي مهم في المنطقة وذلك من خلال تشخيص المشكلة وتبيان أبعادها وجوانبها الفنية والخدمية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تسليطه الضوء على أحد أهم الركائز الرئيسية للتنمية الاقتصادية والتجارية في الجمهورية اليمنية بشكل عام ومحافظة عدن بشكل خاص، والمتمثل بميناء عدن حيث يهدف البحث إلى تحليل اسباب تراجع النشاط التجاري والملاحي عبر ميناء عدن كما سيعمل على تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر تباعا على أداء الميناء ونشاطه.

فرضية البحث وسؤال البحث

تمحور البحث حول فرضية أساسية وتتمثل في أنه: يساهم تطوير المنظومة الخدمية والفنية في ميناء عدن في رفع مستوى أداء الميناء والإرتقاء بأنشطته وزيادة قدرته التنافسية. ويتمحور السؤال البحثي حول:

ما هي أسباب تراجع دور ميناء عدن محليا واقليميا إذا ما قورن بالموانئ الاخرى المجاورة والمنافسة في منطقة غرب البحر العربي والبحر الأحمر؟

حدود ومجتمع البحث

ركز البحث حول ميناء عدن وذلك من خلال تحليل منظومته الفنية والخدمية خلال الفترة الممتدة من عام 2011 حتى 2023م، ومقارنته بموانئ دول الجوار المتمثلة بميناء صلاله وميناء دوراله وميناء جده الاسلامي والتي تعد موانئ رائده في المنطقة ومنافسة لميناء عدن.

الشكل رقم (1) خريطة موانئ البحر الأحمر.

المصدر: www.google.com/maps

تحليل موانئ البحر الاحمر

كان لميناء عدن الريادة في المنطقة في ستينيات القرن الماضي لما تميز به من خدمات متنوعة يقدمها للسفن العابرة من شرق اسيا إلى أوروبا فقد اعتلى المرتبة الثالثة عالميا من حيث تقديم الخدمات ومن حيث حجم نشاط السفن الداخلة للميناء بغرض التموين.

كذلك هو الحال في تسعينيتا القرن الماضي فقد كان لميناء عدن السبق في انشاء محطة حاويات متخصصة تقع في الجهه الشمالية لميناء عدن والتي تميزت بريادتها في المنطقة وحداثتها لمواكبة خدمة نشاط سفن الحاويات العابرة والتركيز على تجارة الترانزيت العابرة من شرق اسيا إلى أوروبا. كانت بداية العمليات التشغيلية لمحطة حاويات ميناء عدن في العام 1999م وبالعودة إلى خارطة محطات الحاويات المتخصصة والمنافسة في المنطقة أثناء إفتتاح محطة عدن للحاويات سنجد بأن محطة عدن للحاويات كانت تمثل أحد أهم محطات الحاويات القلائل في منطقة خليج عدن والبحر الأحمر وكانت تشكل إنطلاقة جديدة لإعادة ميناء عدن للصدارة ضمن أهم موانئ المنطقة من حيث القدرة التنافسية.

أن التسارع الحادث في تطوير خدمات محطات الحاويات لمواكبة أحجام سفن الحاويات في ظل تجمد وركود قدرة محطة اويات ميناء عدن في مواكبة هذا التطور المتسارع في المنطقة والعالم أدى إلى تغيير الخارطة التنافسية لموانئ منطقة البحر الأحمر وخليج عدن ومنطقة غرب بحر العرب، ليعيد ترتيب محطات حاويات المنطقة بحسب الكفاءة التشغيلية المتمثلة بالبنية التحتية والفوقية لها والذي بدوره أدى إلى تراجع ميناء عدن ليصبح في آخر القائمة التنافسية في المنطقة. الجدول التالي يوضح مقارنة بين الموانئ الواقعة في إطار منطقة البحث من حيث الأمكانات والخدمات:

جدول رقم (1): مقارنة نشاط الحاويات في ميناء عدن بالمنافسين في الإقليم

Number	Country	Port name	Navigational Info.				Infrastructure		
			Width (meter)	Deepth (meter)	No. of Berths (meter)	Berth length (meter)	Alongside Depth (meter)	Annual Capacity (million)	STS Cranes
1	Yemen	Port of Aden	280	15	2	700	16	1	7
2	Oman	Port of Salalah	600	20	6	2400	18	6	25
3	Oman	Port of Sohar	280	19	5	1500	18	1.6	10
4	Djibouti	Doraleh Port	-	18	3	1050	18	1.6	8
5	KSA	Jeddah Islamic Port – Red Sea Gateway	300	18	11	3300	15-18	5.2	24
		Jeddah Islamic Port – South Terminal	315	16	7	1893	16.5	2.4	11
6	KSA	King Abdullah Port	400	18	6	2200	18	5	20
7	Jordan	Aqaba Port	-	24	3	1000	18	1.3	7
8	Sudan	Port of Sudan	300	20	6	1478	16	1.3	10
9	Egypt	Sokhna Port	350	17	5	1400	17	1.4	10

المصدر: الباحث بالإستعانة بالتقارير التجارية الخاصة بالإدارة التجارية لمحطة عدن للحاويات.

من الجدول اعلاه يتبن بأن ميناء عدن يعد الأقل من حيث الامكانات المتمثلة بالبنية التحيتية والفوقية مثل المساحات التخزينية لمحطة الحاويات وكذلك المعدات الشئ الذي يضعف من الوضع التنافسي لميناء عدن ناهيك على المعوقات الأخرى التي تعمل على تقويض عملية التطوير والتحديث والتي يأتي في مقدمتها الوضع السياسي والأمني للجمهورية اليمنية وحالة عدم الاستقرار السياسي والامني منذ العام 2011 ومانتبعها من حرب أهلية شنتها الجماعات الانقلابية في العام 2015م وتبعاتها السلبية على النشاط التجاري والخدمي وكذلك الإضرار بالإقتصاد الوطني.

منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك كمنهج رئيسي كونه يتوافق ويتلائم مع الأهداف المزمع تحقيقها من الدراسة بإعتبارها دراسة وصفية تحليلية وتم إستخدام طريقة التحليل الرباعي (SWOT Analysis) لتحليل مستوى الأداء للمنظومة الفنية والخدمية لميناء عدن وتسليط الضوء بشكل خاص على نشاط الحاويات كونه يمثل الركيزة الاساسية لنشاط ميناء عدن خصوصاً مع المتغيرات العالمية في الانتقال إلى الاسلوب الحديث ونظام التحويه

بدلا عن الانماط القديمة،

يستخدم التحليل الرباعي أو مايطلق عليه باللغة الإنجليزية (SWOT) كأداة تحليل عامة تستخدم لعدة مجالات من ضمنها إدارة الأعمال والتسويق والتنمية البشرية وغيرها، ويشمل هذا التحليل بحسب مكونات حروفة الأربعة بحسب التالي:

- S وهي نقاط القوة (Strength): وهي العناصر التي تمتلكها المنظمة والتي تميزها عن غيرها وتعد مصدر قوة لها.

- W وهي نقاط الضعف (Weakness): وهي نقاط الضعف في المنظمة والتي تمثل قيود أو قصور في مواردها أو مهاراتها وقدراتها والتي قد تحد من أداء المنظمة.

- Oو وهي الفرص (Opportunities): والتي تمثل الفرص التي تأتي من البيئة الخارجية أي من خارج المشروع وتؤدي على سبيل المثال إلى زيادة الحصة السوقية للمنظمة وزيادة الأرباح.

- T وهي المخاطر (Threats): هي كذلك تأتي من خارج المنظمة أي من البيئة الخارجية وتسبب إضطرابات للمنظمة وتشكل تهديد متمثل بوجود منافسين جدد أو إنخفاض لمعدلات نمو الطلب. وتنقسم نقاط التحليل الرباعي إلى جزئان أساسيان يمثلان البيئة الداخلية للمنظمة وهي (القوة والضعف) والبيئة الخارجية المحيطة بالمنظمة وهي (الفرص والتهديد).

ويظهر نموذج تحليل SWOT وفقاً للجدول التالي:

نقاط البيئة الداخلية / نقاط البيئة الخارجية	نقاط القوة	نقاط الضعف
الفرص	أستعمال نقاط القوة وإستثمار الفرص المتاحة	معالجة نقاط الضعف وإستثمار الفرص المتاحة
التهديدات	إستعمال نقاط القوة وتقليل التهديدات	تقليل نقاط الضعف وتقليل التهديدات

جدول رقم (2): نموذج تحليلSWOT - المصدر: (ماهر، 1999).

يعدتحليل SWOT من أهم الأدوات الخاصة بالتحليل الاستراتيجي، ويُعتبر المرحلة الأولى من مراحل إعداد وتصميم الخُطط داخل المُنشآت، كما يُساعد الأشخاص على اتّخاذ وصناعة القرارات المؤثّرة في حياتهم، ويُعدّ أيضاً من الطُرق السهلة وذات الأهمية الكبيرة؛ حيث لايجوز تجاهله أو عدم استخدامه في بيئة العمل، وتُلخّص أهمية تحليل SWOT وفقا للنقاط التالية (جغوبي، 2015):

يُساعد تحليل SWOT على معرفة جميع عناصر القوّة التي من الممكن استخدامها للتعامل مع التهديدات والعقبات، كما يُوفّر الوسائل المناسبة للاستفادة من الفرص المُتاحة، ويُقلّل من السيطرة الناتجة عن عناصر الضعف المؤثّرة في كفاءة عمل المُنشأة (كرماشة، 2010).

يُساهم تحليل SWOT في تقديم العلاجات المُناسبة للأوضاع الاستراتيجيّة المعقدة عن طريق توفير كمية من المعلومات للمساهمة في تطوير عملية اتّخاذ القرارات (Helms & Nixon, 2010).

يُوفّرتحليل SWOT للمنظمة القُدرة على تنظيم ومراجعة جميع البيانات والمعلومات والإنتقال إلى أفضل النظم.

يدعم تحليل SWOT المُنشآت في الوصول إلى أفضل أنواع التخطيط الذي يُساعد على تحقيق الأهداف.

يحرص تحليل SWOT على تجاوز الحواجز والمعيقات المؤثّرة في عمليات التغيير، وتوضيح طبيعةالقيود التي تحول دون الاستمرارفي التغيير.

يُقدّم تحليل SWOT معلومات عن جميع عناصره التي تشمل التهديدات، وعناصر القوّة، والفرص، وعناصر الضعف؛ من أجل تطبيق تحليل مفيد للمُنشأة للوصول إلى ميزتها التنافسية (David, 1993).

يوفّر تحليل SWOT إمكانية الحصول على حلول جديدة وحديثة للمُشكلات، وصناعة القرارات التي تتميّزُ بالفعاليّة، وتعزيز دور تبادل الأفكار والتواصل بين الأفراد.

يُوفّر تحليل SWOT التوصيات المناسبة لإعداد دراسات الجدوى الاقتصاديّة للمشروعات.

لا يقتصر إستخدام تحليل SWOT على المنظمات الربحية فحسب، بل بالإمكان إستخدامه في أي حالة يتطلب فيها إتخاذ القرار والوصول إلى الهدف، حيث تستخدم تحليل SWOT في المنظمات الغير ربحية والوحدات الحكومية وكذلك للأفراد (دعيم، 2011).

متغيرات البحث

تنقسم متغيرات البحث لتغيرات تابعة ومتغيرات مستقلة، وطبقاً لهدف البحث فإن المتغير التابع هو مكانه ودور ميناء عدن في المنطقة والمتمثل بقدرات الميناء البنيوية عدد الارصفة عدد الرافعات اطوال واعماق المراسي، والمتغير التابع الثاني هو عدد السفن وعدد الخطوط الملاحية الناقلة وعدد الحاويات والبضائع المتداولة. أما بالنسبة للمتغير المستقل فيتمثل بالعوامل المؤثرة على مكانه الميناء من حيث الادارة والخطط الاستراتيجسة والاستقرار السياسي والامني للبلد والذي بالامكان اختصاره بمسمى واحد هو الادارة.

شكل رقم (2): متغيرات البحث

النتائج والتوصيات

من أهم التوصيات التي توصل لها الباحث، كالتالي:

1) يجب استغلال الموقع الاستراتيجي لميناء عدن، والذي يجعل من زمن الوصول إلى الميناء عامل أساس في حساب سرعة النقل، وتقليص تكاليف الرحلة البحرية في حال ما تم استغلال محطة الحاويات على وجه الخصوص، والنهوض بها مثل: محطات الحاويات المجاورة، والمنافسة لميناء عدن؛ وذلك من خلال تقليل رسوم التأمين للسفن الداخلة لميناء عدن، والذي تكلل بنقل مركز تفتيش الحاويات من جدة، وجيبوتي لعدن، من خلال إلغاء الآلية السابقة التي كان من شأنها إصدار تصاريح دخول السفن لميناء عدن، استغلال ظهير الميناء في إنشاء منطقة لوجستية، والعمل على تعميق الأرصفة، والمجرى الملاحي أسوةً بما هو معمول به في الموانئ المجاورة المنافسة، وكذلك الدخول في شراكات مع القطاع الخاص؛ لإدارة محطة الحاويات، وتشغيلها، وتطويرها، وتجهيز المحطة بصيانة دورية للرافعات الجسرية، والتي تؤثر على حركة الشحن، والتفريغ؛ مما يؤثر على تقليل زمن بقاء سفن الحاويات بالمحطة، العمل على زيادة وتفعيل الخدمات الداعمة بمحطة عدن للحاويات مثل صيانة الحاويات وتنظيفها وورش إصلاح السفن.

2) يجب حل جميع المشاكل السياسية التي تعوق قيام الميناء بالأعمال المطلوبة والتي تؤثر في النهاية على قدرته التنافسية بين الموانئ المجاورة؛ حيث يشكل الوضع الأمني الراهن في الجمهورية اليمنية العديد من التحديات في ظل توقف العديد من الطرق البرية التي تربط ميناء عدن بمدينة تعز والعاصمة صنعاء، ومدينة أب،والتي تعد مراكز التجمع السكاني الأعلى في الجمهورية اليمنية.

3) يجب العناية بزيادة فرص التدريب للكوادر في الميناء ومحطة الحاويات وذلك من خلال؛ تفعيل مركز التدريب البحري في ميناء عدن، والذي سيساعد على تأهيل العمالة المحلية، تدريب العاملين في مراكز التدريب بالموانئ الدولية لتدريبهم في كل ما يتعلق بما هو جديد في عمليات إدارة الموانئ، وعمل زيارات ميدانية للموانئ المتقدمة؛ للاستفادة من التجارب المطبقة لديهم.

4) العمل على وضع استراتيجية، ورؤية بعيدة المدى؛ لتعزيز تنافسية ميناء عدن على المدي الطويل.

5) قيام الحكومة بعمل تشريعات خاصة بميناء عدن ؛ بهدف تحريرها من القوانين المحلية ليمكنها من التحرك في إطار أوسع، ومنها على سبيل الذكر وليس الحصر عمل تشريع يجيز لمحطة الحاويات التخلص من البضائع المتراكمة والمتروكة، والتي باتت تشغل حيزا من المساحات التخزينية نظرا لعدم وجود مستلمين للبضائع، أو لعدم مطابقتها للمواصفات، ومن ثم فإن المحطة لا تمتلك الحق في التخلص من تلك الشحنات أسوة بما هو معمول به في جبل علي، وميناء جدة الاسلامي.

6) العمل على فصل التداخل بين الهيئات الحكومية ؛ بحيث تكون قادرة على استيعاب أنشطة الميناء المستقبلية من خلال ؛ وقف تداخل صلاحيات المناطق الحرة في أراضي ظهير ميناء عدن، ومحطة الحاويات على وجه التحديد، والتي قامت المنطقة الحرة بصرف جزء كبير من الشريط الساحلي للميناء، وتحويله إلى تجمعات سكنية أدت بذلك إلى تبديد فرص توسعة محطة الحاويات، وإنشاء التجمعات التخزينية التي تخدم الميناء، وانشطته الخدمية.

7) إنشاء مركز لوجيستي متكامل بهدف إدخال جميع البيانات بالميناء، وربطها ببعضها البعض، ومن أهدافه تتبع الشحنات، والبضائع، وتحديد مواقع السفن، وتنظيم دخولها، وخروجها وكذلك ربط كاميرات المراقبة بالميناء ؛ لمتابعة كل أنشطة الميناء.

8) ميكنة كافة الإجرءات في محطة عدن للحاويات ؛ بما يساعد على تقليل زمن المناولة للحاويات سواء على الأرصفة، أو في منطقة المخطاف، والتوسع في استخدام أحدث النظم الإلكترونية خاصةً نظام التشغيلTOS .

9) تطبيق أحدث مناهج النظم البيئية، وإعادة تدوير المخلفات في محطة عدن للحاويات، وتبني استراتيجيات الممرات الذكية التي تقلل تكدس الحاويات داخل المحطة، وخفض الزمن الخاص بجميع العمليات، التي تترجم - في النهاية- لتقليل التكلفة.

10) تحسين الخدمات اللوجستية، والعناية بجودة سلسلة التوريد ؛ بما يؤدي إلى تحسين القدارت التنافسية في ميناء عدن.

11) التركيز على أهمية الجودة الشاملة، ودعم التوجه نحو التحرك إلى الموانئ الذكية عن طريق توفير نظم معلومات متطورة ؛ بوصفها إحدى ركائز نجاح إدارة الجودة الشاملة في ميناء عدن.

12) تبني الإدارة العليا لميناء عدن تطبيق مناهج الإدارة الذكية لمحطة عدن للحاويات، وتوعية كافة العاملين بأهمية الاعتماد على تطبيقات الموانئ الذكية لتقييم الخدمة بتوفير متطلبات تطبيقها بشكل متكامل لاسيما والتركيز على تحديث وتطوير البنية التحتية لمحطة الحاويات كونها تمثل التطور الحالي والمستقبلي لاساليب النقل والاخذ بالاعتبار تطبيق التالي:

- تحديث البنية التحتية، والفوقية لمحطة عدن للحاويات من خلال ؛ تزويدها بأحدث المعدات التي تساعد على تحسين كفاءة المحطة، وفعاليتها، وتقليل انبعاث الكربون.
- تشجيع العاملين في محطة عدن للحاويات للتحول نحو استخدام الميناء الذكي، وتوفير مناخ تنظمي يسمح بالإبداع، والابتكار لكافة المستويات الإدارية، ومنح المتميزين في استخدامها الحوافز المادية، والمعنوية.
- توفير الاعتماد المالي والإمكانيات البشرية، والفنية اللازمة ؛ لدعم استخدام التطبيقات الذكية في كافة مفاصل محطة عدن للحاويات.
- مراجعة الأنظمة، واللوائح وإعادة صياغتها، وتهيئتها في محطة عدن للحاويات لتواكب التطورات التكنولوجية ؛ بما يتوافق مع مفهوم الموانئ الذكية.

13) العمل نحو رفع المستوى الخدمي والانتاجي في الميناء من خلال تحسين مؤشرات الاداء في جميع القطاعات.

يعد هذا البحث أحد البحوث التي تفردت في تخصيص موضوعها حول تحليل اسباب تراجع دور ميناء عدن محليا واقليميا من خلال دراسة وتحليل أسباب تراجع دور الميناء وقدرته التنافسية مقارنةً بموانئ دول الجوار المنافسة والواقعة في المنطقة المحددة في البحث، كما خلص البحث إلى التوصيات والتي من شأنها الإسهام في القاء الضوء على اهم الجوانب التي من شأنها العمل على إعادة وضع ميناء عدن في الاتجاه الصحيح وتصويب المسار لإعادته إلى خارطة المنافسة الإقليمية في البحر العربي وخليج عدن والبحر الأحمر. يوصي الباحث بدراسة تبني خيار الشراكة مع القطاع الخاص وكذلك أهمية وجود خطط إستراتيجية وأثرها في تعزيز تنافسية الميناء، كما يوصي الباحث بدراسة دور وأثر الموارد البشرية في تعزيز القدرة التنافسية للميناء، كذلك دراسة رؤية الشراكات مع القطاع الخاص لبقية القطاعات العاملة تحت إطار مظلة ميناء عدن لما من شأنه خلق روح المنافسة بين الشركات الخاصة لإدارة القطاعات المختلفة في الميناء مع وجود رقابة فاعلة وقوية على أداء القطاع الخاص من قِبل إدارة الميناء.

المراجـــع:

Fred R. David. (1993). Stratigic Managment. Macmillan Publishing Company، 29.

M. M. Helms، و J Nixon. (2010). Exploring SWOT analysis - where are we now. Strategy and Managment ، 216.

Regional Competitors Report R.C.R. (2018). Regional Competitors Report. Aden: Aden Container Terminal - Inetrnal Reports.

UNCTAD. (2019). Review of Maritime Transport 2019. Maritime. New York: UN.

أحمد محمد البيشي. (2010). تطوير وتحديث ميناء عدن في ظل المنافسة الإقليمية. الإسكندرية، مصر: رسالة ماجستير مقدمة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

أحمد ماهر. (1999). دليل المدير خطوة بخطوة فب الإدارة الإستراتيجية . الإسكندرية: الدار الجامعية.

اشرف قردش. (2021). تحليل القدرة التنافسية لمحطة حاويات ميناء عدن في ظل المنافسة الاقليمية . اسكندرية : رسالة ماجستير - الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

سالي فهمي عراسي . (2014). استخدام الأساليب الإحصائية لقياس أداء الموانئ البحرية - دراسة حالة إزدهار وركود عدن 1950م - 2012م. عدن، اليمن: رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الإدارية، جامعة عدن.

شفيع محمد سعيد. (2012). دراسة مقارنة لمستوى القدرة التنافسية لميناء عدن وموانئ الحاويات بمنطقة الشرق الأوسط. الإسكندرية، مصر: رسالة ماجستير مقدمة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري .

عبير حسون كرماشة. (2010). التخطيط الإستراتيجي ودوره في تحقيق الميزة التنافسية. الكوفة، العراق: مركز دراسات الكوفة.

عزيز سمعان دعيم. (15 October, 2011). Linga .- تاريخ الاسترداد 29 September , 2020، من https://www.linga.org/methodsofstudy-articles/MzE0MQ ==www.Linga.org:

علي عبدالله علي السياني . (2006). دراسة مقارنة لميناء عدن والموانئ المنافسة في منطقتي البحر الاحمر وبحر العرب. . الإسكندرية، مصر: رسالة ماجستير في تكنولوجيا النقل البحري مقدمة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري .

فادية جغوبي. (2015). دور التحليل الإستراتيجي SWOT في تحسين أداء المنظمة - دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة - بسكرة. بسكرة: رسالة ماجستير مقدمة لنيل درجة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة.

لينا قاسم عسكر جبران. (2008). الموارد البشرية وأثرها في تحسين جودة خدمات الموانئ اليمنية. عدن، اليمن : رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الإدارية، جامعة عدن.

مبارك سالم سالم. (2004). النشاط الإقتصادي في الموانئ اليمنية - ميناء عدن. عدن: بحث مقدم في الندوة العالمية (موانئ - مدن - العولمة).

محمد علوي امزربه. (2023). اثر تطبيق متطلبات الموانئ الذكية على القدرات التنافسية لمحطة عدن للحاويات . الاسكندرية : رسالة ماجستير مقدمة للاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

رمضان مبارك

بمناسبة شهر رمضان المبارك

تتقدم قيادة وموظفي وعمال ميناء عدن بكافة قطاعاته

بأحر التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بفخامة

الدكتور/ رشاد محمد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

وإلى كافة شعبنا اليمني في الداخل والخارج

أعاده الله علينا وعلى الأمة

الإسلامية بالخير واليُمن والبركات،،،

كل عام وانتم بخير

عنهـــم: **الدكتور/ / محمد علوي أمزربه**

رئيس مجلس إدارة ميناء عدن

المالية
Al-Maliah

أطلق مركز المستشارين اليمنيين ونقابة المحاسبين اليمنيين مبادرة الإنقاذ المالي والشمول المالي والتي تأتي تعزيزا للتعاون والشراكة بين مختلف الجهات اليمنية لتحسين الاقتصاد الوطني والإستراتيجية الوطنية للشمول المالي هي وثيقة عامة شاملة يتم صياغتها على المستوى الوطني لتسريع مستوى الشمول المالي بشكل منهجي في بلد معين. عادةً، ستتضمن الإستراتيجية الوطنية للإشتمال المالي تحليلًا للوضع الحالي والقيود المفروضة على الشمول المالي، وهدفًا قابلاً للقياس للشمول المالي، وكيف تقترح الدولة الوصول إلى هذا الهدف ومتى وكيف ستقيم التقدم والإنجازات التي حققتها الإستراتيجية الوطنية للإشتمال المالي. يتم تطوير الإستراتيجية الوطنية للإشتمال المالي من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق تشمل، من بين آخرين، أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص المشاركين في تطوير القطاع المالي.

إطلاق مبادرة الإنقاذ والشمول المالي

إن زيادة الشمول المالي يَعِد بنمو وتنمية أكثر شمولا، في حين أن الاستراتيجيات الوطنية لديها القدرة على تسريع الشمول المالي.

أهداف المبادرة

أولاً :الإنقاذ المالي:

- مساعدة الشركات على تجاوز الأزمات المالية وتحسين وضعها المالي.
- تقديم الاستشارات المالية للشركات لمساعدتها على اتخاذ قرارات سليمة.

تطوير برامج تدريبية للكوادر اليمنية في مجال الإدارة المالية.

- وضع خطة شاملة لإنقاذ النظام المالي اليمني من الأزمة الحالية.

مكافحة الفساد المالي وتعزيز الشفافية في النظام المالي.

ثانياً:الشمول المالي:

- نشر الوعي حول أهمية الادخار والاستثمار في تنمية الاقتصاد الوطني.

تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للجميع، بما في ذلك الفئات الفقيرة والمهمشة.

- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع.
- الإنقاذ المالي والشمول المالي هما مفاهيم مهمة في المجال المالي، و لهما تأثير كبير على الأمن الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ومعنى كل منهما:

الإنقاذ المالي

يشير الإنقاذ المالي إلى الجهود والتدابير التي يتخذها الحكومات أو الجهات المالية الدولية لإنقاذ النظام المالي أو مؤسسات مالية مهمة من الانهيار أو الأزمات المالية. يتم ذلك عادة من خلال تقديم التمويل والدعم المالي للمؤسسات المتعثرة لمنع انتشار الاضطرابات المالية إلى باقي النظام المالي والاقتصاد بشكل عام. قد يشمل الإنقاذ المالي تقديم قروض، إعادة هيكلة الديون، أو تقديم تمويل طارئ.

الشمول المالي

يشير الشمول المالي إلى توفير الوصول والتوافر المتساوي للخدمات والمنتجات المالية لجميع الفئات من المجتمع، بما في ذلك الفئات ذات الدخل المنخفض والمجتمعات النائية والمستضعفة. يهدف الشمول المالي إلى تعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية وتحسين الحياة المالية للأفراد والمجتمعات. وتشمل الخدمات المالية المشمولة في الشمول المالي الحسابات المصرفية، والقروض، وخدمات التأمين، ووسائل الدفع الرقمية، وغيرها من الحلول المالية.

هناك عدة أثار إيجابية لكل من الإنقاذ المالي والشمول المالي، وتشمل:

- الإنقاذ المالي يمكن أن يساهم في الحفاظ على استقرار النظام المالي وتفادي الأزمات المالية الواسعة النطاق، وبالتالي الحد من التبعات الاقتصادية السلبية والبطالة والفقر.
- الشمول المالي يعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال تعزيز الاستثمار، وتوفير القروض للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز
- التوفير والاستدانة المالية السليمة.
- الشمول المالي يمكن أن يساهم في تحسين الوضع المالي والاقتصادي للفئات المهمشة والفقيرة، وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية.
- الإنقاذ المالي يمكن أن يساهم في استعادة الثقة في النظام المالي والاقتصاد بعد حدوث أزمة مالية كبيرة.

لتحقيق الإنقاذ المالي والشمول المالي، يتطلب العمل على عدة جوانب، بما في ذلك:

- تعزيز الرقابة المالية والمراقبة الفعالة للمؤسسات المالية للحد من المخاطر المالية وضمان استقرار النظام المالي.
- توفير التمويل والدعم المالي للمؤسسات المتعثرة والمجتمعات المحرومة لتعزيز الشمول المالي.
- تطوير البنية التحتية المالية، بما في ذلك توسيع شبكات البنوك والمؤسسات المالية في المناطق النائية والمجتمعات التي يصعب الوصول إليها.
- تعزيز التعليم المالي والوعي المالي لتمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مالية صحيحة والاستفادة الكاملة من الخدمات المالية المتاحة.
- تشجيع التكنولوجيا المالية وتطوير وسائل الدفع الرقمية لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية بشكل أكبر وتخفيض تكاليف الخدمات المالية.
- من المهم أن تعمل الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة والمؤسسات المالية والمنظمات المجتمعية، سويًا لتحقيق الإنقاذ المالي والشمول المالي والعمل على تعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

تهدف مبادرة الإنقاذ المالي والشمول المالي إلى تحقيق عدة أهداف، ومنها:

مبادرة الإنقاذ المالي والشمول المالي عمومًا تهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية الإنقاذ المالي والشمول المالي وتحقيق التغيير في المجتمع من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز الاستدانة المالية السليمة. قد تشمل الأهداف المحددة لمبادرة الإنقاذ المالي والشمول المالي ما يلي:

زيادة الوعي المالي

تهدف المبادرة إلى تعزيز الوعي والمعرفة حول المفاهيم المالية الأساسية والمهارات المالية الضرورية. يتم توفير التوعية المالية من خلال ورش العمل والمحاضرات والدورات التدريبية والمواد التثقيفية.

تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية

توفير فرص المشاركة في النظام المالي للأفراد والأسر ذوي الدخل المنخفض والمجتمعات المحرومة، وذلك من خلال توفير حسابات مصرفية، وخدمات الائتمان، والتأمين، والتمويل الصغير للأعمال الصغيرة والمتوسطة.

تعزيز التوازن المالي

تسعى المبادرة إلى تعزيز التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي للأفراد والأسر. يتم توفير الدعم للأفراد في تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات والادخار وإدارة الديون.

تعزيز التمويل الشامل

تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية للفئات ذات الدخل المنخفض والمجتمعات النامية، وتعزيز الحوكمة المالية وتمكين المجتمعات المحلية.

تعزيز التكنولوجيا المالية

تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية والابتكارات المالية الجديدة لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتبسيط العمليات المالية.

المالية
Al-Maliah

وزير المالية يبحث مع بعثة الاتحاد الأوروبي دعم جهود الحكومة لتنفيذ الإصلاحات الشاملة

بحث وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن، مع رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي غابرييل فيناليس، وسفيرتي فرنسا كاثرين كمون، وهولندا جانيت سيبين، تعزيز أوجه التعاون والشراكة بين الجانبين، ومستجدات الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد، ومستوى تنفيذ الحكومة برنامج الإصلاحات الشاملة في الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية، وفقا لتوجهات مجلس القيادة الرئاسي.

وجرى خلال اللقاء الذي ضم وكيل وزارة المالية لقطاع العلاقات الخارجية الدكتور نصر الحربي، والوكيل المساعد بوزارة المالية لقطاع التخطيط خالد الحوثري، وعدد من المعنيين، التطرق إلى التحديات الكبيرة التي تواجه المالية العامة في الوضع الاستثنائي الراهن، في ظل استمرار توقف تصدير النفط الخام الذي يشكل ما نسبته 65 إلى 70 في المائة من إجمالي الموارد العامة للدولة، وذلك منذ حوالي عام ونصف، بسبب استهداف مليشيا الحوثي الانقلابية الإرهابية المدعومة من إيران للمنشآت الحيوية لتصدير النفط، وكذا تصعيد مليشيا الحوثي في البحر الأحمر وخليج عدن واستغلالها للموارد المالية بمناطق سيطرتها لدعم ما يُسمى المجهود الحربي، ما أدى إلى تفاقم المعاناة الإنسانية والأوضاع الاقتصادية والخدمية والمعيشية، وأيضا التطرق إلى أوجه الدعم الأوروبي لوزارة المالية والمصالح والمؤسسات التابعة لها في الجوانب الفنية وبناء القدرات.

كما تناول اللقاء الجهود الإقليمية والدولية والأممية لتحقيق السلام في اليمن، وجهود الحكومة في سبيل تأمين الموارد العامة للدولة، وتنمية الموارد غير النفطية في مختلف المحافظات المحررة، والعمل على تحقيق استقرار وتحسن الاقتصاد الوطني، ومواجهة التحديات الصعبة الراهنة التي تعيشها البلاد في ظل انقلاب وحرب مليشيا الحوثي المستمرة منذ نحو 9 سنوات، وأهمية تواصل دعم شركاء الحكومة من الأشقاء والأصدقاء والصناديق المانحة للإسهام في تخفيف حِدة الأوضاع الصعبة التي تعيشها بلادنا في مختلف مجالات وقطاعات الحياة، وكذا إيجاد حلول دائمة وقابلة للاستمرارية فيما يخص أعباء المديونية والمتأخرات المستحقة على بلادنا.

واستعرض وزير المالية، آخر التطورات على الصعيدين الاقتصادي والمالي وانعكاسات تلك التطورات على الأوضاع العامة في البلاد ومعيشة المواطنين، وخيارات الحكومة للتعامل مع الأوضاع الصعبة الراهنة ومواجهة التحديات والإيفاء بالالتزامات الحتمية والعمل على تحسين الأوضاع العامة وتخفيف المعاناة الإنسانية، وجهود الحكومة لتنفيذ الإصلاحات الشاملة بدعم إقليمي ودولي، وجهود وزارة المالية لإعداد خطة عمل شاملة مبنية على مبادئ الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد للإسهام في تعزيز موارد الدولة.

توحيد الجبهة الداخلية ومكافحة الفساد واستعادة هيبة الدولة

عبدالله قائد

الحوثيون جماعة دينية رجعية ومتعصبة دون وطنية لا تقيم وزنا للمصالح الوطنية، قوضت ثوابت الدولة، ومكتسباتها ومركزها القانوني وأمنها القومي، واشعلت الحرب في اليمن، وتسببت بالجوع والفقر، كما هددت التعايش والحقوق والحريات، بما هي جماعة عصابية مغلقة قائمة على الشمولية ومبدأ "الولاية" في الحكم، الذي ينسف مبدأ المساواة ويكرس التمييز والفوارق بين المواطنين.

لقد تسبب صعود الحوثيين، بما يمثلوه من فكر متطرف ونهج دموي باعث على الانقسامات، بإشعال الصراعات، بل واحداث زلزال في الجمهورية اليمنية ومحيطها يصعب رأبه ومعالجة آثاره على المدى القريب..

وأظهرت تجربتهم الكهنوتية الدموية والوحشية خلال عقدين من الزمن شكلا هجينا يجمع بين قسوة النظام الديني لحركة طالبان في أفغانستان، وطغيان الإمامة البائدة في اليمن، واستبداد سلطة ولي الفقيه في إيران، وعنف القبضة البوليسية لنظام كوريا الشمالية، وفاشية الخمير الحمر في كمبوديا، وإرهاب جيش الرب في أوغندا.

ومع الأخذ بعين الاعتبار للدعم الحربي المتنوع الذي تقدمه إيران للحوثيين بشكل متزايد، إلا أن الفساد المستشري والانقسامات بين الخصوم المحليين الرئيسيين للحوثيين وتدني الكفاءة، هو من تسبب بشكل رئيس في صعود الحوثيين إلى السلطة واستمرار قبضتهم عليها.

والحل الوحيد للحد من الخطر الذي يشكله الحوثيون وبالتالي كبح جماحهم، على المدى الطويل، هو بناء قدرات القوات الحكومية المعترف بها دوليا.

وعلى الحكومة والقوات المتحالفة معها تطوير هرم قيادي متماسك، ومكافحة الفساد، وبناء قدراتها بشكل فعال.

على الأطراف المقاومة للحوثي أن تعي خطر هذه الجماعة على الأمة والدولة اليمنية ومستقبلها، والكارثة التي خلفتها، وحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم.

فاليمن اليوم في أمس الحاجة للعمل المسؤول والمخلص لتقديم التنازلات من أجل توحيد الجهود وتماسك الجبهة الداخلية في وجه الخطر الحوثي، ومكافحة الفساد، وصولا لاستعادة هيبة الدولة وسيطرتها على إيراداتها ومؤسساتها الاقتصادية والعسكرية والأمنية والاجتماعية والإدارية حتى أدنى مستويات السلطة في المحافظات والمديريات، لتحقيق الرضى والقبول والثقة بشكل تصاعدي في أوساط الشعب.

الماجستير بامتياز مع مرتبة الشرف للباحث أزال فاروق من جامعة عدن

نال الباحث أزال فاروق، درجة الماجستير بامتياز مع مرتبة الشرف من كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية قسم إدارة أعمال في جامعة عدن، عن رسالته العلمية الموسومة بـ"الصلابة النفسية وأثرها في الالتزام التنظيمي" - (دراسة حالة لدى المدراء في مصلحة الجمارك اليمنية والمكاتب والمنافذ التابعة لها).

وتكونت لجنة المناقشة العلنية للرسالة العلمية من أ. مشارك الدكتور علي الزامكي عضوا رئيسا ومشرفا علميا جامعة عدن، و أ. مساعد الدكتور عبدالله بافقير عضوا ومناقشا داخليا جامعة عدن، و أ. مساعد الدكتور نضال لصور عضوا ومناقشا خارجيا جامعة شبوة.

وجرى خلال الجلسة، استعراض الباحث أزال فاروق، رسالته وما تضمنته من فصول ومحتويات وأهداف ونتائج، وكذا مناقشة اللجنة لرسالة الباحث بهدف تصويبها في إطارها النظري والتطبيقي.

وأشادت لجنة المناقشة، بالباحث وما بذله من جهود كبيرة في رسالته العلمية ومحتواها ومضمونها وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات بحثية.

الإصلاحات الاقتصادية يطلق مبادرة للتخفيف من معوقات النقل

أطلق فريق الإصلاحات الاقتصادية مبادرة لمعالجة تحديات النقل في اليمن تتضمن فتح الطرقات الرئيسية، والمطارات، والموانئ، وتسهيل حركة التنقل للأفراد والبضائع للتخفيف من الوقع الاقتصادي والإنساني الصعب الذي تعيشه اليمن جراء الحرب.

وتضمنت المبادرة التي أطلقها الفريق التحديات التي تواجه القطاع الخاص وتؤثر على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في اليمن مثل: الازدواج الجمركي والجبايات في مداخل المدن وفي الموانئ، واستمرار إغلاق الطرق الرئيسية وتردي الطرق الفرعية بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية.

واقترح الفريق عددًا من التوصيات التي قد تساهم في معالجة مشاكل النقل في اليمن أهمها: فتح الطرقات الرئيسية بين المدن، وفتح المطارات والموانئ، والسماح باستيراد السلع والبضائع وفقًا للقوانين والتشريعات المعمول بها في اليمن قبل الحرب، وإلغاء الرسوم والجبايات المفروضة في مداخل المدن بالإضافة إلى السماح لكل البنوك العاملة في اليمن بإصدار الضمانات الجمركية والشيكات المصرفية حسب ما هو متعارف عليه وعدم حصرها في بنوك محددة مما يعقد من إجراءات التخليص الجمركي وفرض غرامات على التجار والسلع المستوردة.

وأكد الفريق أن قطاع النقل في اليمن يواجه تحديات كبيرة نتيجة لتداعيات الحرب بالرغم من الهدنة المؤقتة، فمنذ العام 2016 وحتى اللحظة لا تزال العديد من الطرق الرئيسية مغلقة بين المحافظات، وجبايات نقاط التفتيش قائمة، وما تزال الجمارك في مداخل المدن مفروضة، بل زادت نسبتها لتصل إلى 100 % على البضائع والسلع التي تستورد من ميناء عدن، ناهيك عن التعقيدات المفروضة على السلع القادمة إلى اليمن من الخارج والتأخير في عمليات الشحن والاستيراد والتفريغ.

يؤكد الفريق أن قطاع النقل على المستوى المحلي والخارجي يمثل

أولوية ملحة لما يمثله من أهمية لتعزيز النشاط الاقتصادي، ومن أجل التخفيف من التداعيات الاقتصادية والإنسانية الي تكبدها المواطن اليمني جراء الحرب الدائرة في اليمن منذ ثمانية أعوام.

وتعتبر معوقات نقل البضائع إلى السوق من أبرز التحديات الي تواجه الشركات اليمنية، وكذلك المستهلكين والجمهور بشكل عام، حيث تشكل تلك التحديات عقبات أساسية أمام تدفق السلع ووصولها إلى المواطنين بأسعار معقولة.

يذكر أن فريق الإصلاحات الاقتصادية هو مبادرة طوعية يتكون من نخبة من القطاع الخاص ويمثل مزيجًا بين رجال أعمال، وسيدات أعمال، وخبراء اقتصاديين وذلك بهدف تمكين القطاع الخاص من الإسهام بشكل موحد وفعال في صناعة القرار والمشاركة في وضع الرؤى والاستراتيجيات والسياسات لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي في اليمن من خلال تعبئة الطاقات الفردية بمختلف القطاعات في المناطق اليمنية.

ERT Launches Initiative to Alleviate Transportation Barriers in Yemen

The Economic Reform Team (ERT) announced today an initiative to address transport challenges in Yemen, including opening major roads, airports and seaports and facilitating movement of people and goods to alleviate Yemen's difficult economic and humanitarian situation.

The ERT's initiative included challenges facing by the private sector and affecting economic and humanitarian conditions in Yemen, such as: double customs and levies, in city entrances and seaports, continued closure of main roads and degradation of alternative sub roads, as well as high inflation rates and Yemen's currency devaluation.

And the Team also proposed many solutions to address transport challenges in Yemen. Some of which are to opening Yemen's airports and seaports by allowing importing of goods and commodities in accordance with the pre-war phase applicable laws and regulations in Yemen, abolishing all restrictions in city entrances such as double tariffs, extortion, levies, and allowing all banks operating in Yemen to issue letters of guarantee and bank cheques according to applicable laws to facilitate customs clearance procedures for traders.

Moreover, the Team assured that despite the temporary ceasefire, the transportation sector in Yemen is still facing significant challenges, most notably, the closure of main roads and Customs and checkpoint levies at city entrances are still imposed and have even increased to 100% on goods imported from the port of Aden or internationally recognized Government-controlled outlets delivered to the Houthis held- areas.

The Economic Reform Group (ERT) has set transport policies and associated challenges as a top priority because of the importance they represent for strengthening economic activity and for mitigating the economic and humanitarian repercussions suffered by Yemeni citizens and seeks to facilitate the arrival of goods and products to the Yemeni people and reduce commodities prices in a country where 80% of the population currently lives below the poverty line.

It worth saying that the Economic Reform Team (ERT) is a voluntary initiative from prominent Yemeni businessmen, businesswomen, and economic experts. The ERT aims to enable the private sector to contribute to decision-making uniformly and effectively and to develop visions, strategies, and policies that promote economic reforms and growth in Yemen. The ERT strives to include wide-ranging viewpoints informed by private sector stakeholders across the country.

a sharing formula launched drones on oil facilities after the ceasefire expired in October, leading the World Bank to project a 40% drop in revenue for 2023. The showcase Balhaf LNG plant has been dormant since the conflict onset, and fuel subsidies for domestic use at 20% less than full price cost an estimated 200 billion riyal annually.

Tax and customs duty have been 30% of revenue, but as a condition of laying down arms Saudi Arabia agreed to lift its blockade on Hodeidah port, and import tariffs were immediately hiked 50% accompanied by trade restrictions on Aden-based goods so that proceeds would exclusively benefit Sanaa. In the five years pre-war tax collection was a paltry 7% of GDP anyway, half the region average. Almost all businesses are small traders, who contribute a mere 5% of the total.

In the South, Saudi Arabia provided a $400mn fuel grant for electricity, but the government still shells out $100mn per month for diesel with hours of daily rationing, and paid bills covering only 5% of the Saudi outlay. Telecoms has fallen into disrepair with the main state operator selling a 70% stake to an Emirati partner. Wages and salaries are half of public spending, and civilian workers and security forces are now paid through new private banks considered more trustworthy than traditional intermediaries.

The banking system essentially collapsed in 2015 when the government defaulted on Treasury bills, which were half of assets, and froze deposits in place wiping out citizen savings. Commercial bank deposits declined by 10% over the past decade to 15% of GDP, with micro-finance and hawala informal channels filling the breach alongside a proliferation of licensed and unlicensed FX dealers such as those subject to US sanctions for acting as Iran conduits.

Dual central banks refuse to recognize rival letters of credit and currency notes or cooperate on basic oversight. The YER/USD rate in the North is 1500 versus 650 in the South, as the Houthis have banned new supplies from Saudi-financed printing. As strict Islamic followers, their regime is designed for full Sharia compliance with interest prohibited. Both sides agreed on a connection to the SWIFT cross-border payments system out of humanitarian and commercial necessity, but a joint roadmap as in Libya split between East and West is out of the question.

Under these circumstances the World Bank predicted a 1% GDP contraction for 2023, and at best 2% medium-term growth from a rough peace dividend while all these fiscal, monetary, and banking sector issues are outstanding. The international community can redouble efforts to strike an economic compromise that offers a brighter scenario, which could serve indirectly in tamping aggressive tendencies at the margin in the overlapping Red Sea passage crisis.

– Gary Kleiman, senior partner, Kleiman International Consultants, Inc.

Yemen Economic Spoils Spat Revs Red Sea Rage

Since raids on Red Sea shipping began, the international community – previously mobilized for the past decade's civil war humanitarian crisis in Yemen with two-thirds of the 20 million population food insecure and in basic need – has reawakened to the awkward ceasefire between the Iran ally Houthis, who control most of the country in the North and the recognized government in the South with its Saudi Arabia and United Arab Emirates backers.

The Houthi rebels from their capital Sanaa have long expressed solidarity with the Palestinians in Gaza, and justify selected drone and missile launches towards mostly Western commercial and military vessels in the name of curbing Israel's resupply and diplomatic support.

The US and UK governments have responded with targeted retaliatory strikes around the strategic Hodeidah port but lost in the national security calculus is the underlying economic grievance towards the rival central bank and administration in Aden, which festers after sporadic attempts at UN-brokered dialogue.

According to the World Bank's Yemen Economic Monitor published in the fourth quarter, from 2015-22 per capita real gross domestic product (GDP) plunged by over 50%, and life expectancy shortened by four years to age 64. Its Human Capital Index reveals that a child born mid-war in 2020 will only reach 40% productivity potential as an adult without access to schooling and healthcare. The hostilities pause between the two sides formally lapsed at the end of 2022 and has been mostly honoured since and enabled rare positive 2% growth that year. However, the Houthis, who have been unable to take over the main oil and gas fields, continue to block exports that fell then another 10,000 barrels per day (bpd) to 50,000 bpd.

Remittances and international aid both rose 10% in 2022, Saudi Arabia pledged $2bn in central bank deposits, and the International Monetary Fund (IMF) transferred $650mn in SDRs under an allocation to all members to provide stimulus. However, FX reserves were down to less than one-month imports, the fiscal and current account deficits were at 3% and 15% of GDP, and inflation hit 30% with riyal depreciation against the dollar.

Only the Aden government has formal relations with official lenders, and these statistics are crudely extrapolated for the country at large, as a nascent economic track under the UN peace process has tried to harness more data and policy consensus to little avail. The absence of progress left a huge public finance hole in particular that has angered Houthi authorities who have not paid civil servants for months and in many cases years, and the arrears may have helped drive them to the latest round of external confrontation.

Before the war, energy was 85% of exports, one-quarter of GDP, and half of foreign exchange reserves and budget revenue. In 2022 $900mn in earnings were almost 60% of fiscal intake, and the Houthi government without

Who is Ahmed Awad bin Mubarak, Yemen's New Prime Minister?

Ahmed Awad bin Mubarak has served as the former Yemeni ambassador to the US. He is widely viewed as a fierce opponent of the Houthi rebels.

In 2015 amid a power struggle with then-President Abd-Rabbu Mansour Hadi, he was abducted by the Houthis while serving as Yemen's presidential chief of staff.

Yemen's foreign minister Ahmed Awad bin Mubarak has been appointed as the country's new Prime Minister. He replaced Maeen Abdulmalik Saeed, who was Yemen's premier since 2018.

> **Bin Mubarak widely viewed as a fierce opponent of the Houthi rebels**

Ahmed Awad bin Mubarak has served as the former Yemeni ambassador to the US. He is widely viewed as a fierce opponent of the Houthi rebels.

Bin Mubarak was named the Prime Minister of Yemen, after a decision was issued by the country's Presidential Leadership Council. Bin Mubarak's appointment as Yemen's Prime Minister has come after the recent US strikes against resources linked to Iran-backed Houthi rebels. In recent months, the Houthi rebels have been disrupting shipping operations in the Red Sea by firing missiles and drones and through hijacks. Earlier in January, the US and the UK conducted airstrikes on bases and command centres linked to the Houthis.

losses, as the government covers those expenses at the expense of development projects, after Saudi Arabia covered fuel for power plants for several years.

Combating Currency Smuggling

In a measure to address economic imbalances, the Cabinet adopted a draft decision on the regulation on combating the smuggling of currencies, money, precious metals and stones, based on the proposal submitted by the Minister of Finance.

The decision aims to achieve higher levels of maintaining the financial system and monetary stability of the national currency, by combating the smuggling and transfer of foreign currencies in violation of laws, combating the smuggling and transport of precious metals and stones, and preventing violations that affect economic stability.

Finding Solutions to Pressing Problems

Mubarak had stressed that one of the most important criteria for evaluating the work of ministers and officials is the amount of their efforts in responding to the needs of citizens, by optimizing the available resources, combating corruption, and enhancing transparency, as a main title for work at this stage.

He stressed that the government, while carrying out its responsibilities in finding solutions to the urgent problems that affect the lives and livelihoods of citizens, it does not claim that it has ready-made and magical solutions, and will not rush to make promises that can not fulfill them.

Response to the Suffering of Citizens

The Prime Minister said that the exceptional economic difficulties do not tolerate any failure in performance, or waste of resources of any kind, and committed that the government, based on the orders and support of the Presidential Leadership Council, will be decisive in this matter.

He ordered the ministries and entities, to accelerate the implementation of the required reforms, and urged the ministers to pay field visits to touch the suffering of citizens directly, and reduce the burdens on them, as a national and moral task, as well being an embodiment of the professional commitment and the trusted relationship between the official and the citizen.

Supplying the Public Treasury With Billions of Riyals

Political analysts pointed out that achieving and addressing these abovementioned files, will be the most difficult task the new prime minister will face. Should they succeed in tackling that issues, this would return in supplying the public treasury with billions of riyals, would strengthen the cabinet plan to confront the decline in the prices of the national currency against the dollar, and to address the economic crisis including the high prices

The sources indicated that a large number of the population has not paid the bills for electricity and water consumption in Aden, for about 10 years, in addition to the random connection process

used to smuggle goods and fuel, which earn billions of riyals per month, according to the estimate of government sources, and these revenues go illegally to the benefit of influential local, military or security actors.

Specialized Security Forces to Protect Ports

The Council of Ministers, headed by Ahmed Awad bin Mubarak, approved, as part of the reforms, a draft decision on addressing imbalances in the military and security aspects at land and sea ports. It obligated the Ministers of Defense and Interior, and the heads of security agencies, to assign the guarding and protection of land and sea ports to specialized security forces, and to take care of their training, rehabilitation and provision of capabilities to enable them to perform their tasks to the fullest, and to stop their interference in the work of civilian authorities, and to determine the size of the presence of the armed forces and security at the ports, to which is commensurate with the tasks and responsibilities assigned to it.

One Official Portal

The Cabinet ordered the commitment to work at land ports through one official gate to enter from neighboring countries to the territory of the country, and to close all unofficial gates. It also ordered the Ministers of Defense and Interior to activate the role of the border guard and coast guard forces to perform their tasks in combating smuggling and border control.

The Council of Ministers approved a draft resolution to remedy the imbalances in the infrastructure of land and maritime ports and provide the necessary work requirements, enabling workers to complete the tasks and activities entrusted to them and carry out their responsibilities and duties, handing over the public sites of the land ports to the Ministry of Transport, and providing the ports with the capabilities needed for operation, maintenance and development.

Tender Committee to Oversee Fuel Procurement

The government's orders included the electricity sector, which is described as the black hole in the wall of financial resources, where the government spends about $ 50 million per month to cover the expenses of purchasing fuel, and paying the rent of private sector generation transformers in the governorates of Aden, Lahj and Abyan only, where a tender committee was formed to supervise the purchase of fuel, and approved the lease of a 100-megawatt power generation ship to cover the deficit in government generating stations, and dispense with the current commercial sector generators.

Gathering Water and Electricity Bills in Arrears

According to government sources, as part of the steps to collect state resources, the Public Electricity Corporation, with the support of the Security Belt Forces, will implement a comprehensive disconnection of electricity from those in arrears, and the matter will also extend to the drinking water sector, where the sources indicated that a large number of the population has not paid the bills for electricity and water consumption in Aden, for about 10 years, in addition to the random connection process, and this has caused great

Stopping the leakage of resources is a priority to the government

Leakage of Financial Resources

Outside the Central Bank was one of the most important reasons that largely caused the decline of the economy, which resulted in high prices, currency devaluation, and other related crises and problems. It remains an obstacle to successive governments, and was not solved for many reasons. With the appointment of Ahmed Awad bin Mubarak as Prime Minister, the government began a battle to control financial resources, and stop its leakage outside the Central Bank.

Halting the Leakage of Resources

Among the resources that leaked out of the central bank, Bin Mubarak's government began to address them, are customs and tax duties, fuel purchase amounts of electricity and water, in addition to the revenues of the telecommunications sector, which all caused the public treasury to lose billions of riyals, according to identical government sources expressed in press statements.

Addressing Imbalances

In its second meeting after Ahmed Awad bin Mubarak has been appointed as Prime Minister, the government approved a number of measures aimed at addressing imbalances in land and sea ports, and correcting existing misuses, based on the report of the ministerial committee on imbalances in land and sea ports.

Job Rotation

Based on the report of the ministerial committee on imbalances in land and sea ports, the government has ordered the ministers of defense, finance, agriculture, fisheries, interior, industry, trade, transport, water and environment, the heads of the political security and national security (intelligence) apparatus and all heads of other government agencies that have representatives at land and sea ports, to implement an immediate job rotation process for all leaders and employees working in those branches and their affiliated bodies in land and sea ports, and to address the conditions of port workers, contractors, hired and retired, and develop appropriate solutions.

Shutting Down Smuggling Ports

The government permitted these bodies abovementioned a maximum of one month to carry out these tasks, a step that, if implemented, will constitute, according to sources, a revolution in the face of corruption and manipulation of public revenues, which have been the game over the past nine years.

The most important among the government's decisions is shutting down all unofficial ports that are

معاً نبني للمستقبل

إنماء العقارية
Enma Real Estate Developing Co.Ltd

+967 2 363636/7/8
+967 2 363639
info@enma-ye.com
www.enma-ye.com

enmaredev

المالية

mof-yemen.net Al-Maliah Magazine

مجلتك الاقتصادية الأولى

+967771679214

المالية
Al-Maliah
mof-yemen.net
مجلة فصلية- تهتم بشؤون المال والاقتصاد

دراسات- بحوث- تحليلات- تقارير
كتابات- أخبار مالية- قرارات